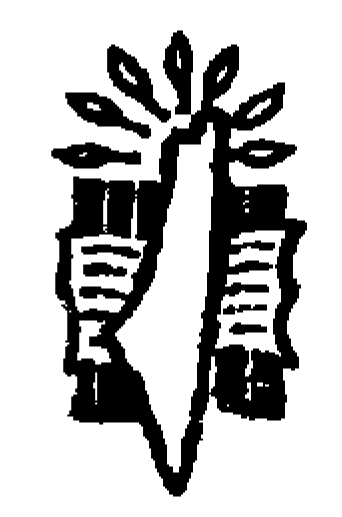
الرأسمال العالمي
وتكوين الاقتصاد الاسرائيلي

...يليب فرنجي



الرأسمال العالميّ
و
تكوين الاقتصاد الإسرائيلي

بإشراف : حبيب قهوجي

إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية : دمشق ١٩٨١

مقدمة

يمثل الكيان الصهيوني ظاهرة فريدة من نوعها من من حيث التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للامبريالية العالمية والأمريكية بشكل خاص،وهذه التبعية المموهة بمظهر الشراكة والمقنعة بقناع تماثل المصالح ليست ظاهرة عارضة أو محدودة بفترة زمنية ولا هي مرتبطة بموقف هذا الحزب الصهيوني أو ذاك ، بل تستند الى مكونات ثابتة على المدى الاستراتيجي وهي صفة ملازمة للمشروع الصهيوني وجزء أساسي وجوهري من مقومات وجوده واستمراره •

فقد أصبح معروفاً وثابتاً ان المشروع الصهيوني كان منذ البداية مصلحة امبريالية بريطانية ثم أمريكية ، وان القوى الاستعمارية هي التي عملت على مدى ثلاثة قرون قبل نشوء الحركة الصهيونية على وضع الخطط والمشاريع لتوطين اليهود في فلسطين ، وصاغت وبلورت وفبركت كل المزاعم والأساطير والمقولات والتبريرات التي أصبحت فيما بعد تشكل الأيدلوجية الصهيونية ، وأعدت الكوادر القيادية لهذا المشروع ، وأنشأت مختلف أنواع الصناديق

والجمعيات لتمويل عمليات الهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين ، بهدف اقامة كيان غريب في المنطقة العربية يكون مرتبطاً كلياً بالغرب الاستعماري ويوظف في خدمة الأهداف الاستعمارية في المنطقة ، والقوى الاستعمارية نفسها وخاصة البريطانية هي التي رعت الحركة الصهيونية واصطنعتها لتكون أداة ووكالة لها تتولى تحت اشراف الأجهزة الاستعمارية المعنية مهمة الاعداد لتنفيذ المشروع والترويج له في الأوساط اليهودية ولاضفاء الصفة اليهودية عليه وتمويه حقيقة دوره وأهدافه والقوى الحقيقية التي تقف وراءه •

وقد عملت الامبريالية العالمية والأمريكية بشكل خاص منذ عام ١٩٤٨ على تحويل الكيان الصهيوني الى معسكر كبير وقاعدة للعدوان ، وأناطت به بالاضافة الى ما تقدم مهمة حصان طروادة لتسلل الاستعمار الجديد الى بعض دول العالم الثالث وخاصة في القارة الافريقية ، ووقفت الامبريالية الأمريكية وراء هذا الكيان تمده بكل أسباب القوة والقدرة علىالحياة والاستمرار وتقدم له كافة أشكال الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي لكي يكون مخفراً أمامياً للامبريالية وأداة لتنفيذ أغراضها ومخططاتها وضمانة لمصالحها في المنطقةالعربية وليقوم بخوض معارك الامبريالية الأمريكية والعالمية بالنيابة عنها ضد حركة

التحرر الوطني العربية تحت ذريعة الدفاع عن وجود الكيان الصهيوني وأمنه ووفق مبدأ « أعطونا الأدوات ونحن نقوم بالمهمة » ٠

وهكذا ومن أجل أن يكون الكيان الصهيوني قادراً على أداء هذه المهام التي تتجاوز كثيراً امكاناته الذاتية ، تدفقت على هذا الكيان المساعدات والرساميل الخارجية لتأمين تفوقه المطلق من الناحية العسكرية ولتمويل عملياته العدوانية ولضمان قدرته على استيعاب المهاجرين الجدد اللازمين لمد الآلة الحربية الصهيونية بالقوة البشرية واصطناع اقتصاد متطور يساهم الى جانب الدعاية والتعبئة الصهيونية في اخفاء طبيعة المعسكر الصهيوني ودوره ويؤمن لسكان الكيان الصهيوني الحفاظ على مستوى معيشة مرتفع يغري المستوطنين والمهاجرين بالبقاء وعدم النزوح ٠

فالكيان الصهيوني يعتمد اذن في كل عناصر ومكونات وجوده وقوته على الدعم الامبريالي ويعتاش على المساعدات الخارجية ، واقتصاد هذا الكيان مبني على أساس الدور العسكري والسياسي الذي خطط للكيان أن يلعبه في منطقتنا ، وهو اقتصاد طفيلي يعتمد كلياً على المساعدات والتحويلات الخارجية واستثمارات الاحتكارات الرأسمالية الغربية ، وبمضي الوقت أصبح الكيان

الصهيوني أكثر ادماناً على المنشطات والحقن الخارجيـة والتعيش عليها ، وعلى هذا الأساس فان آية دراسة عن وضـع الاقتصاد في الكيـان الصهيوني لا تكون مرتبطـة بالخلفيـة السياسـية والعسـكرية التي أقيـم المشـروع الصهيوني برمتـه على أسـاسها ، وتقتصـر فقط على الجـانب التقني المجرد لا يمكن أن تكون مطابقة للواقـع الموضوعي وسـتظل قاصرة عن فهم وتفسـير الكثير من الظواهر في الاقتصـاد الاسرائيلي ٠

لقد روج الكتاب الصهاينة والغربيون لما وصفوه بأنه معجزة بـالنسبة للتطور الاقتصادي في اسرائيل وخاصة في السنوات الأولى لقيـامها ، ولكن مثل هـذا التطور ماكان بـالامكان تحقيقـه بـدون الارتباط بـالمصادر الخـارجية والاعتمـاد على التحويـلات الوحيـدة الجـانب من رؤوس الأموال ، فكـل ميزانيـة التطويـر الاسرائيليـة في الفترة الواقعة مابين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٧ والتي بلغت ٧٨٤ مليون دولار غطيت بالمساعدات الخارجية ، وفي فترة الستينات كانت المسـاعدات الخـارجية تؤمـن أكثـر من ٨٠٪ مـن مجموع ميزانيات التطوير ، وبفضـل المساعدات الخارجية وحدها يستطيع الكيان الصهيوني الاستمرار اليوم في ظل تضخم تجاوز كل الحدود وعجز في ميزان المدفوعات يتراوح مـابين ٣ ـ ٤ مليار دولار سنوياً ، وعلى ضـوء كل ما تقدم يمكن ادراكأسباب عدم اكترات الكيان الصهيوني في كثير من

أوجه نشاطاته الاقتصادية بقانون الربح ومؤشرات المردود والانتــاجيــة ٠

ومــن الصعب اعطاء رقم دقيق عن حجم رؤوس الأموال والمساعدات الخارجية التي تدفقت على الكيان الصهيوني وذلك بسبب الرقابة التي تفرض على الكتابات الصهيونية في هذا المجال وبسبب عملية التمويه المتعمد في الاحصائيات والبيانات والتقارير الاسرائيلية المتعلقة باستيراد رؤوس الأموال ، واستناداً الى المصادر الاسرائيلية يقدر مجموع الأموال الخارجية التي تدفقت على الكيان الصهيوني من المساعدات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية والتعويضات الألمانية الغربية وأموال الجباية اليهودية ومبيعات سندات البوندس « قروض التطوير » الاسرائيليــة والاستثمارات الأجنبية وغيرها منــذ عام ١٩٤٨ وحتى أوائـل الثمانينات بنحو أربعين مليار دولار ، وفي الوقت الحاضر يبلغ متوسط حجم رؤوس الأموال الخــارجية التي تتــدفق على الكيــان الصهيوني حوالي ٣٫٥ مليار دولار سنوياً ٠

وحتى عام ١٩٨٠ تلقى الكيــان الصهيوني من الولايات المتحــدة الأمريكية مساعدات على شــكل منح أو قروض اسمية وهمية بلغت أكثر من ١٥ مليار دولار ، ومنذ عــام ١٩٤٩ وحتى الآن لا يوجــد برنــامج أمــريكي لمــا يســمى بالمساعدات الخارجية الا واسم اسرائيل مدرج فيه ، ومنذ

عام ١٩٧٣ أصبحت المساعدات الأمريكية تشكل نصف ماتحصل عليه اسرائيل من الأموال من الخارج ، وفي السنوات الخمس الأخيرة حصلت اسرائيل وحدها على نصف مجموع المساعدات الخارجية الأمريكية .

كذلك حصلت اسرائيل من ألمانيا الغربية حتى الآن في نطاق اتفاقية التعويضات الألمانية التي أبرمت عام ١٩٥٣ على حوالي ٤ر٤ مليار دولار ، وبالاضافة الى ذلك يحصل الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٦٦ على قرض سنوي طويل الأمد من ألمانيا الغربية تبلغ قيمته حالياً / ١٤٠ / مليار دولار .

أما تحويلات الجباية الصهيونية التي يأتي معظمها من الولايات المتحدة والتي هي في الواقع شكل من أشكال المساعدة الأمريكية لأنها معفاة من الضرائب فقد بلغت حتى الآن أكثر من خمسة مليارات من الدولارات ، أما مبيعات سندات البوندس « قروض التطوير » الاسرائيلية والتي يباع معظمها في الولايات المتحدة بالاضافة الى حوالي ٣٥ دولة أخرى فقد بلغت بدورها أكثر من خمسة مليارات من الدولارات .

وتفيد المصادر الاسرائيلية ان مجموع الاستثمارات الأجنبية في اسرائيل حتى عام ١٩٧٩ بلغ ٢ر٢ مليار دولار

تشكل حوالي ٧٥٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة في الكيان الصهيوني .

وبالاجمال يمكن القول أنه لايوجد في الكيان الصهيوني قطاع اقتصادي أو مرفق من المرافق العامة أو مؤسسة للخدمات لا يعتمد اما كلياً أو الى حد كبير على المساعدات والتحويلات الخارجية .

وختاماً يسر مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ان تقدم لقرائها الكرام هذا الكتاب الذي يميط اللثام بالتحليل العلمي المدعم بالمعلومات والأرقام الموثقة عن دور الرأسمال الأجنبي في ما يسمى بالاقتصاد الاسرائيلي .

دمشق ـ ١ / ٩ / ١٩٨١

مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية

القسم الأول

تبعية الكيان الصهيوني الاقتصادية

الفصل الأول

الرأسمال العالمي وتكوين الاقتصاد الإسرائيلي

الفصل الأول

الرأسمال العالمي وتكوين الاقتصاد الإسرائيلي

في اطار نمط الانتـاج الرأسمالي يشكل ادخـار الافراد والشركات والقطاع العام المصادر الثـلاث لتمويل التوظيفات الجديدة • ذلك ان الادخار ليس سوى الاحتفاظ بجزء مـن الموارد المتاحة نظريا للاستهلاك الحاضر ومن ثم تحويلها كليـا أو جزئيا عبر مختلف الاقنية الى استثمارات توسع القاعـدة الانتاجية للاقتصاد باقامـة المنشـآت الصناعيـة والزراعيـة والتجهيزات ومختلف المؤسسات الجديدة أو تحسين وتوسيع القديم منهـا •

ومن ناحية أخرى يكون مجمل الادخار قسما من الفائض الاقتصادي ـ أي القيمة الفائضة التي تنتجها القوى العاملـة بعد حسم ما هو ضروري لاعادة تكويـن عوامـل الانتـاج الراهنة ـ وتتحكم الطبقات السائدة بهذا الفائض وتوزعه ما بين استهلاكها الطفيلي واكتناز خاص بها واستثمار ما تبقى في تكوين رأسمال جديد يوسع القاعدة الانتاجية الراهنة •

ويؤثر حجم هذا التكوين للرأسمال ونسبته من المـوارد المتاحة تأثيرا مباشرا على سرعة نمو الناتج القومي للبلد المعني •

ومن ناحية أخرى يعطي الكشف عن مصادر تمويل هـذا التكوين الرأسمالي فكرة عن الاقنية الداخلية والخارجية التي

تحكم آلية التراكم الرأسمالي في البلد ومدى ارتباط هـذه الآلية بالسوق العالمية والاحتكارات الدولية والـدور الـذي تلعبه كل من البورجوازية الكبيرة المحلية والدولة والمؤسسات التابعة مباشرة للرأسمال الاجنبي في عملية تكوين وتوجيـه الموارد المخصصة للاستثمار وبالتالي في عملية قيادة وتوجيـه مجمل التطور الاقتصادي بوتائره وأولوياته واتجاهاته .

وفيما يتعلق باسرائيل نستطيع أن نكشف مصادر التراكم الرأسمالي عبر مقارنة المبالغ المخصصـة سنويـا للاستثمـار

الجدول بملايين الدولارات (١)

الفتـرات	مجمل الهبات (١) والقـروض والتوظيفات الاجنبية	الاستثمارات الاجماليـة (٢)	النسبـة (١) الى (٢)
١٩٥٠ – ١٩٥٤	١ر٣٧٠	١ر٩٧٠	٦٩ر٥٪
١٩٥٥ – ١٩٥٩	١ر٩٩٠	٢ر٤٨٥	٨٠ر١٪
١٩٦٠ – ١٩٦٤	٣ر٤٨٥	٣ر٠٣٥	١٠٤ر٤٪
١٩٦٥ – ١٩٦٧	٢ر٤١٥	٢ر٥٠٢	٩٦ر٥٪
١٩٦٨	٦٢٢	٩٠٤	٦٨ر٨٪
١٩٦٩	٦٥٥	١ر١١٤	٥٨ر٧٪
١٩٧٠	١ر٢٩٢	١ر٥٣٥	٨٣ر٩٪
١٩٧١	١ر٤٦٣	١ر٧٦٧	٨٢ر٧٪
١٩٧٢	١ر٧٧٤	٢ر٣٢٢	٧٦ر٣٪
١٩٧٣	٣ر١٦١	٣ر١٧٢	٩٩ر٦٪
١٩٧٤	٢ر٢٧٤	٢ر٩٩٠	٧٦٪
١٩٥٠ – ١٩٧٤	٢٠ر٥٠١	٢٣ر٧٩٦	٨٦ر١٪

ورؤوس الاموال المتدفقة من الخارج ، بشكل قروض أو هبات أو توظيفات •

نستنتج من الجدول السابق أن رؤوس الاموال الخارجية قد أمنت في فترة ١٩٥٠ ــ ١٩٦٧ نسبة ٩٢ر٧٪ من مجمل ما تم استثماره سنويا في جميع قطاعات وفروع الاقتصاد الاسرائيلي، وفي فترة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٤ نسبة ٨١ر٤٪ من مجمل الاستثمارات وبشكل عام خلال فترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٤ أمنت رؤوس الاموال الخارجية ٨٦ر١٪ من مجمل الاستثمارات •

وتعطينا هذه النسبة المرتفعة جدا فكرة عن مدى ارتباط النمو السريع الذي حققه الناتج القومي الاسرائيلي منذ انشاء دولة الكيان الصهيوني بالرساميل التي أمنتها المؤسسات الصهيونية وحكومتا المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية والاحتكارات الدولية الكبرى التي وظفت أموالها في الشركات الاسرائيلية أو أقرضت البنوك الاسرائيلية أو اشترت السندات الصادرة عن حكومة اسرائيل •

وهو الدليل على أن الرساميل الاجنبية هي التي تشكل أساس الاقتصاد الاسرائيلي ، وبدونها لا يمكن أن يكون هناك ما يدعى بالاقتصاد الاسرائيلي •

فلم يستطع الادخار الداخلي للافراد والمؤسسات في الكيان الصهيوني ورغم مرور ما يزيد عن خمس وعشرين عاما على اقامته أن يؤمن سوى ١٣ر٩٪ من مجمل الاستثمارات،

ومن هنا نستطيع القول أنه لولا رؤوس الامــوال الخارجية المتدفقة لاضطر هذا الكيان الصهيوني الى أحد الحلين :

ــ اما النمو البطيء جدا في الناتج القومي •

ــ واما زيادة قسرية لنسبة الادخار الداخلي عبر الحــد من الاستهلاك أي ابقاء مستوى المعيشة متدن نسبيا من أجل تخصيص المزيد من الموارد الداخلية المتاحة للاستثمار ، (وفي هذه الحالة لن يكون مستوى المعيشة الذي يتناسب مع وتيرة نمو مرتفعة أعلى بكثير مما هو عليه في أكثر الاقطار العربية) • وفي مثل هذه الحالة لن تكون هنالــك هجــرة ولا استقرار اقتصادي ولا مستوى مرتفع للمعيشة ، الامر الذي لايتناسب مع ما تتطلبه الوظيفة المناطة بالكيان الصهيوني في المنطقة اذ يصبح عامل طــرد وليس عامل جذب للقوى البشرية التي هي أساس الآلة العسكرية في هذا الكيان •

فكان لابد من استمرار التدفق المماثل لرؤوس الامــوال الخارجية للمحافظة على هذا الكيان ليستطيع القيام بمهمته • ان هذا التدفق الهائل لرؤوس الاموال الخارجية هو وحــده الذي سمح في آن واحد بتخصيص مبالغ ضخمة للاستثمارات الجديدة وتأمين مستوى معيشة واستهلاك فردي يرتفع باستمرار (أكثر من ٥٪ سنويا منذ عام ١٩٥٠) •

واذا أردنا التدقيق في هذه العلاقة بين الادخــار الداخلي ورؤوس الاموال الخارجية من جهة والاستثمارات السنويــة

من جهة أخرى ، نلاحظ أن الادخار الداخلي الخاص والعـام لايستطيع تغطية حتى هذا الجزء من الاستثمارات السنويـة المخصصة لاستهلاك الرأسمال الثابت الراهن (أي لتجديده عند هلاكه) فما بالك عن أي تكون لرأسمال ثابت جديد ؟

والجدول التالي يبين الادخار الاجمالي الداخلي مقارنـا بالمبالغ المخصصة لتجديد الرأسمال الثابت الراهن والمبالـغ المخصصة للتوظيفات الجديدة :

الجدول بملايين الليرات الاسرائيلية (٢)

السنة	الادخار الداخلي	استهلاك راس المال	الاستثمارات الجديدة
١٩٦٢	٧٣٣	٦٢٦	١ر٤٩٤
١٩٦٣	١ر١١٦	٧٥٢	١ر٥٦٧
١٩٦٤	١ر٣٣٤	٨٧٩	٢ر٠٤٥
١٩٦٥	١ر٤١١	٩٩٠	٢ر٠٨٧
١٩٦٦	٩٦٤	١ر١٠٥	١ر٥٠٠
١٩٦٧	٢٦٠	١ر١٩٠	٨٤٩
١٩٦٨	٦٤١	١ر٣١٩	١ر٨٤٥
١٩٦٩	٣١٤	١ر٤٨٣	٢ر٤٢٦
١٩٧٠	٢٤ —	١ر٨٢٤	٣ر٥٤٩
١٩٧١	١ر٨٢٩	٢ر٢٧٤	٥ر١٤٠
١٩٧٢	٣ر٥٤٥	٢ر٩١٠	٦ر٨٤٤
١٩٧٣	٨٢٨	٣ر٨٧٥	٩ر٤٣٦
١٩٧٤	١ر٩٦٩	٦ر٠٦٩	١١ر٨٧٢

ونستنتج من هذا الجدول ان الادخار الداخلي الـذي استطاع أن يغطي استهلاك الرأسمال في السنوات ٦٢ ــ ٦٥ ويؤمن جزءا قليلا من الاستثمارات الجديدة ، لم يستطـع في

السنوات اللاحقة أن يغطي سوى القليل من متطلبات استهلاك الرأسمال ناهيك عن الاستثمارات الجديدة حتى وصل الامر في السنوات الاخيرة الى حد اختفاء الادخار الداخلي الايجابي تماما ، مما يؤكد فكرة ان هذا الاقتصاد قائم على رؤوس الاموال الاجنبية العائدة للاحتكارات الرأسمالية وقد تطورت نسبة الادخار الداخلي الى المبالغ المخصصة لاستهلاك الرأسمال على النحو التالي :

السنة	النسبة
١٩٦٢	١١٧ ٪
١٩٦٣	١٤٨ر٤ ٪
١٩٦٤	١٥١ر٧ ٪
١٩٦٥	١٤٢ر٤ ٪
١٩٦٦	٨٧ر٢ ٪
١٩٦٧	٢١ر٨ ٪
١٩٦٨	٤٨ر٦ ٪
١٩٦٩	٢١ر١ ٪
١٩٧٠	٠ ٪
١٩٧١	٨٠ر٤ ٪
١٩٧٢	١٢١ر٨ ٪
١٩٧٣	٢١ر٣ ٪
١٩٧٤	٢٧ر٩ ٪

وبذلك نرى ان الاقتصاد الاسرائيلي يعتمد كليا على الرساميل الاجنبية ليس فقط من أجل تكوين رأسمال ثابت جديد بل أيضا من أجل تجديد الرأسمال الثابت الراهن عند هلاكه .

وذلك يرينـا ان الكيـان الصهيوني لا يعتمد فقط على الرساميل الاجنبية بل هو صنيعة هذه الرساميل .

والدليل الآخر على ضعف التراكم الداخلي للرأسمال في اسرائيل هو نسبة الادخار الداخلي الى الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي وهذه النسبة تعكس قيمة ما يستثنيه سنويا القطاع العام والخاص من الموارد المتاحة نظريا للاستهلاك ويخصصانه لاغراض التوظيف ويحتفظان به لتوظيف أو استهلاك مستقبلي ، وقد تطورت نسبة الادخار الداخلي الى الناتـج القومي على الشكل التالي :

السنوات	نسبة الادخار من الناتج القومي الاجمالي	نسبة الادخار من الناتج القومي الصافي
١٩٥٠	٥ر٥ ٪	١ر٣ ٪
١٩٥٣	٥ر٦ ٪	٢ر٧ ٪
١٩٥٦	٣ ٪	٥ر٥ ٪
١٩٥٩	١٢ر٩ ٪	٥ر٦ ٪
١٩٦٢	١٠ر٩ ٪	١ر٦ ٪
١٩٦٥	١٣ر٢ ٪	٤ر٣ ٪
١٩٦٦	٨ر٤ ٪	١ر٤ ٪
١٩٦٧	٢ر٢ ٪	٨ر٦ ٪
١٩٦٨	٤ر٦ ٪	٥ر٣ ٪
١٩٦٩	٢ر٠ ٪	٨ر١ ٪
١٩٧٠	١ر٠ ٪	١٠ر٩ ٪
١٩٧١	٧ر٨ ٪	٢ر١ ٪
١٩٧٢	١١ر٩ ٪	٢ر٤ ٪
١٩٧٣	٢ر٢ ٪	١٣ر٨ ٪
١٩٧٤	٣ر٧ ٪	١٧ر١ ٪

ولن يبلغ مستوى الادخار في اسرائيل نسبا اعتيادية ، الا اذا حسبناه بالضبط بعد اضافة التعديلات من الخارج الى الموارد الداخلية .

السنوات	نسبة الادخار من الناتج المحلي الاجمالي والتحويلات من الخارج	نسبة الادخار من الناتج المحلي الصافي والتحويلات من الخارج(٤)
١٩٦٦	١٤ر٢ ٪	٨ر٥ ٪
١٩٦٧	١٢ر٩ ٪	٥ر٤ ٪
١٩٦٨	١٣ر٢ ٪	١ر٥ ٪
١٩٦٩	١٠ر٣ ٪	١ر٩ ٪
١٩٧٠	٩ر٤ ٪	١ر٠ ٪
١٩٧١	١٧ر٤ ٪	٩ر٤ ٪
١٩٧٢	٢٢ر٣ ٪	١٥ر٠ ٪
١٩٧٣	١٧ر٥ ٪	١٠ر١ ٪
١٩٧٤	٨ر٣ ٪	٢ر٠ ٪

ونلاحظ من هذا الجدول انه حتى بعد اضافةالموارد المتاحة المحولة من الخارج (هبات ، تعويضات المانيـة ، مساعدات الحكومة الامريكية ، أموال المهاجرين ، مساعدات الجاليـات اليهوديه..)، ان نسبالادخارمن الناتجالمحلي الاجماليأوالناتج المحلي الصافي منخفضة وهي بتدن مستمر لدرجة ان الادخار الذي يشكل نظريا مصدر الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد

قد وصل الى مستوى الصفر في سنوات ٦٩ ـ ٧٠ وأصبح سلبيا في سنة ١٩٧٤ • ومن هنا نستنتج ان التمويلات من الخارج رغم ضخامتها لم تستطع في السنوات الاخيرة تأمين نسبة من الادخار تكفل تمويل الاستثمارات الجديدة • وهذا ما يؤكد ان الاقتصاد الاسرائيلي لا يعتمد على الادخار الداخلي في تمويل استثماراته الجديدة بل على رؤوس الاموال الاجنبية، مما يدل على عدم توفر الشروط التي تجعل من الممكن أن يكون المشروع الصهيوني مشروعا اقتصاديا ، وانما على كونه صنيعة للاحتكارات الدولية ليكون الحارس الامين على مصالحها في المنطقة وذراعها القوي الرادع لحركات التحرر الوطني •

نلاحظ من الجدول ما قبل السابق ان نسبة الادخار من الناتج القومي الاجمالي مرت في أربع مراحل :

ـ مرحلة الخمسينات حيث تراوحت النسبة بين ٣٪ و ٦٪

ـ ومرحلة النصف الاول من الستينات حيث تراوحت بين ١٠٪ و ١٣٪

ـ ومرحلة النصف الثاني من الستينات حيث تدنت الى ٠٪ وبلغ معدلها ٣٪ الى ٤٪ •

ـ ومرحلة السبعينات حيث أصبحت النسبة سلبية .

أما نسبة الادخار من الناتج القومي الصافي فهي سلبية في أغلب السنوات ما عدا فترة ٦٠ ـ ٦٥ و ٧٢ حيث تراوحت ما بين ٢٪ و ٥٪ .

ان النسب المبينة تبدو متدنية جدا حتى الايجابية منها اذا ما قارناها بنسب الادخار في البلدان الصناعية المتطورة وحتى في البلدان النامية التي باشرت في الخروج من التخلف .

وما تدل عليه بوضوح نسبة الادخار المتدنية في اسرائيل هو أن رؤوس الاموال الخارجية تسمح للاقتصاد الاسرائيلي بتخصيص ما يقارب ٩٠٪ الى ٩٥٪ من موارده الداخلية للاستهلاك وللحفاظ على مستوى معيشة لم يكن تطور قوى الانتاج في اسرائيل ليسمح به في ظروف دولة رأسمالية عادية : ان الضرورة التي اقتضت قيام الكيان الصهيوني والناجمة عن طبيعة دور ومهمة اسرائيل جعلت منذ البداية الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية مسألة استراتيجية حتمية لتحقيق الاهداف الاساسية له . ذلك ان الاعتماد في الاساس على المدخرات المحلية كان سيخلق بالضرورة تناقضا أساسيا بين تحقيق الاهداف الاستراتيجية التي خلق هذا الكيان ليحققها والتي تقضي بأن يكون الكيان اليد القوية للاحتكارات الرأسمالية الامبريالية والآلة العسكرية الجاهزة دائما لضرب

أي حركة تحرر وطني قد تؤدي الى خروج المنطقة من تحت سيطرة الاحتكارات العالمية •

وقد سمح التدفق الهائل للرساميل الاجنبية بتحقيق ثلاثة أهداف في آن واحد :

١ ــ مستوى مرتفع من الاستثمارات الاجمالية ، بلغ في المتوسط خلال الفترة (٥٠ ــ ٧٤) ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي سنويا ــ وقد ساعد هذا المستوى المرتفع للاستثمار السنوي على أن يحقق الاقتصاد الاسرائيلي زيادة سنوية في رصيده من رأس المـال المحلي الاجمالي بلغت في المتوسط ١٣،١٪ سنويا خلال الفترة نفسها • ولعل هذا مايفسر تضاعف الطاقة الانتاجية الاسرائيلية خلال هذه الفترة عدة مرات(٥) •

٢ ــ توجيه جزء كبير من الموارد المتاحة الى الانفاق الحربي (المقصود بالانفاق الحربي ما هو مخصص من الميزانية لبنـد الدفاع) وقد وصل مستوى الانفاق الحربي خلال الفترة المعنية في المتوسط الى نسبة ١٠ الى ١٢٪ من الناتج القومي سنويا (ونسبة تجاوزت ٢٠٪ في السنوات الاخيرة) وهو مستوى يفوق مستوى الدول التي يبلغ فيها متوسط الدخل الفردي أضعاف الدخل الفردي في اسرائيل • وعلى سبيل المثال نذكر ان مستوى الانفاق الحربي في أمريكا خلال حرب فيتنام بلغ ٩٪ من الناتج القومي •

مليـــار لـــيرة اسرائيليـــة(٦)

السنة	الانفاق الحربي (١)	الدخل القومي (٢)	نسبة (١) الى (٢)
١٩٦٧	١ر٩	١٢ر٠	١٥ر٨٪
قبل الحرب	٢ر٦		
١٩٧٣		٣٧ر٥	٥٦ر٥٪
بعد الحرب	١٥ر٠		
١٩٧٤	١٦ر٠	٥٤ر٢	٢٩ر٥٪
١٩٧٥	٢٢ر٠	٧٤ر٩	٢٨ر٠٪

٣ ــ مستوى معيشة مرتفع يتضح في الارتفاع المستمر في متوسط الاستهلاك الفردي ٠

وبالفعل فقد تزايد الاستهلاك العائلي خلال الفترة (١٩٥٠ ــ ١٩٧٥) بمعدل زيادة سنوي قدره ٩٪ وترتب على ذلك تزايد متوسط الاستهلاك الفردي بمعدل سنوي قدره ٥٪ خلال الفترة نفسها ٠ ونتيجة لذلك النمو ارتفع الدخل السنوي للفرد من ٥٧٠ ليرة اسرائيلية عام ١٩٥٢ الى ٥٠٨١ ليرة عام ١٩٧٠ والى ١٦٩٦٠ ليرة عام ١٩٧٥ (الدخل بالاسعار الجارية)[٧] ٠

وخلال الفترة ١٩٥٠ الى ١٩٧٢ بلغ الاستهلاك (بنوعيه العام والخاص) ما يزيد على ٩٠٪ من الناتج القومي الاجمالي وفي سنوات ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ كان الاستهلاك يزيد عن الناتج القومي الاجمالي مما يدل على عدم وجود نمو في الاقتصاد الاسرائيلي في هذه السنوات ٠ بينما بلغ الاستثمار في المتوسط

ما يزيد على ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وقد تم تغطية هذه الفجوة عن طريق فائض الاستيراد الذي استطاع تحقيقه ذلك التدفق الضخم لرؤوس الاموال الاجنبية .

لقد بلغ مستوى الاستيرادات كنسبة من الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٥ حوالي ٤٠٪ في المتوسط ، بينما كان معدل نموها السنوي حوالي ٩٪ وهو ما يقرب من معدل نمو الناتج القومي خلال فترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٢ وتزيد عليها في السنوات الثلاث الاخيرة .

ولقد تطورت نسبة الاستيرادات للناتج القومي على الشكل التالي[٨] :

١٩٥١ = ٥٩ر٩٪
١٩٥٥ = ٣٩ر٢٪
١٩٦٠ = ٣٦ر٠٪
١٩٦٥ = ٣٧ر١٪
١٩٧٠ = ٥٠ر٥٪
١٩٧٥ = ٣٣ر٤٪

وترجع تلك النسبة العالية للاستيرادات الى الناتج القومي ليس فقط الى زيادة مستوى الانفاق القومي المحلي عن الناتج

القومي المحلي كما رأينا سابقا بل أيضا الى ارتفاع الاستيرادات للاشكال المختلفة للانفاق • اذ يبلغ محتوى الاستيراد Import - Content للاستهلاك الفردي (٢٢٪) وللاستهلاك العام (٣٠٪) ، بينما يصل المحتوى للاستثمارات (٤٥٪) وللانفاق الحربي (٦٠٪)[٩] •

تتيجة ذلك المستوى المرتفع من الواردات ورغم ان الصادرات الاسرائيلية حققت معدل نمو سنوي قدره ٤ر١٧٪ خلال فترة ١٩٥٠ — ١٩٦٧ و ١٢٪ خلال فترة ١٩٦٨ — ١٩٧٢ و ١٪ فقط في ١٩٧٣ — ١٩٧٥ فان فائض الواردات ظل مستمرا وخلال الفترة نفسها في المتوسط حوالي ٢٠٪ من الناتج القومي المحلي • وقد تقلبت هذه النسبة ارتفاعا وانخفاضا اذ بلغت في السنوات الاولى لاعلان قيام دولة الكيان الصهيوني حوالي ٦٠٪ من الناتج القومي • الا انها بدأت في الانخفاض منذ ١٩٥٤ ولم يتجاوز انخفاضها نسبة ١٢٪ من الناتج القومي والتي كانت في سنة ١٩٦٦ ولكنها عادت للارتفاع بعد ذلك نتيجة لازدياد الواردات الحربيةووصلت نسبة الوارداتالحربية الى جملة الواردات ٣١٪ سنة ١٩٧٠ ، ونسبتها الى فائض الواردات ٦٣٪ في العام نفسه[١٠] ، بينما بلغت نسبتها في عام ١٩٧٣ — ١٩٧٤ الى فائض الواردات ١٠٠٪ •

ويمكننا أن نلقي ضوءا آخر على تطور فائض الاستيرادات عن طريق تمحيص أحد مكوناته الرئيسية ألا وهو العجز في

الميـزان التجاري . ونثبت في الجدول التالي تطور العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي خـلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٥ (الارقام بملايين الدولارات)[١١] .

الجـدول بملايـين الدولارات

السنة	صافي الاستيراد	صافي الصادرات	العجز التجاري
١٩٥٠	٣٠٠	٣٥	٢٦٥
١٩٥٥	٣٣٤	٨٩	٢٦٠
١٩٦٠	٤٩٥	٢١١	٢٨١
١٩٦٥	٨١٤	٤٠٦	٤٠٨
١٩٧٠	١ر٤٦٢	٧٧٨ر٧	٦٨٣ر٣
١٩٧٥	٤ر١٧١	١ر٩٤١	٢ر٢٣٠

ونلاحظ ان العجز التجاري في تصاعد مستمر . فبينما كان المعدل السنوي يتراوح ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مليون دولار سنويا في الخمسينات ، ارتفع الى حوالي ٤٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ وحوالي ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ ووصل الى ٢٢٣٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥ . واذا حسبنا العجز التجاري المتراكم ما بـين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ فنصـل الى مبلـغ ٤١٢٧ مليون دولار .

لا بد أن نذكر أخيرا ان حجم تدفق رأس المال من الخارج كان بصورة مستمرة أعلى من حجم العجز في الميزان التجاري

وأعلى من حجم فائض الاستيرادات (العجز في حساب العمليات الجارية) •

وقد ساعد هذا الواقع على تراكم احتياطي من النقد الاجنبي يمثل صمام أمان هام بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ويسمح بمواجهة الطوارىء من أي نوع كانت •

وقد وصل احتياطي النقد الاجنبي في نهاية عام ١٩٦٧ الى ٩٦٨ مليون دولار (٧٧٧ مليون دولار صافي) • وفي عام ١٩٧٣ بلغ ١٨١٠ مليون دولار (١٦٩٧ مليون دولار صافي) نتيجة للتدفق الضخم لرؤوس الاموال في هذين العامين (تبرعات يهود العالم الاستثنائية الى جانب الهبات والقروض الاخرى) • ولكن يمكن الملاحظة ان هذا الاحتياطي يرتفع وينخفض تبعا للتطورات السياسية فقد انخفض في أعوام ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠ بسبب انتهاء حرب الاستنزاف ، والضعف الذي أصاب حركة التحرر العربي وبلغ في عام ١٩٧٠ ، ٥١١ مليون دولار (٣٥٠ مليون دولار صافي) ولكن هذا الاحتياطي سجل ارتفاعا شديدا منذ عام ١٩٧١ وذلك لازدياد معدلات الهجرة الى اسرائيل وما يرافق ذلك عادة من ازدياد التمويلات دون مقابل •

وبلغ في عام ١٩٧٤ الاحتياطي مبلغ ١٠٧٠ مليون دولار أي يفوق بـ ٤٠٪ ما كان عليه في عام ١٩٦٧ ورغم ذلك فانه لايغطي

أكثر من استيراد شهرين من الاستيرادات الاجمالية أي ١٦٪ من الاستيرادات مقارنة بـ ٢٤٪ في الولايات المتحدة وبلجيكا و ٢٣٪ في اليابان و ٢٢٪ في فرنسا(١٢) •

ومن الجدير بالذكر ان الدين الخارجي وتطوره على مدى السنين والارتفاع الشديد في قيمة المبالغ حيث كان في عام ١٩٥٥ ، ٤٧٩ مليون دولار وبلغ في عام ١٩٧٥ ، ٩٨٧٧ مليون دولار أي حوالي ٢٠ ضعفا لما كان عليه في عام ١٩٥٥ ومقارنته بعدد السكان في الكيان الصهيوني يكون ذلك ، أعلى نسبة ديون خارجية لدولة في العالم •

وفي اقتصاد دولة رأسمالية عادية فان هذا الوضع يدعو الى القلق ولكن ليس لدولة مثل اسرائيل التي يقوم اقتصادها أصلا على الاموال الاجنبية العائدة للاحتكارات الرأسمالية الامبريالية •

في خلاصة البحث عن دور الرأسمال الاجنبي لابأس من محاولة اجمالية لتقييم مساهمة الرأسمال الامبريالي والصهيوني في عملية تكوين الاقتصاد الاسرائيلي ألا وهو مقارنة اجمالي الاستيراد الصافي السنوي للرساميل مع الدخل القومي الصافي لنستخلص ما مثله استيراد الرساميل من الدخل القومي على طول السنين الممتدة منذ انشاء دولة اسرائيل وحتى أيامنا •

وقد حاولنا في الجدول التالي أن نحسب تلك النسبة وقد قسمنا المرحلة الى ثلاث فترات : فترة ١٩٤٨ ــ ١٩٦٥ وفترة

١٩٦٦ ـ ١٩٧١ وفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ ، وعام ١٩٦٦ يشكل بالفعل عاما انتقاليا ، عام انتهاء مرحلة النمو السريع والمضطرد وعام بداية أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة ستقود الى حرب حزيران • وقد كانت احدى النتائج الاساسية للحرب هي اعادة انتعاش الاقتصاد الاسرائيلي بالذات بسبب اعادة ارتفاع وتائر تدفق المهاجرين والرساميل وبسبب استثمار موارد وعمال الاراضي المحتلة •

الجدول بملايين الدولارات(١٣)

نسب استيراد الرساميل	١٩٤٨ ـ ١٩٦٥	١٩٦٦ ـ ١٩٧١
صافي استيراد الرساميل :	٦ر٠٢٧	٥ر١٤٦
الدخل القومي الصافي :	١٦ر٦٠٠	١٦ر٣٦٢
نسبة استيراد الرساميل من الدخل القومي :	٣٦ر٣ ٪	٣١ر٤ ٪
نسبة استيراد الرساميل من دخل القطاعات المنتجة للسلع ٤٠ ٪ من الدخل القومي :	٩٢ر٢ ٪	٧٩ر٧ ٪

نسب استيراد الرساميل	١٩٧٢ ـ ١٩٧٤	١٩٤٨ ـ ١٩٧٤
صافي استيراد الرساميل :	٧،٢٠٩	١٨،٣٨٢
الدخل القومي الصافي :	٢٣،٤٩٣	٥٦،٤٥٥
نسبة استيراد الرساميل من الدخل القومي :	٣٠،٧ ٪	٣٢،٥ ٪
نسبة استيراد الرساميل من دخل القطاعات المنتجة للسلع (٤٠ ٪ من الدخل القومي) : •	٧٦،٧ ٪	٨١،٤ ٪

نلاحظ من هذا الجدول أن نسبة استيراد الرساميل من مجمل الدخل القومي خلال فترة ١٩٤٨ ــ ١٩٧٤ كانت بحدود ثلث هذا الدخل وهي نسبة مرتفعة جدا بالمقارنة مع أي قطر من العالم يتلقى سيلا صافيا من الرساميل الخارجية • وبالطبع فان الاثر الفعلي لاستيراد الرساميل لا يظهر بمجرد المقارنة الحسابية بينه وبين حجم الدخل القومي ، وقد أعطينا فيما سبق صورة كافية عن دور استيراد الرساميل في تمويل الاستثمارات وفائض الاستيراد والاحتياطي • لكن وبشكل اجمالي نستطيع القول أن هذا التدفق من الرساميل الامبريالية والصهيونية قد أمن ثلث دخل الاسرائيليين منذ انشاء دولتهم وحتى ايامنا • ولولا هذه الاموال الاجنبية لما كان هناك ما يدعى بالاقتصاد الاسرائيلي •

واذا قارنا استيراد الرساميل بدخل القطاعات المنتجة للسلع (الصناعة، الزراعة، البناء) التي تشكل القاعدة المادية الحقيقية والانعكاس الفعلي لتطور قوى الانتاج داخل الاقتصاد الاسرائيلي ، فان النسبة تكون أكثر ارتفاعا بكثير ٨١٪ من مجمل دخل القطاعات المنتجة • لاشك أن تلك النسبة تعطي صورة أدق عن الدور الجوهري الذي لعبته الرساميل الامبريالية والصهيونية في عملية تكوين وتطوير الاقتصاد والكيان الاسرائيلي •

مصادر البحث

1 — Israel Economic Development : Halevi and Malul-Klinov, Prayer - London. 1968, P 298 - 299.
Bank of Israel Annual Report 1970, P 69, 96.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 125, 188

2 — Bank of Israel Annual Report 1965, P 78.
Bank of Israel Annual Report 1970, P 25, 97.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 188.

3 — Bank of Israel Annual Report 1970, P 25.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 46.
I. E. D. 1968 - Opcite, P 180.

4 — Bank of Israel Annual Report 1970, P 25.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 188.

5 — I. E. D. Opcite, P 286.
A. L. GOATHON « Economic Productivity in Israel » Prayer - London 1971, P 42.

6 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 169.
نشرة فلسطين الكويتية نيسان ١٩٧٧ .

7 — I. E. D. Opcite, P 193.
E. Kanowsky « The Economic Impact of the six day War »
Prayer - London, 1970, P 46.

8 — Statistical Abstract of Israel 1971, P 21, 148.
Statistical Abstract of Israel 1976, P 154, 188.

9 — I. E. D. Opcite. P 146.

١٠ ــ مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية في الاهرام
« الوضع الاقتصادي في اسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ »
القاهرة ١٩٧٠ ــ ملحق احصائي .

11— Bank of Israel Research Department - Economic Review No 38. November 1971, P 154.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 11.
Statistical Abstract of Israel 1976.

12— Bank of Israel Annual Report 1971, P 431.
Bank of Israel Annual Report 1974, P 142, 143.
Israel Economist - February 1973, P 42.
Israel Economist - December 1972, P 287.

13— Statistical Abstract of Israel 1971, P 147, 201.
Statistical Abstract of Israel 1976.
Bank of Israel Annual Report 1971 and 1974.
I. E. D. Opcite, P 298.
NIKITINA, P 282.

الفصل الثاني

أحجام رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة على إسرائيل وأشكالها ومصدرها

الفصل الثاني

أحجام رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة على إسرائيل وأشكالها ومصدرها

يدخل في اشكال الرساميل المتدفقة الى اسرائيل ثلاثة أنواع من الرساميل :

١ ــ تحاويل دون مقابل أي المبالغ المحولة الى اسرائيل كهبات أو تبرعات من أفراد أو مؤسسات دون شرط أو مقابل •

٢ ــ قروض طويلة ومتوسطة الاجل أي المبالغ التي تقرضها مؤسسات أو حكومات الى حكومة اسرائيل أو الى شركات اسرائيلية ويتم استرجاعها على دفعات أو بعد فترة محددة • وتدفع اسرائيل على تلك المبالغ فوائد تتراوح بنسبها حسب حجم القرض ومداه ومصدره • ويمكن أن نعتبر أن بيع سندات الخزينة الى الجهات الاجنبية هو عمليا نوع من الاستقراض على المدى المتوسط يتميز بأن الدائن يمكن أن يسترجع ما اقرضه بسهولة وسرعة أكبر مما هي في حال القرض العادي •

٣ ــ استثمارات مباشرة أي المبالغ التي توظفها الاحتكارات الاجنبية مباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي عبر انشاء فروع لها أو المشاركة في رأسمال مؤسسات اسرائيلية قائمة • وانه لمن المفيد أن نلقي نظرة سريعة على تطور الحجم الاجمالي للرساميل الاجنبية المتدفقة الى اسرائيل منذ ١٩٤٩ حتى أيامنا وعلى تطور الاشكال المختلفة لهذه الرساميل والثقل النسبي لكل منها ، وما يعطيه من دلالة على تبعية الاقتصاد الاسرائيلي لمختلف المصادر التي تقف وراء هذا التدفق وتغذيه ، وسنعطي أخيرا فكرة عن توزيع الرساميل المتدفقة حسب المصادر (أقطار أو مناطق) ، بغض النظر عن الجهة المحولة ــ صهيونية أو غير صهيونية ــ خاصة أو عامة •

بلغ الحجم الاجمالي للرساميل المتدفقة على اسرائيل مابين عامي ١٩٥٠ ــ ١٩٧٦ ما يساوي الـ ٢٦٧٦٩ مليون دولار[١] :

السنة	المبلغ الاجمالي	المعدل السنوي
١٩٥٠ ــ ١٩٥٩	٣٢٣٣ مليون دولار	٣٢٣ مليون دولار
١٩٦٠ ــ ١٩٦٩	٥٤٤٥ مليون دولار	٥٤٤ مليون دولار
١٩٧٠ ــ ١٩٧٦	١٨٠٩١ مليون دولار	١٨٠٩ مليون دولار
١٩٥٠ ــ ١٩٧٦	٢٦٧٦٩ مليون دولار	

يلاحظ من الجدول أعلاه ، آخذين بعين الاعتبار الملاحظتين التاليتين :

١ ــ طول الفترة الزمنية وما رافقها خلالها من تذبذب في سعر العملة لايسمح بمقايسة دقيقة لنسب الزيادة ٠

٢ ــ كون الارقام المذكورة فيه ارقاما معلنا عنها لا تعكس بالضرورة كل الحقيقة ٠

نلاحظ التزايد المستمر لنسبة تدفق الاموال على اسرائيل بدل تقلصها مع نمو الاقتصاد الاسرائيلي وتوسعه[٢] ٠ ولهذه النسبة المتزايدة مدلول اقتصادي آخر فهي تشير في الوقت نفسه الى ازدياد العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي مع ازدياد عبء تمويله من الخارج بازدياد حاجات اسرائيل التوسعية ، مما يشكل برهانا اضافيا على الارتباط العضوي للكيان الاسرائيلي بالاحتكارات الاستعمارية فيما اذا أخذت بعين الاعتبار مصادر هذا التمويل ٠

ومن الملاحظ أيضا أنه لو اعتبرنا حجم الاموال المتدفق في الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ فقط ، لرأينا أن هذا الحجم يبلغ الـ ١٣١٨٠ مليون دولار بالاسعار الثابتة (أسعار ١٩٧٢) ويفوق هذا التطور وحتى بالاسعار الثابتة ما تنبأ به آشر يدلين أمين عام « هيئة المؤسسة الاقتصادية » التابعة للهستدروت والذي توقع أن تبلغ الرساميل المتدفقة الى اسرائيل في السبعينات ١٠٠٠٠ مليون دولار (كحد أدنى متشائم)[٣] ٠

تطور الأشكال المختلفة للرساميل المتدفقة

التحويلات دون مقابل :

جاء التركيز منذ البداية على التحاويل دون مقابل كشكل مفضل من أشكال استيراد الرساميل ــ فهي لا ترهق كاهل الاقتصاد المحلي بثقل الديون المتراكمة والفوائد المترتبة أو الارباح المحققة من جراء التوظيف المباشر والمحولة الى الخارج • بل على العكس تسمح تلك التحاويل بتمويل فائض مستمر من الواردات دون أعباء مالية تذكر وبتجهيز الاقتصاد الناشىء وتأمين الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدته دون الحد من الاستهلاك ومع السعي في نفس الوقت لرفع مستوى المعيشة •

والمصادر الاساسية للتحاويل دون مقابل للكيان الصهيوني منذ تأسيسه هي :

أولا ــ تحاويل المؤسسات الصهيونية وعلى رأسها « النداء اليهودي الموحد » •

وثانيا ــ « التعويضات الالمانية » المدفوعة للافراد والمؤسسات والحكومة •

وثالثا ــ الرساميل التي يدخلها المهاجرون معهم أو الهبات التي ترسل اليهم من أقربائهم •

ورابعا ـ المساعدات الحكومية وبالاخص مساعدات حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

تحاويل المؤسسات الصهيونية :

تملك المنظمة الصهيونية العالمية ذراعين أساسيين لجباية الاموال من الجاليات اليهودية في العالم لصالح نشاطات المنظمة ولصالح تمويل دولة اسرائيل = الذراع الاول ينشط في الولايات المتحدة الامريكية ويدعى « النداء اليهودي الموحد »، والذراع الثاني يتلقى من الاول القسم الاوفر من الاموال المجباة (٦٧٪ من ال ٥٥ مليون دولار الاولى كل سنة و ٥ر٨٧٪ من الاموال الفائضة عن ذلك المبلغ) ويدعى هذا الذراع « نداء اسرائيل الموحد » ـ وينشط هذا الذراع في القارات الاخرى ، خارج امريكا الشمالية ـ وقد تطور سير الرساميل المحولة دون مقابل الى اسرائيل من خلال المنظمة الصهيونية العالمية على الشكل التالي :

السنة	المبلغ الاجمالي (بملايين الدولارات)	المعدل السنوي (بملايين الدولارات)
١٩٥٠ ـ ١٩٥٩	٤ر٦٤٧	٦٥ (تقريبا)
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	٧ر١٢٣٠	١٢٣
١٩٧٠ ـ ١٩٧٦	٩ر٢٩٨٥	٢٩٨
١٩٥٠ ـ ١٩٧٦	٤٨٦٤ مليون دولار	

ومن الجدير بالملاحظة ان السنوات التي تميزت بسيل من الرساميل يفوق بصورة ملحوظة المعدل المذكور في الجدول كانت على التوالي : أعوام ١٩٥٤ (٢ر٨٧ مليون) و ١٩٥٦ (٦ر٨٧مليون) و ١٩٦٧ (٣٢٢مليون) و ١٩٧٠ (٢٨٧مليون) و ١٩٧٣ (٥ر٧٣٧ مليـون) ، وهي جميعا أعـوام تميزت باصطدامات عسكرية واسعة مع الاقطار العربية (أحداث غزة ــ عدوان السويس ــ حرب حزيران ــ حرب الاستنزاف ــ حرب تشرين) •

ومن ناحية أخرى لابد لنا من الاشارة الى أن معظم الاموال التي حولتها المنظمة الصهيونية العالمية الى الوكالة اليهودية في اسرائيل كان مصدرها الجالية اليهودية الامريكية •

فمنذ عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٧٠ حول النـداء اليهودي الموحد حوالي ٢٥٠٠ مليون دولار للوكالة اليهودية في فلسطين• أما في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٥ فقد بلغت التحويلات للوكالة اليهودية ما يزيد عن ١٦٠٠ مليون دولار •

وفي السنوات الاربع التي تلت حرب حزيران عام ١٩٦٧ أقام « النداء اليهودي الموحـد » صندوق طوارىء من أجل المجهود الحربي الاسرائيلي كان مدخوله على الشكل التالي:(٥)

السنة	المبلغ
١٩٦٧	١٧٣ مليون دولار
١٩٦٨	٨٠ مليون دولار
١٩٦٩	٩٩ مليون دولار
١٩٧٠	١٢٤ مليون دولار
	٤٧٦ مليون دولار

ويمكننا القول انه على امتداد العقود الثلاثة الماضية أمّن الصهاينة الامريكيون ٦٥٪ من ميزانيـــة الوكالة اليهودية في القدس • وكانت حصة الصهاينة البريطانيين تتراوح ما بين ٥٪ و ٧٪ سنويا(٦) وتوزع ما تبقى على الجاليات في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا •

ان الاموال التي تحولها المؤسسات الصهيونية الى اسرائيل تذهب بالاســاس « للوكالة اليهوديــة » التي تتولى صرفها وتوزيعها على مختلف نشاطاتها داخل وخارج اسرائيل : وخلال فترة ١٩٤٨ ــ ١٩٧٠ كانت مصروفات « الوكالة اليهودية » على الشكل التالي :

نقل واستيعاب المهاجرين	٥٧٣ر٩ مليون دولار
خدمــات طبيــة	٧٧ر١ مليون دولار
تعليــم العبريــة	٧٤ر٦ مليون دولار
هجرة الاطفال والمراهقين	١٥٦ر٢ مليون دولار
اســكان المهاجرين	٤٣٢ر٥ مليون دولار
تمويل المستعمرات الزراعية	٩٤٥ر٨ مليون دولار
نشاطات ثقافية وتعليمية	٢٩٤ر٢ مليون دولار
نشاطات ثقافية ودعائية خارج اسرائيل	١٦٠ر٥ مليون دولار
مصاريف ادارية ونشاطات مختلفة	٣٠١ر٦ مليون دولار
المجمــوع العــام	**٣٠١٦ر٤ مليون دولار**

ونلاحظ ان هناك فرقا بين مصروفات « الوكالة اليهودية » خلال فترة ٤٨ ــ ١٩٧٠ والبالغة أكثر من ثلاثة مليارات دولار وبين ما حوله « نـداء اسرائيل الموحد » خلال الفترة نفسها والبالغ ٢ر٤٥ مليار دولار • وقد أمنت الفرق (٥٠٠ مليـون دولار) عدة مصـادر منها : ١٨٪ من التعويضات الالمانيـة المدفوعة للدولة وقروض من حكومة اسرائيل وبعض البنوك ــ مدخول الملكيات اليهودية التي ليست لها ورثة ــ وبيع بعض الممتلكات •• الخ •

ونلاحظ بالطبع ان « الوكالة اليهودية » قد خصصت الجزء الاساسي من تحويلات المؤسسات الصهيونية لمتطلبات نقـل واسكان وتعليم واستيعاب المهاجرين المتوافدين الى اسرائيل • وحتى المبلغ الضخم المخصص لتمويل المستعمرات الزراعيـة (٩٤٥ مليون دولار) يصب في نهاية المطاف في عملية استيعاب المهاجرين ، اذ ان التوسع الكبير في عـدد المستعمرات ورفع انتاجها قد هدفا الى تشغيل جزء من اليد العاملة الوافدة من ناحية وتأمين المواد الغذائية الضرورية لتلك الاعداد الاضافية من السكان من ناحية أخرى • أما المبالغ التي تصرفها الوكالة اليهودية خارج اسرائيل فتخصص لتمويل الدعوة الى الهجرة

وتنظيمها وتقنيتها بالاضافة الى تأمين تعليم العبرية للمرشحين لتلك الهجرة .

يرتدي تدخل « الوكالة اليهودية » فيالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية الاسرائيلية شكلين : شكل غير مباشر يتمثل بهبات وقروض ومساعدات فنية وغيرها لمؤسسات وشركات عامة وخاصة قائمة بذاتها ، وشكل مباشر يتمثل بامتلاك أغلبية أسهم عدد من الشركات والمؤسسات والسيطرة الفعلية على ادارتها وسياستها العامة .

الدوافع التي أدت « بالوكالة اليهودية » الى التوظيف المباشر في عدد من الشركات كانت ، أولا : تنمية الاستيطان الزراعي . ثانيا : دعم الصناعات التي تؤمن الآلات والتجهيزات للقطاع الزراعي. ثالثا : تمويل عملية اسكان واستيعاب الاعداد الكبيرة الوافدة من المهاجرين . من أصل التسعةوالثلاثين شركة التي تملك « الوكالة اليهودية » ١٠٪ وما فوق من أسهمها ، تعمل ١٦ شركة في استصلاح الاراضي وفي الخدمات المرتبطة بالاستيطان الزراعي كمحطاتالتركتورات والمخازنوالاهراءات ومؤسسات الاقراض الزراعي وغيرها ، ٥ تعمل في مجال البناء والاسكان ، ٣ في المجال الصناعي ، ٢ في مجال تسويق السلع

الزراعيــة ، ٢ في المجال الثقافي و ٢ في مجال النقل البحري والجوي (تسيم وآل العال) • وفي عام ١٩٦٨ كانت التوظيفات المباشرة « للوكالة اليهودية » تتوزع حسب القطاعات بالشكل التالي(٧) :

عدد الشركات	الفرع الاقتصادي	التوظيف الاجمالي (بآلاف الليرات)
١٦	زراعــة	١٠٢٩٢٠
٩	مـــال	٥٥٧٤٠
٥	بناء واسكان	١١٠٧٥
٣	صناعــة	٢٤٦٦
٢	ثقافــة	١٠٧٢٩
٢	نقــل	٤٧٢٩
٢	تجــارة	١٥٧
٣٩		١٨٧٨١٦ ليرة

وأفرزت الوكالة مكتبا اقتصاديا خاصــا تابعا لها يعين ممثليها في مجالس ادارات الشركات المعنية ويساهم في تخطيط سياساتها الانتاجية والمالية والادارية •

ونثبت فيما يلي قائمة هذه الشركات :

اسم الشركة	سيطرة « الوكالة اليهودية »
« جويش كولنيال ترتست »	١٠٠٪
« ديون لـ عوليه » (قروض للمهاجرين)	١٠٠٪
« الشركة الاسرائيلية للتنمية الاقتصادية »	١٠٠٪
« عيدود » (قروض للمهاجرين)	١٠٠٪
« باسـا » (قروض رخيصة للمزارعين)	١٠٠٪
« بنيانيه هاؤوماه »	٩٦٪
« سـاكو » (تملك ٧٤ فرعا صناعيا رأسمالها مئة مليون ليرة نصفه من مصادر خارجية ، بنت اكثر من ٤٠٫٠٠٠ وحدة سكنية) .	٨٥٪
« عاليه تباك » (تعمل في مجال التبغ)	٦٦٪
« مزارع شنشيلا »	٥٠٪
« بشور فيبيتواح »	٥٠٪
« يكلين هيخال » (تسويق الحمضيات)	٥٠٪
« مركز غوماخ »	٥٠٪
« تنمية تل ابيب »	٣٢٪
« سلطة تنمية الحولة »	٣٠٪
« شركة تنمية الاراضي الاسرائيلية »	٣٠٪
« اغركسـكو » (تصدير المنتجات الزراعية)	٢٨٪
« ميكوروت » (شركة المياه الاسرائيلية)	٢٥٪
« عميدار »	٢٥٪
« مسكيت »	٢٥٪
« تاحـال »	٢٥٪
« دفير ببليشينغ » (دار نشر)	١٧٪
« باريس اكزيشت » (شركة تنظيم معارض)	١٥٪
« شركة الـعال »	١٤٪
« شركة تنمية القدس »	١١٪
« شركة تسيم »	١٠٪

التعويضات الألمانية

في ١٠ ايلول ١٩٥٢ وقعت كل من الحكومة الاسرائيلية والحكومة الالمانية الغربية في مدينة لوكسمبورغ اتفاقية تتعهد بموجبها الحكومة الالمانية بمنح تعويضات لدولة اسرائيل يبلغ مجموعها ٣٤٥٠ مليون مارك (أي ما يعادل ٨٢٠ مليون دولار) خلال ١٣ سنة (١٩٥٣ ــ ١٩٦٥) موزعة على الشكل التالي :

ــ ٢٤٠٠ مليون مارك : قيمة بضائع وخدمات تصدر الى اسرائيل ، على أن تتعهد اسرائيل بالمقابل بدفع ٤٥٠ مليون مارك الى « المؤتمر اليهودي لمطالبة المانيا بالتعويضات المادية » Claims Conference الذي يمثل ٢٣ منظمة يهودية ومركزه نيويورك .

ــ ١٠٥٠ مليون مارك : قيمة بترول مستورد من بريطانيا لحساب اسرائيل[٨] ولبيان أثر هذه التعويضات على الاقتصاد الاسرائيلي ، نشير الى ما كان يقاسيه هذا الاقتصاد في الخمسينات من اختناقات في قطاعات صناعية مختلفة وقصور في توفير القطع النادر وضعف في التنسيق بين العرض والطلب .

وجاء هذا الامداد بالسلع الصناعية والتجهيزات في حينه وليساعد المخططين الاقتصاديين في اسرائيل على تنفيذ

استراتيجية استثمارية كانت مستحيلة بدون التعويضات الالمانية العينية التي أدت الى زيادات محسوسة في الطاقة الانتاجية لكثير من القطاعات الصناعية .

وبالاضافة الى التعويضات التي منحتها حكومة بون للحكومة الاسرائيلية رأسا باشرت الحكومة الالمانية في عام ١٩٥٤ استنادا الى البروتوكول رقم (١) من اتفاقية لوكسمبورغ ، بمنح تعويضات فردية لليهود الذين تضرروا ابان الحكم النازي ووصل الى الافراد في اسرائيل بموجب ذلك :

السنة	المبلغ
١٩٥٤ ـ ١٩٥٩ :	١٢٧٦ مليون مارك
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ :	٥٠٤٠ مليون مارك
١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ :	٥٨٤٢ مليون مارك
١٩٥٤ ـ ١٩٧٦ :	١٢١٥٨ مليون مارك(٩)

وبلغ مجمل التعويضات الالمانية لاسرائيل حكومة وأفرادا في الفترة بين ١٩٥٣ ـ ١٩٧٦ مايساوي ١٥ مليار مارك الماني(١٠) . وبخلاف التعويضات للدولة ، أدت التعويضات المدفوعة للافراد (وقد استفاد منها بالفعل حوالي ثلث العائلات الاسرائيلية) الى ارتفاع ملحوظ في مستوى استهلاك العائلات ومن ثم الى توسع في حجم الطلب على السلع والخدمات مما أعطى دفعا كبيرا لنمو الصناعة الاسرائيلية وازديادا مستمرا في حجم الواردات ـ وهكذا تكون هذه التعويضات للافراد قد

ساهمت بشكل رئيسي في رفع القدرة الشرائية للفرد الاسرائيلي ومن ثم توسيع في حجم السوق الداخلية وفي جعل الكثير من الصناعات المحلية قابلة للحياة والنمو •

من ناحية أخرى لعبت التعويضات التي دفعتها المانيا لدولة اسرائيل بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٥ دورا أساسيا في عملية « تقليع » الاقتصاد الاسرائيلي وبناء قاعدته التحتية وشبكة مواصلاته الداخلية والخارجية • وكانت تلك « التعويضات للدولة » حجر الاساس في عملية تمويل القاعدة المادية الضرورية لذلك النمو السريع للناتج القومي والذي ينعته المنظرون الصهاينة « بالمعجزة الاقتصادية الاسرائيلية » •

لنتفحص اذا بشيء من التفصيل أشكال وآثار هذه التعويضات التي دفعت لدولة اسرائيل مباشرة •

بلغ الحجم الاجمالي لواردات اسرائيل من السلع الالمانية بموجب الاتفاقية ٣٫٤٥٠ مليون مارك ـ وقد اشترت المانيا الغربية من الشركات البريطانية ما قيمته ١٫٠٥٠ مليون مارك من النفط الخام لحساب اسرائيل • أما المبلغ الباقي والبالغ ٢٫٤٠٠ مليون مارك فقد تم صرفه على الشكل التالي[11] :

فئة الصرفيات	بالوف الماركات	النسبة %
الفئة الاولى : صلب ومواد حديدية وغير حديدية :		
سلع صناعة الحديد والصلب	٢٧٤٢٩٢	٥ر١١
منتجات صناعة سبك المعادن	٢٠٨١٤	٨ر٠
منتجات حديدية ومن الصلب مسحوبة وملفوفة على البارد	٢٨٨٦٦	٢ر١
منتجات معدنية غير حديدية	٦٦٨١٥	٨ر٢
	٣٩٠٧٨٧	٣ر١٦
الفئة الثانية : آليات وتجهيزات الصناعة المعدنية :		
آلات	٣١٥٣٨٥	٢ر١٣
وسائل نقل	٢٤٥٨٢	٠ر١
انشاءات معدنية	١٢٩٩٤٩	٤ر٥
بناء سفن	٥٨٥٥٧٢	٤ر٢٤
تجهيزات كهربائية	٢٢٣١٢٥	٣ر٩
صناعة دقيقة / تجهيزات بصرية	٢٠٣٢١	٩ر٠
سلع حديدية ومن الصلب والصفيح	٢٧٥٠١	١ر١
	١٣٢٦٩٤٤	٣ر٥٥
الفئة الثالثة : مواد كيميائية ومنتجات اخرى :		
مطاط ، اسبستوس	١٨١٠٦	٧ر٠
مواد كيميائية وصيدلانية	١٥٩٦٢٩	٧ر٦
منسوجات	٧٤٧٦٦	١ر٣
اخشاب	٣٥٧٦٦	٥ر١
مصنوعات جلدية	١٢٥٨٣	٥ر٠
مواد ترابية وأحجار	١٣٨٧٧	٦ر٠
منتجات خزفية وزجاجية	١٤٠٠٠	٦ر٠
صناعة زيوت ومناجم	٨١٩٨	٣ر٠
	٣٣٦٩٢٥	٠ر١٤

	بالوف الماركات	النسبة ٪
الفئة الرابعة : منتجات زراعية :	٩١٢١٦	٨ر٣
الفئة الخامسة : خدمات (تأمين ، اسعار نقل ، الخ)	٢٥٤١٢٧	٦ر١٠
مجموع الفئات : ١ ــ ٥	٢٤٠٠٠٠٠	٠ر١٠٠

ونلاحظ من جراء هذا الجدول أن معظم السلع المستوردة كانت من السلع الرأسمالية التي وظفت في عملية بناء وتوسيع القاعدة التحتية للاقتصاد الاسرائيلي (الطاقة ــ المواصلات ــ الري ــ استخراج المناجم) •

واذا أردنا استعراض تأثير « التعويضات الالمانية » على بناء القاعدة التحتية للاقتصاد الاسرائيلي ، يمكننا أن نذكر بسرعة الملاحظات التالية :

الملاحة البحرية

في أيار ١٩٤٨ كانت القـوة البحرية الاسرائيلية شديدة الضعف وتضم ٤ سفن فقط تبلغ حمولتها ٦٠٠٠ طن • وفي عام ١٩٤٩ كانت البحرية الاسرائيلية تؤمن ٤٪ فقط من مجمل التجارة الاسرائيلية التي تتم عن طريق البحر ــ وفي عام ١٩٥٩ بلغت حصة قطاع الملاحة البحرية ١٪ فقط من الدخل القومي ، وعمل في هذا القطاع ١٪ من مجموع القوى العاملة • ورغم

ذلك حصل القطاع المذكور على حصة الاسد من « التعويضات الالمانية » . وتم التعاقد على شراء اسطول من السفن مؤلف من ٥٩ سفينة بحمولة اجمالية تبلغ ٤٥٠٠٠٠ طن مكونة من :

٤١ سفينة نقل .

٨ سفن صيد .

٢ سفينتا خفر سواحل .

٤ سفن نقل ركاب ، اثنتان منها مخصصتان لنقل الركاب في البحر الابيض والاخريان لنقل المسافرين الى أمريكا . وبلغت قيمة تلك المشتريات من السفن ٥٨٥ مليون مارك ، أي ربع مجموع التعويضات الالمانية التي حصلت عليها الحكومة الاسرائيلية من المانيا الغربية . وتم بناء ٥٦٫٣٪ منها في أحواض السفن الالمانية نفسها بالرغم من أن أسعارها كانت أغلى من مثيلاتها في فرنسا واليابان بنسبة ١٥ — ٢٠٪ .

ومع أن الاعتبارات الاقتصادية لعبت دورها في اتخاذ قرار شراء هذا الاسطول من السفن ، كالامل بأن تحظى اسرائيل على حصة كبيرة من تجارة نقل الحمضيات وأن تستفيد من نمو الملاحة الدولية في فترة كان من المنتظر أن تتضاعف فيها التجارة العالمية خلال ٢٠ عاما ، الا أن الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية كان لها الاولوية في تخصيص هذه النسبة الكبيرة من التعويضات الالمانية لشراء هذا الاسطول التجاري الكبير .

ولم يؤخذ يومها بعين الاعتبار ميزان الخسارة والربح في العملية مع أنــه بدأ يتضح شيئا فشيئا وبعكس التوقعــات السابقة ، ان الكســاد أخــذ يصيب حركة النقــل البحري العالميــة • بل ان اســرائيل لم تأخذ يومهــا بعين الاعتبار أن بعض السفن التي أمرت بصنعهــا بدأت تخسر تجاريا وهي ما تزال في أحواض بناء السفن •

وما أن حل عام ١٩٧٠ الا وقد اضطرت اسرائيل في نهاية الامر الى بيع سفن نقل الركاب الكبيرة التي كانت تمتلكها •

وسمحت « التعويضات الالمانيــة » بتوسيــع وتحديث الاسطول الاسرائيلي بنسبة كبيرة • وبلغت حمولة الاسطول التجاري الاسرائيلي في نهاية عام ١٩٦٤ الـ ٩٦٨ر٠٠٠ طن • وكان متوسط عمر السفن ٤ ــ ٥ سنوات مما جعل الاسطول التجاري الاسرائيلي من أحدث الاساطيل في العالم[١٣] •

وخلاصة القول أن ذلك الاسطول التجاري الكبير والحديث قد أتاح لاسرائيل تأمين حاجاتها من المستوردات وفتح أسواقا جديدة للتصدير خاصة في افريقيا وآسيا • وباستعمال اسرائيل لسفنها لاغراض التجارة الخارجية وفرت مبالغ من النقد النادر وحققت أرباحا اضافية لايستهان بها • ولولا ذلك الاسطول الواسع الذي أمنته « التعويضات الالمانية » لم تستطع اسرائيل توسيع صناعتها بهذه السرعة بتأمين المواد الاولية الضرورية لها وتأمين تصريف منتجاتها في الخارج •

تجهيز ميناء حيفا

وتم صرف مبلغ ١٤ مليون مارك من التعويضات الالمانية لشراء حوض عائم يبلغ وزنه ٧٫٥٠٠ طـن وآلة تفريغ عائمة تبلغ طاقتها ٢٥ طنا و ١٤ آلة تفريغ تتحرك على سكك حديدية يمكن أن تنتقل بين جميع أحواض المرفأ ـ ومما لا شك فيه أن تلك التجهيزات قد زادت الى حد بعيد من قدرة مرفأ حيفا على شحن وتفريغ البضائع في فترة كانت التجارة الخارجيـة الاسرائيلية تنمو فيها باستمرار(١٣) .

المواصلات الداخلية

كان لابد من انشاء شبكة مواصلات مرنة وملائمة تربط بين مختلف المناطق والاسواق المحلية في اطار تكامل السوق الداخلية الاسرائيلية وتوحيدها عن طريق تقريب المسافات بين أجزائها المتباعـدة . وشكلت السكك الحديدية الاسرائيلية احدى العناصر الاساسية في تلك الشبكة .

وكان ان استلمت « شركة السكك الحديدية الاسرائيلية » في اطار « التعويضات الالمانية » معدات المانية بقيمة ٥٠ مليون مارك اشتملت فيما اشتملت عليه على ٤٠٠ عربة شحن تتراوح حمولتها بـين ٢٥ ـ ٥٠ طنا ، ممـا سمح للشركة المذكورة عام ١٩٦٢ بنقل حمولة تبلغ ضعفي ونصف الحمولة المشحونة

بواسطة السكك الحديدية عام ١٩٥٢ . كما ساعد انشاء الشبكة الجديدة على ربط المناطق الجنوبية الخالية بالشمال الصناعي الآهل ، وبنقل البوتاس والفوسفات والحمضيات والحبوب شمالا ونقل الامدادات والمعدات اللازمة جنوبا باتجاه النقب الذي كان استعماره يومها قائما على قدم وساق[١٤] .

الطاقة الكهربائية

كانت « شركة كهرباء فلسطين » P. E. C. تملك عام ١٩٤٨ مصنعين لتوليد الطاقة ، واحد في حيفا والآخر في تل أبيب وتبلغ انتاجيتهما الاجمالية ٩٩٠٠٠ كيلووات . وفي السنوات الاولى التي تلت تشكيل الدولة الاسرائيلية دفع الارتفاع الكبير في عدد السكان والعدد المتزايد للمنازل والتوسع المطرد في شبكة الري والحجم المتنامي للانتاج بالحاح الى رفع القدرة المحلية لانتاج الطاقة ، فقد كان استهلاك اسرائيل للطاقة يتضاعف مرة كل أربع سنوات بينما يتضاعف في البلدان الصناعية المتقدمة مرة كل عشر سنوات .

وقد سمحت « التعويضات الالمانية » لاسرائيل ببناء « ٥ » مصانع للطاقة مما أدى بالقدرة الانتاجية الى الارتفاع من ١٧٥٠٠٠ كيلووات عام ١٩٥٣ الى ٧٢٠٠٠٠ كيلووات عام ١٩٦٤ . وفي عام ١٩٦٥ كانت حصة مصانع اسدود للطاقة

٤٢٪ وحصة مصانع حيفــا ٣٣٪ ومصانع تل ابيب ٢٥٪ • وكانت طاقة اسدود تستعمل خاصة للري وطاقــة تل ابيب للاستهلاك المنزلي وطاقة حيفا خاصة للصناعة • بالاضافة الى توسيع القدرة الانتاجيــة سمحت « التعويضات الالمانية » بتوسيع شبكة الخطوط الكهربائية وتأمين وصول الكهرباء الى كل المناطق • وبعد انتهاء مفعول اتفاقية التعويضات كانت تنتج ٨٠٪ من الطاقة الكهربائية بواسطة معدات وتجهيزات عمرها أقل من عشر سنوات • وقد أدى هذا التحديث لمصانع الطاقة في اسرائيل الى توفير نسبة كبيرة من استهلاك النفط (الفيول اويل) للوحدة الكهربائية المنتجة فيما كان طن النفط ينتج عام ١٩٤٨ حوالي ٢٫٥٠٠ كيلووات/ساعة أصبح ينتج عام ١٩٦٥ أكثر من ٤٫٠٠٠ كيلووات/ساعة أي بزيادة ٦٠٪ في الانتاجية مما وفر كميــات كبيرة مــن النفط لاستعمالات أخرى[١٥] •

الـمـوارد المنجـمية

صرف من التعويضات الالمانية ٤٢ مليون مارك من أجل استثمار الموارد المنجمية في صحراء النقب •

وخصص ١٥ مليون مارك لبناء مصنع الماني ينتج ٥٫٠٠٠ طن من النحاس الصافي سنويا • وقد بلغت صادرات النحاس

١٨ مليون دولار عام ١٩٦٤ • وكان هذا المصنع من أهم المؤسسات التي ساهمت في تأمين العملات الصعبة للاقتصاد الاسرائيلي •

وقد جهزمعمل « اورون » لانتاج الفوسفات بالمعدات وبمولدات الكهرباء الالمانية ــ وصرف مبلغ ١٢ مليون مارك لتوسيع معمل السوبرفوسفات في حيفا والذي يحول فوسفات « اورون » الى أسمدة فوسفاتية(١٦) •

شبكة الري

كما سمحت التعويضات الالمانية باستيراد عشرات آلاف الاطنان من انابيب الصلب لتجهيز مشروع الري الذي بدأته اسرائيل عام ١٩٥٢ •

وسمحت تلك المعدات ببناء خط طوله ١٥٠ كيلو مترا لضخ ونقل المياه من بحيرة طبريا الى نهر اليركون بأنابيب بلغ قطرها ٢ر٥ متر • ومن ثم تم نقل المياه من نهر اليركون الى صحراء النقب عبر أنابيب ضخمة يبلغ قطرها ٢ر٢٥ متر • وقد تم بناء خط أنابيب طوله ١٣٠ كيلو مترا من تل أبيب الى شمالي النقب ــ وهكذا نرى ظل التعويضات الالمانية وراء ماسمي بعملية اخضرار الصحراء(١٧) •

تحديث الصناعة

تم صرف ٢٧٠ مليون مارك من التعويضات لتنمية وتحديث الصناعة • ونالت أكثر من ١٫٣٠٠ مؤسسة تجهيزات المانية •
وقد توزع هذا المبلغ على القطاعات المختلفة على الوجه التالي :

الصناعة المعدنية	٢٨٫٢ ٪
صناعة النسيج	٢٣٫١ ٪
الصناعات الغذائية	١٦٫٦ ٪
الصناعات الكيميائية	١٢٫٥ ٪

وكان أهم مشروعين تحققا في هذا المجال :

ـ انشاء « مدينة الحديد والصلب » قرب عكا وقد خصص لها مبلغ ٣٥ مليون مارك •

وقد طغت على هذا المشروع اعتبارات استراتيجية وأمنية•

ـ انشاء مصنعين لتكرير السكر في العفولة وكريات غات •

أما في مجال صناعة النسيج فتم تجهيز ١٦٦ مصنع نسيج مما سمح بتشغيل اليد العاملة المتوفرة بكثرة في الخمسينات ومما رفع الطاقة الانتاجية لصناعة النسيج الاسرائيلية الى أربعة أضعاف ماكانت عليه قبل التعويضات[١٨] •

الأثر الإجمالي[١٩]

مثلت « التعويضات الالمانية » منذ عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦٤ ، ٢٤٪ من مجمل التحويلات دون مقابل التي تلقتها اسرائيل و ٢٦٪ من مجمل رؤوس الاموال المحولة •

وكانت حصة البضائع المستوردة من خلال أموال التعويضات من مجمل الواردات الاسرائيلية على الشكل التالي :

١٩٥٣	٢ر١١٪
١٩٥٤	٢ر٢١٪
١٩٥٥	٨ر١٩٪
١٩٥٦	٦ر١٤٪
١٩٦٠	٩ر١٠٪
١٩٦١	٥ر١٠٪
١٩٦٢	٦ر٤٪

ومن زاوية أخرى أمنت أموال التعويضات الالمانية ٢٠٪ من مجموع ميزانيات التنمية لحكومة اسرائيل في فترة ٥٣ـ٦٦ فكانت خلال تلك الفترة احدى الدعائم الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي[٢٠] . كما مولت التعويضات عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٤ ، ٣ر٩٪ من عجز الميزان التجاري و ٧ر٩٪ من مجمل الاستثمارات الاسرائيلية .

وقد قيم تقرير وضعه بنك « ليومي لاسرائيل » التعويضات الالمانية ودورها في النمو الاقتصادي الاسرائيلي على الشكل التالي[٢١] : « كان من المستحيل أن ينتقل الاقتصاد الاسرائيلي ، كما حصل بالفعل ، الى فترة النمو السريع لولا سيل أموال التعويضات الالمانية والتمويلات الاخرى . فان الجمهور لم يكن على استعداد للاستمرار بمرحلة التقشف

لفترة طويلة من أجل تخصيص الحد الاقصى من الموارد الداخلية لاغراض الاستثمار ... كما ساهمت التعويضات الالمانية في اسراع عملية نمو الانتاج والاستهلاك والفعاليـة الاقتصادية بصورة لم تكن لتتحقق لولا تلك التعويضات . ويدين كل من نظام المواصلات والصناعة وشبكة الكهرباء والاسطول البحري بكثير من تطورهم للتعويضات ... ولولا التعويضات الالمانية لكانت قد تأخرت عملية التصنيع في اسرائيل لاكثر مـن عشر سنوات .

واذا أردنا أخيرا أن نكون فكرة اجمالية عن نسبة الرساميل المتدفقة من المانيا الى مجموع ما تلقته اسرائيل من رساميل خارجية نكتفي بذكر الارقام التالية :

بلغ صافي سيل الرساميل المتدفقة الى اسرائيل في فتـرة (١٩٥٠ ــ ١٩٦٧) ، ٧٤٠٠ مليون دولار وقد شكلت الهبات والمنـح ٤٩٠٠ مليون دولار والقروض والاستثمارات ٢٥٠٠ مليون دولار .

كما تلقت اسرائيل من أصل الـ ٤٩٠٠ مليون دولار مـن الهبات ، ٧٧٥ مليون دولار كتعويضات المانية للدولة و ١٢٠٠ مليون دولار كتعويضات للافراد أي ما مجموعه ٢٠٠٠ر٢ مليون دولار تمثل ٤٠٪ من مجمل ما تلقته اسرائيل من منح وهبات من مختلف المصادر منذ انشائها وحتى حرب حزيران .

المساعدات الحكومية الأمريكية

بلغ الحجم الاجمالي للمساعدات الامريكية الرسمية لاسرائيل ما بين ١٩٥٠ ــ ١٩٧٦ ، ٧٤١١ مليون دولار . ومع ان حجم هذه المساعدات تساوى تقريبا خلال الخمسينات مع مقدار المساعدات الممنوحة لاسرائيل خلال الستينات الا انه طرأ بين ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ تغير ملحوظ كماً ونوعا .

فقد بلغت نسبة المساعدات الامريكية لاسرائيل خلال السنوات الستة الاولى من السبعينات (أي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب تشرين ١٩٧٣) ٨٦٪ من مجموع ما تلقته اسرائيل من مساعدات أمريكية منذ ربع قرن حتى الآن .

كما شكلت الهبات والمساعدات الفنية في السبعينات ٥٤٪ من مجموع المساعدات الامريكية بينما كانت نسبتها في الستينات تبلغ ٢٣٪ من مجموع المساعدات التي حصلت عليها اسرائيل من أمريكا .

واذا دل هذا التغير النوعي في المساعدات على شيء فانه يدل على اهتمام أمريكا بتخفيف الاعباء المالية الواقعة على اسرائيل من جراء سياستها العدوانية ومشاركة أمريكا الفعالة في هذه السياسة بتشجيعها المستمر لاسرائيل على انتهاج هذا السبيل بمنحها قسما كبيرا من السلاح الامريكي المستورد

مجانا . وسيجري بحث هذه النقطة فيما بعد بشيء أكثر من التفصيل .

واتخذت المساعدات الامريكية الرسمية لاسرائيل أشكالا متعددة من منح وقروض بالعملة الصعبة وقروض بالعملة المحلية ومساعدات فنية .

وكانت الفائدة المفروضة على القروض متدنيــة نسبيا في بادىء الامر ، اذ تراوحت ما بين ٣ ــ ٥٪ . الا انهــا عادت وارتفعت فيما بعد الى الـ ٦٪ وبلغت عام ١٩٧٦ فائدة بعض القروض الممنوحة من أمريكا ٧٪ مع بقاء مدة تسديدها على حالها وهي مدة طويلة نسبيا وتتراوح بين ١٥ ــ ٢٠ عاما[٢٣] .

وتوزعت المساعدات الامريكية الرسمية بين ١٩٥٠ــ١٩٧٦ على الشكل التالي[٢٤] :

(ملايين الدولارات)

السنة	منح ومساعدات فنية	قروض	مجموع المساعدات
١٩٥٠ ــ ١٩٥٩	٢٦٢ر٨	٢٨٣ر٣	٥٤٦ر١
١٩٦٠ ــ ١٩٦٩	١١٨ر٠	٣٨٩ر٤	٥٠٧ر٤
١٩٧٠ ــ ١٩٧٦	٣٤٥١ر٤	٢٩٠٦ر٠	٦٣٥٧ر٤
١٩٥٠ ــ ١٩٧٦	٣٨٣٢ر٢	٣٥٧٨ر٧	٧٤١٠ر٩

وتجدر الاشارة هنا الى انه لوحظ ان المصادر الاحصائية الاسرائيلية قد أغفلت في كثير من السنين ذكر المقدار الحقيقي للقروض التي حصلت عليها من الولايات المتحدة ، فقد أغفل في كثير من الاحيـان ادراج القروض الممنوحة من أجل تمويل مستوردات السلاح تحت باب القروض الممنوحة مـن قبـل الولايات المتحدة . لهذا فمن المعقول جـدا ان يكون الرقم الفعلي لمجموع المساعدات الامريكية الرسـمية لاسرائيل قد تجاوز الرقم المذكور أعلاه في الجدول وأصبح لا يقل عن الـ ٨ مليارات دولار .

تلك هي الصورة الاجمالية لتوزع المساعدات الامريكية الرسمية لاسرائيل ولكن لنتفحص بشيء من التفصيل الاقنية الاقتصادية والقطاعات التي انصبت عليها تلك المساعدات[٢٥] .

خصصت المنح والهبات التي تلقتها اسرائيل من أمريكا في الخمسينات والبالغـة ٢٦٣ مليون دولار لاغراض اسـكان واستيعاب المهاجرين ولتأمين الحاجات الملحـة (وخاصـة النقص الحاصل في المواد الغذائية). كما خصص جزء لايستهان به من المبلغ لاغراض الاعداد العسكري خاصة في الفترة التي سبقت مباشرة عدوان السويس .

أمـا القروض الامريكية التي حصلت عليها اسرائيل في الخمسينات والبالغة ٢٨٣ مليون دولار ، فجرى تخصيصها

لاستيراد الآليات والتجهيزات الامريكية خاصة اللازم منها لقطاعات البناء والزراعة والمواصلات • وساهمت هذه القروض في فترة من أحرج الفترات التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي في عملية بناء المساكن على نطاق واسع للمهاجرين وتنمية المواصلات وفي التوسع في انتاج المواد الغذائية •

وعادت المساعدات الامريكية في الستينات تأخذ أساسا شكل قروض (بلغ حجمها حوالي ٤٠٠ مليون دولار) ، وقد خصصت تلك القروض للاغراض التالية :

- توسيع شبكة الري وتوزيع المياه •
- بناء وتجهيز محطات لتوليد الكهرباء •
- تحديث الموانىء •
- بناء معمل لتوليد الطاقة النووية •

- أما برنامج الطعام من أجل السلام فقد امتد مفعوله على محمل الفترة (٤٩ ـ ٧٢) وبلغ الحجم الاجمالي لهذا الشكل من المساعدات ٣٣٥ مليون دولار •

ويتخذ هذا البرنامج شكلا خاصا اذ يتم بموجبه بيع كميات من المنتجات الزراعية الامريكية في السوق الاسرائيلية ويبقى المبلغ المقابل لتلك المبيعات داخل اسرائيل ويستعمل بشكل مساعدات شتى ـ وخلال الفترة المعينة توزعت المبيعات على

الشكل التالي ــ : حوالي الثلث علف ــ والثلث الثاني قمح ــ والثالث لحوم وأجبان وزيوت نباتية ــ أما المبلغ المقابل لتلك المبيعات والبالغ ٣٣٥ مليون دولار فقد استعمل على الوجه التالي :

ــ ٤٥٪ قروض للحكومة الاسرائيلية من أجل تنمية المشاريع الصناعية التي تساهم بها الرساميل الاجنبية وخاصة الامريكية ــ وقد تم تمويل جزء من رأسمال « بنك التنمية الصناعية » الحكومي بهذه الوسيلة •

ــ ٣٠٪ قروض لشركات أمريكية أو فروع لشركات أمريكية تعمل في اسرائيل • وقد استفاد من تلك القروض خاصة الشركات التالية :

ــ شركة كبيرة لانتاج أطر السيارات: اليانس تاير اند رابر Alliance Tire And Rubbcr

ــ شركة كبيرة لانتاج الورق : أميريكان ــ اسرائيل بابير ميلز American - Israel Paper Mills

ــ من أكبر شركات البناء : راسكو . Rassco

ــ ٢٥٪ لتمويل النشاط الاعلامي والسياسي الامريكي في اسرائيل •

ــ أما في الفترة ما بعد حرب حزيران فقد تركزت المساعدات الامريكية على توريد كميات ضخمة من السلاح وخاصة الفانتوم والسكايهوك والدبابات الحديثة « م ــ ٦٠ »

والمدافع والصواريخ ــ ومن أجل تمويل استيراد تلك الاسلحة من قبل اسرائيل منحتها الحكومةالامريكية سلسلة من القروض على الشكل التالي[٣٦] :

السنة المالية ٧١/٧٠ :

* قرض يبلــغ ٣٥٠ مليون دولار لمــدى ٢٠ سنة بفائدة ٣٪ سنويا •
* قرض يبلــغ ٣٥٠ مليون دولار لمــدى ١٠ سنوات بفائدة ٦٪ سنويا •
* قرض يبلــغ ٥٦ مليون دولار لمــدى ١٠ سنوات بفائدة ٦٪ سنويا •

السنة المالية ٧٢/٧١ :

* قرض بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من الحكومة الامريكية •
* قرض بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من بنوك أمريكية لمــدى ١٠ سنوات بفائدة ٦٪ سنويا •

السنة المالية ٧٦/٧٥ :

* قرض بمبلغ ١٫٢٠٠ مليون دولار لتمويل مشتريات السلاح من الولايات المتحدةالامريكية والتي بلغت خلال هذا العام حدا عظيما •

السنة المالية ٧٧/٧٦ :

* قرض بحوالي ٤٥٠ مليون دولار (عدد تقديري) وبفائدة ٧٪ سنويا ٠

وهكذا تكون الحكومة الامريكية قد منحت اسرائيل في السنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٧٦ قروضا بما لا يقل عن ٣٤٤٠ مليون دولار لاغراض التسلح ٠

ولبيـــان حجم المساعدات العسكرية الامريكيـــة الكلي لاسرائيل وكيفية تمويلها نورد فيما يلي الجدول التالي الذي تم اعداده من خلال الارقام المبعثرة هنـــا وهناك في التقارير السنوية لبنك اسرائيل مع التحفظات اللازمة بهذا الصدد ، فالمساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل خلال الفترة المذكورة قد فاقت ما ذكر في الجدول ٠

فهناك مثلا في عام ١٩٧٦ مبلغ ٣٠٠ مليون دولار قيمة مادعي بمستوردات السلاح غير المباشرة من أمريكا ، الخ ٠٠٠ الا أن الارقام الواردة هنا تعطي فكرة واضحة عن الدعم الامريكي للعدوان الصهيوني في منطقتنا العربية[٣٧] :

المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل وكيفية تمويلها
(بملايين الدولارات)

السنة	مستوردات السلاح المباشرة من أمريكا	تمويلها بواسطة القروض طويلة الأمد	تمويلها بواسطة الهبات	مجموع المساعدات العسكرية الامريكية	نسبة هدايا السلاح الى مجموع المساعدات
١٩٧٢	٤٩٠	٣٠٠	٥٠ (تقديري)	٣٥٠	١٤٪
١٩٧٣	١٢٥٣	٣٠٠	٧٠٠	١٠٠٠	٧٠٪
١٩٧٤	١٢٢٤	٣٢٥	٧٠٥	١٠٤٠	٦٨٪
١٩٧٥	١٨٤٦	١٢٠٠	٣٠٠	١٥٠٠	٢٠٪
١٩٧٦	١٦٠٣	٤٥٠ (تقديري)	٨٥٠	١٣٠٠	٦٥٪
٧٢ــ٧٦	٦٤١٦	٢٥٨٥	٢٦٠٥	٥١٩٠	٥٠٪

ونلاحظ من الجدول أعلاه ان ٨١٪ من مستوردات اسرائيل للسلاح من أمريكا قد جرى تغطيته بواسطة المساعدات الامريكية المقدمة لها مباشرة على شكل قروض ومنح وان ٤١٪ من كمية الاسلحة المقدمة لها خلال الفترة المشار اليها ، كان على شكل هدايا دون مقابل بلغت ذروتها خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ وفي العام الذي تلاه حيث غطى مجموع الهدايا ٥٧٪ من مستوردات اسرائيل من السلاح الامريكي .

كما جرى تغطية ٤٠٪ من مستوردات السلاح الامريكي بواسطة قروض طويلة الاجل قدمتها حكومة الولايات المتحدة لاسرائيل خلال الفترة المشار اليها في الجدول •

أما الخزينة الاسرائيلية نفسها فانها تحملت ظاهريا تمويل ١٩٪ فقط من مستوردات السلاح الامريكي • الا انـه في الحقيقة وكما رأينا من قبل فان المنظمات الصهيونية العالمية كالنداء اليهودي الموحد كانت تسارع دوما في الازمات لتمويل المجهود الحربي الاسرائيلي بواسطة « صندوق طوارىء » ينشأ لهذا الغرض • وبمعنى آخر فان آلة الحرب الاسرائيلية يجري تمويلها ماديا مـن الخارج بواسطة الولايات المتحدة بالدرجة الاولى والصهيونية العالمية دون أن تتحمل اسرائيل فوق طاقتها بهذا الصدد •

وخلاصة القول فان المساعدات الحكومية الامريكية البالغة أكثر من ٨٫٠٠٠ مليون دولار خلال فترة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٦) قد لعبت دورا هاما في عملية بنـاء القاعدة المادية الاقتصادية للكيـان الصهيوني وساهمت مساهمة مباشرة في اسـكان واستيعاب عشرات الآلاف من المهاجرين وفي تأمين الحاجات الغذائية حيث لم يكن القطاع الزراعي بقادر على سـد تلك الحاجات • وساهمت في بناء شبكة المواصلات وتحديث الموانىء ورفع القدرة على انتاج الطاقة الكهربائية ودعم المجهود الحربي الاسرائيلي •

اما من وجهة النظر الامريكية فقد شكلت تلك المساعدات نوعا من المنح التصديرية غير المباشرة التي تعطيها الحكومة الامريكية للاحتكارات وكبار الشركات التي صدرت البضائع والتجهيزات لاسرائيل مقابل تلك المنح والقروض ـ وبالفعل لقد كان منح القروض والهبات لاسرائيل مشروطا بشراء منتوجات أمريكية دون غيرها حتى ولو كانت أسعارها مرتفعة بالنسبة للسوق العالمية ـ وفي السنوات الاخيرة شكلت القروض لتوريد الاسلحة نوعا من المساعدات للصناعات الحربية الامريكية التي تعاني من أزمة حادة بمناسبة انتهاء حرب فيتنام •

ومن ناحية أخرى شكلت المساعدات الامريكية اطارا ووسيلة لدخول الرساميل الامريكية الى اسرائيل واستيلائها على عدد من الفروع والمؤسسات الهامة والمربحة كما سنرى فيما بعد •

وبالطبع هذا لا يلغي بل يعزز الدوافع السياسية الكامنة وراء المساعدات الامريكية الرسمية ـ وقد أثبت تاريخ اسرائيل في المنطقة العربية منذ قيامها وحتى اليوم انها جديرة بتلك المساعدات وان المنح والهبات والقروض الامريكية لم تذهب هدرا بل كانت توظيفا « سياسيا » واقتصاديا أعطى ثمارا طيبة لمعسكر الامبريالية العالمي (انظر الفصول الاخرى في الكتاب) وفي المستقبل المرئي نتوقع أن يزيد حجم المساعدات الامريكية

كما زاد في السنوات التي تلت حرب حزيران وحرب تشرين فالتعويضات الالمانية في طريقها الى التقلص ، وحاجات الدفاع واستيعاب المهاجرين تزداد واسـرائيل تعيش في شـبه عزلة سياسـية • فلا بد أن يزداد الاعتماد والاتكال على التمويل الامريكي • لقد كتب الباحث الاسرائيلي موشي شمير عام ١٩٧٠ يقول[٢٨] : « سوف يتعلق مصير الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الخمس المقبلة على تجاوب الرئيس الامريكي وقد قال لي أحد كبار المسؤولين في وزارة الاقتصاد : اذا لم تتلق خلال السنوات الخمس المقبلة أكثر من مليار دولار فسوف يتوجب علينا أن نغلق الدكان وآخر من سيترك سوف يطفىء الاضواء » • والآن بعد عدة سنوات من هذا التوقع يمكننا التأكيد ان المبلغ المذكور قد أمنته أمريكا وزيادة • أما الدكان فلازال ينمو ويتوسـع ولن تأتي أزمتـه عن طريق الضغوط الامريكية بل ستكون بالتأكيد عن طريق تصعيد جديد في حركة التحرر العربي •

بيع سندات الخزينة الاسرائيلية

أما مساعدات الولايات المتحدة غـير الرسمية لاسرائيل فتتجلى قبل كل شيء في بيع سندات اسرائيل في البورصـة الامريكية •

فمنذ عام ١٩٥١ وبسبب حاجات التمويل الماسة التي خلقها تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين، أخذت الحكومةالاسرائيلية تبحث عن سبيل لاستقراض مبالغ معينة بفائدة معتدلة لدى الجاليات اليهودية والاوساط الصديقة في العالم ـ فقررت أن تصدر سندات خزينة تعرض خاصة فيالسوق الامريكية تستحق بعد ١٢ سنة وتحمل فائدة ٥ر٣٪ سنويا • وبالطبع أقامت المنظمة الصهيونية الامريكية شبكة كاملة من اللجان المحلية والاقليمية التي تقوم بحملات بيع السندات • ويصف بنيامين جيل المسؤول عن العلاقات العامة في وزارة المالية الاسرائيلية النشاط الصهيوني لبيع السندات على الوجه التالي[٢٩] :

« انتنظيم مبيع السندات يتداخل عمليا علىأساس المشاركة الشخصية مع كل مظاهر الحياة الاجتماعية والعامة للجالية اليهودية في الولايات المتحدة ، يكاد لا يوجد منظمة أو جمعية وكنيس يهودي لا تباع فيها سندات الخزينة الاسرائيلية • فهناك حفلة عرض أزياء تدعى « سندات اسرائيل » وتقام على مدار سنة في كل أنحاءالولايات المتحدة وهناك أيضا فرع نسائي لبيع السندات • كما ان مختلف الجمعيات المهنية اليهودية منظمة بشكل يلائم بيع سندات الخزينة الاسرائيلية • ولدى مختلف التجمعات اليهودية جدول عمل معين بالمناسبات الاجتماعية ويتركز خاصة لدى التجمعات الصغيرة حول حملة شراء السندات الاسرائيلية » •

وقد صدر القرض الاسرائيلي الاول « قرض الاستقلال » في أيار عام ١٩٥١ وبلغت قيمته ٥٠٠ مليون دولار بفائدة سنوية ٥ر٣٪ ولمدة ١٢ سنة من بدء الاكتتاب • وكان اجمالي المبالغ الآتية من بيع السندات : ٥ر١٤٥ مليون دولار •

وفي أيار عام ١٩٥٤ صدر قرض جديد هو « قرض التنمية الاول » قيمته ٣٥٠ مليون دولار بشروط أكثر ملاءمةللمكتتبين ٤٪ • وتم الاكتتاب في هـذا القرض بمبلغ ١٤ر٢٣٤ مليون دولار • وبوشر منذ عام ١٩٥٩ ببيع سندات « قرض التنمية الثاني » وقيمته ٣٠٠ مليون دولار • وبيع من سندات هـذا القرض ما قيمتـه ٦ر٢٩٣ مليون دولار • وكانت حصيلة بيع سندات القروض الثلاثة هي ٢٤ر٦٧٢ مليون دولار ، حصلت اسرائيل على ٨٠٪ من هذه المبالغ من الولايات المتحدة وحدها• وبوشر منذ عام ١٩٦٣ ببيع سندات « قرض التنمية الثالث » وقيمته ٤٠٠ مليون دولار • وتم البيع من سندات هذا القرض بما قيمته ٦ر٣٩٢ مليون دولار • وفي عام ١٩٦٧ ، وقبل عدوان حزيران ، صدرت سندات « قرض التنمية الرابع » وبيع منها بما قيمته ٣ر٤٧٥ مليون دولار • أما « قرض التنمية الخامس » فقد صـدر عام ١٩٧١ وقيمته ٧٥٠ مليون دولار • وبيع منه حتى آخر عام ١٩٧٥ بما قيمته ١ر٦٥٨ مليون دولار• كما صدر « قرض التنمية السادس » عام ١٩٧٤ بقيمة ٧٥٠ مليون دولار

وبفائدة سنوية مقدارها ٤٪ • وبيع منه حتى أواخر عام ١٩٧٥ بما قيمته ٥ر٣٤٢ مليون دولار[٣٠] •

وبالاضافة الى هذه الاصدارات التي تباع لعامة الناس ، هناك اصدارات تباع للمستثمرين• ويعطي الجدول التالي فكرة عن حصيلة بيع سندات الخزينة الاسرائيلية بين عام ١٩٥١ — ١٩٧٥[٣١] :

وضع القروض الاجنبية لدى بنك اسرائيل
بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ (بآلاف الدولارات)

١ ـ الاصدارات المباعة للجمهور :	المبالغ المكتسبة
قرض الاستقلال	١٤٥٥٢٣
قرض التنمية الاول	٢٣٤١٤٠
قرض التنمية الثاني	٢٩٣٦٢١
قرض التنمية الثالث	٣٩٢٦٣٠
قرض التنمية الرابع	٤٧٥٢١١
قرض التنمية الخامس	٦٥٨١٠٤
قرض التنمية السادس	٣٤٢٤٧٩
المجموع	**٢٥٤١٨١٨**

٢ ـ الاصدارات المباعة للمستثمرين :	المبالغ المكتسبة
اصدار الاستثمار الخاص ـ السلسلة A	٧٢٣٠٠
اصدار الاستثمار الخاص ـ السلسلة B	١٥١٠٢٣
اصدار الاستثمار الخاص ـ السلسلة C	٢٢٣٦٥٨
اصدار الاستثمار الخاص ـ السلسلة D	٢٦٠٨٦٨
المجموع	**٧٠٧٨٤٩**

مجموع بيع سندات الخزينة الاسرائيلية : ٣٢٤٩٦٦٧

وهكذا نرى من الجدول أعلاه أن بيع سندات اسرائيل قد أمد الخزينة الاسرائيلية بمبلغ ٣٢٥٠ مليون دولار في الفترة المشار اليها • وتم تسديد مبلغ ١٣٨٥ مليون دولار منها خلال الفترة نفسها •

وتطور المبيع السنوي للسندات على الشكل التالي :

وسطي المبيع السنوي للسندات في الخمسينات :
٣٩ مليون دولار •

وسطي المبيع السنوي للسندات في الستينات :
٩٦ مليون دولار •

وسطي المبيع السنوي لاسندات في السبعينات :
٢٧٩ مليون دولار •

وقد أخذ المبيع السنوي للسندات يسجل ارتفاعات كبيرة بعد حرب حزيران وصلت عام ١٩٧٣ الى ذروتها ، عندما بلغ اجمالي مبيع السندات ٤٧١ مليون دولار ، وكما هو واضح من الجدول التالي[٣٢] :

السنة	اجمالي مبيع السندات (بملايين الدولارات)
١٩٧٠	٢٠٥
١٩٧١	٢٦٠
١٩٧٢	٢٧٢
١٩٧٣	٤٧١
١٩٧٤	٢٩٥
١٩٧٥	٢٥٢
١٩٧٦	٢٠٠

ويلاحظ من الجدول أعلاه ان مبيع السندات السنوي قد أخذ بالانحدار بعد حرب تشرين ١٩٧٣ حتى بلغ عام ١٩٧٦ ما كان عليه في عام ١٩٧٠ تقريبا •

ويمكن تفسير هـذا الانخفاض في بيع السندات ، أولا باستنفاذ طاقة الدفع ولو مرحليا لدى مشتري هذه السندات بعد المجهود المادي الكبير الذي بذلوه بعد حرب ١٩٧٣ مباشرة وثانيـا بالركود الاقتصادي الـذي أصاب الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ وبعده •

وتباع سندات الخزينة الاسرائيلية بالدولار الامريكي ويتم تسديد الاصل والفائدة بالعملة نفسها ـ ويتم التسديد اما عند الاستحقاق واما عند وفاة حامل السندات واما اذا وافق الحامل على استعمال المبلغ للاغراض التالية : توظيف في مؤسسات « موافق عليها » في اسرائيل ، هبـات لمؤسسات اسرائيلية ، مصاريف سياحية في اسرائيل •

ويقدر عدد حاملي السندات بمليوني شخص موزعين على ٣٥ دولة لكن الاكثرية الساحقة من السندات تباع في الولايات المتحدة ، ويمتلك عدد محدود من كبار الرأسماليين الصهاينة وبعض البنوك الامريكية نسبة كبيرة من تلك السندات .

وحول دور مبيع « سندات الخزينة » في تمويل البنـــاء الاقتصادي الاسرائيلي وتغلغل الرأسمال الامريكي الى اسرائيل يقول مصدر صهيوني رسمي : « يؤمن بيع السندات تمويل حوالي نصف « ميزانية التنمية » السنوية لدولة اسرائيل ... ولقد أمن بيع السندات الرأسمال الانطلاقي لتطوير القاعدة التحتية للاقتصاد الاسرائيلي وفتح من جراء دلك المجال واسعا أمام الرساميل الخاصة الاجنبية للتوظيف في مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي » .

وفي قول شبيه آخر صرح الدكتور جوزيف شوارتز نائب رئيس « منظمة سندات اسرائيل » : « كان أحد أهم نتائـــج حملات بيع السندات هو خلق أجواء ملائمة للتوظيفات المباشرة في اسرائيل »[٣٣] . ويضيف المصدر الصهيوني السالف الذكر: منذ بداية حملات بيع السندات تشجعت العديد من الشركات الامريكيـــة على المساهمة في تنمية اسرائيل الصناعية . وقد أنشأت العديد من الشركات الكبرى الامريكية فروعا ومصانع تابعة لها في اسرائيل وذلك بمساعدة قروض من « ميزانيـــة التنمية » (الممولة بنسبة ٥٠٪ عن طريق بيع السندات) ...

وأخيرا وليس آخرا لابد ان نذكر ان كبـار الرأسماليين الصهاينة في أمريكا والقيمين على عملية بيع السندات قد حققوا لانفسهم أرباحا مادية ملموسـة لا يستهان بها • فمن ناحية يتقاضى هؤلاء الرأسـماليون عمولة تبلـغ ٦٪ على مبيـع السندات • وتمثل تلك العمولة ، منذ أول اصدار وحتى اليوم أكثر من ١٣٠ مليون دولار تقاسمه عشرة أو خمسة عشر من كبار الرأسماليين الصهاينـة • ويجب أن يضاف اليها الفوائد التي قبضوها على السندات التي اشتروها بصفة شخصية أو عبر مؤسساتهم والتي لا تقل بأدنى تقدير عن ١٧٠ مليون دولار مما يجعل حصة تلك الطغمة الماليةمن عملية بيع سندات اسرائيل ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار من الربح الصافي •

وهكذا نرى وبصـورة واضحة تداخل مصالح الطبقة الحاكمة الاسرائيلية والاحتكارات والرساميل الامريكية وكبار الرأسماليين الصهاينـة في النتائج التي أدت اليها عملية بيـع سندات الخزينة الاسرائيلية :

ـ المساهمة في تمويل القاعدة التحتية للكيان الصهيوني •

ـ المساعدة على تغلغل الرأسمال الامريكي الى مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي •

ـ تحقيق أرباح مادية ومعنوية لا يستهان بها لطغمة من كبار الرأسماليين الصهاينة في أمريكا وأوروبا •

مراجع البحث

1 — Halevi and Klinov - Malul «Economic development of Israel ». Prayer 1968, P 194 - 197.
Statistical Abstract of Israel 1967. P 194 - 195, 1969, P 182 - 183, 1971, P 201 - 202.
Bank of Israel Annual Report 1971, P 68, 1974, P 125 and 188, 1976, P 42.

2 — Shlomo Sitton Op cite, P 237.
Shoul Zarhi « the Galopping Foreign Dept » New Outlook July - August 1972.

3 — Israel Economist July 1972, P 163.

4 — Bank of Israel Annual Report 1974, P 129, 1976, P 128 f. Statistical Abstract ....

5 — American Jewish Year Book 1971, P 194.

6 — Israeli Journalists Year Book 1971, P 179.

7 — Israel Economist - May 1968, P 212 - 213.

8 — Rolf Vogel « The German Path to Israel » O. Wolf London 1969, P 55 - 56.
Shlomo Sitton op-cite P 204 - 205.
N. Balabkins West German Reparations to Israel, New Jersey 1971, P 143 ff, 184.

9 — Statistical Abstract of Israel 1972 - 1976.
Bank of Israel Annual Report 1974 - 1976.
N. Balabkins, West Germany Reparations, P 187.

10— Israel Economist. May 1970, P 121, Dec 1972,P 286
Shlomo Sitton op - cite, P 236 - 237.
Bank of Israel Annual Report 1974, 76
N. Balabkins, P 187.

11— R. Vogel op - cite, P 89 - 91.
N. Balabkins, P 184.

12— N. Balabkins: West Germany Reparations to Israel 1971, P 230 ff.

13— Ibid, P 247 f.

14— Ibid, P 243 ff.

15— Ibid, P 238 ff.

16— Ibid, P 248 ff.

17— Ibid, P 251 ff.

18— Ibid, P 254 f.

19— Ibid, P 256 ff.

20— Jerusalem Post, April 15, 1966.

21— Review of Economic Conditions in Israel No 53 (1966) P 6.

22— « Israel Economic Development » - Economic Planning Authority Prime Minister Office - Jerusalem 1968, P 168 ff.

23— Halevi and Klinov - Malul, Economic Development of Israel, P 163.
Bank of Israel Annual Report 76, P 133.

24— Halevi, Economic Development, P 299.
Statistical Abstract of Israel, 1965 - 1976.

Bank of Israel Annual Report, 1970 - 1976.

25— G. Nikitina opcite, P 274 ff.
Halevi, and Economic Development, P 162 ff.

26— Israel Economist, Dec 1972, P 286.
Bank of Israel, Annual Report 1973 - 76.

27— Bank of Israel Annual Report 1973, P 99, 103
1974, P 128, 131, 135
1975, P 99, 103, 109
1976, P 119, 122, 126, 133

28— Davar, 15 - 4 - 1970.

29— Israel Economist, September 1967.

30— The Israel Economist, Oct 1955, P 176.
Sept 1967.
Fegr 1973, P 55.
Jerusalem Post, 6. 3. 1962.
Statistical Abstract of Israel 1971, P 203.
1972 - 1976.
Annual Report 1971, P 453 f.
1974, P 596 f.
1975, P 496 f.

31— Bank of Israel Annual Report 1975, P 496.

32— Ibid, 1971 - 1976.

33— G. Nikitina, op - cite, P 378.

القسم الثاني

الصناعة الإسرائيلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى فروع لشركات أجنبية

الفصل الأول

سيطرة الرساميل الأجنبية على الاقتصاد الإسرائيلي

« الصناعة »

« سيطرة الرساميل الأجنبية على الإقتصاد الإسرائيلي »

الصناعة

١ ـ قطاع الصناعة الكهربائية والالكترونية :

لقد تطور هذا القطاع من الصناعة الاسرائيلية بسرعة كبيرة بعد حرب حزيران . وقد ساهمت عدة أمور في التطور الذي طرأ وفي مقدمتها حاجات الامن ونمو الصناعة الحربية و « الحظر الفرنسي » على تصدير الاسلحة الى اسرائيل ، وازدياد الطاقة العلمية المتوفرة في اسرائيل ، واقبال الرساميل والشركات الاجنبية على التوظيف في هذا القطاع وتوريد الخبرات التكنولوجية الى اسرائيل .

ويعطي الجدول التالي صورة عن تطور بعض مؤشرات هذا القطاع في السنوات الاخيرة[١] :

السنة	عدد المؤسسات	عدد الاشخاص الموظفين (بالآلاف)	اجمالي الانتاج (مليون ل.آ)	معدل انتاج العامل (ل.آ)
١٩٦٥	٢٨١	١ر٨	٢٢٧ر٧	٢٨ر١١١
١٩٧٠	٢٣٠	١٥ر٣	٧٧٥ر٨	٥٠ر٧٠٦
١٩٧٣	—	٢١	١٥٢٨	٧٢ر٧٦٢
١٩٧٤	—	٢٤	٢٤٠٠	١٠٠
١٩٧٥	٤٠٤	٢٥	٣٨٢٥	١٥٣
١٩٧٦	٤٣٠	٢٤ر٧	٤٨٣٠	١٩٥ر٥٤٦
١٩٧٧	—	٢٤ر٩	٦٣٣٠	٢٥٤ر٢١٧

ويلاحظ أن اجمالي انتاج القطاع قد ارتفع بشكل ملحوظ وأن النمو في هذا القطاع سريع ، من مقارنة الانتـاج خلا السنين وحسب الجدول التالي[٢] :

الانتاج في عـام ١٩٦٨ = ١٠٠
عـام ١٩٧٠ = ١٥٩
عـام ١٩٧٣ = ٢١١
عـام ١٩٧٤ = ٢٥١
عـام ١٩٧٥ = ٢٧٦

أما تصدير الانتاج من هذا القطاع فقد كان ضعيفا ويكاد لا يذكر قبل عام ١٩٦٧ ، بينما بلغت الصادرات من هذا القطاع عام ١٩٧٠ ما قيمته ١٢٫٨ مليون دولار وتطورت مـع تطور القطاع ونموه .

السنة	قيمة الصادرات (م . د)
١٩٧١	٢٥٫٣
١٩٧٢	٢٩٫٦
١٩٧٣	٢٧٫٩
١٩٧٤	٥٩٫٨
١٩٧٥	٩٧٫٨
١٩٧٦	١١٢٫٥
١٩٧٧	١٢٣٫٠

ولم ترتفع قيمـة الصادرات فحسب بل ارتفعت كميتها ، والتطور في ازدياد حجم التصدير في هذا القطاع يبرز واضحا في الجدول التالي الذي يبين نسبة الزيادة في حجم التصدير[٣] :

السنة	النسبة
١٩٧٢	٧ر٦٠
١٩٧٣	٠٠ر٢٣
١٩٧٤	٣ر١٠١
١٩٧٥	٨ر٥٥

ويبدو جليا الهبوط الكبير في حجم التصدير في عام ١٩٧٣ والذي كان بسبب حرب تشرين التحريرية التي انعكست آثارها على الاقتصاد الاسرائيلي بكافة فروعه ومنها قطاع الالكترونيات الذي انخفض حجم صادراته بنسبة ٢٣٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٢ .

أما نسبة التصدير في هذا القطاع من اجمالي انتاجه فقد كانت تنمو أيضا مع نمو هذا الفرع وتطوره . فقد كان التصدير في هذا الفرع يعادل ١٥٪ من انتاجه في عام ١٩٧٤ وارتفعت نسبته الى ٢٢٪ في عام ١٩٧٥ بينما بلغت نسبة التصدير من انتاج هذا القطاع ٢٣٪ في عام ١٩٧٦[٤] .

ومن المؤشرات العديدة على النمو السريع للصناعة الالكترونية في اسرائيل ، ارتفاع حجم رقم أعمال الفرع الذي كان يبلغ ٧ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦١ ووصل الى ٤٢٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٠[٥] .

كما أن ارتفاع نسبة الرأسمال الثابت لهذا الفرع من اجمالي الرأسمال الثابت للصناعة يدل على تزايد الاهتمام بهذا النوع من الصناعات . فقد كانت النسبة ٢٪ في ١٩٦٥

وارتفعت الى ٣٪ في ١٩٧٠ وأصبحت في عام ١٩٧٦ تشكل نسبة ٥٪ من الرأسمال الثابت في القطاع الصناعي .

أما عدد العاملين في قطاع الصناعة الكهربائية والالكترونية فقد ازداد بشكل طردي مع نمو هذه الصناعة ، فقد ارتفع :

من ٨٠٠٠ عامل عام ١٩٦٥
الى ١٥٠٠٠ عامل عام ١٩٧٠
ووصل الى ٢٥٠٠٠ عامل عام ١٩٧٧

لاشك أن هذا التطور الحاصل والمرتقب يعكس استراتيجية اسرائيلية متعمدة تهدف الى احداث تغيير في الهيكل الصناعي الاسرائيلي وتقوية الصناعات الثقيلة والطليعية (معادن ــ آلات ــ الكترونيات ــ بتروكيمياء) على حساب الصناعات التقليدية الخفيفة التي ما تزال تمثل الثقل الاساسي في الصناعة الاسرائيلية (مأكولات ــ نسيج ــ مفروشات ...) .

ويكشف موشي سندبرغ عن كيفية تمويل هذا النمو السريع : « اننا نأمل أن يؤدي « قانون تشجيع الرساميل الاجنبية » والصلات المتنامية بين اسرائيل والعالم اليهودي في مجال الاعمال ــ بالاضافة الى مساعدات هذا العالم اليهودي (« النداء اليهودي الحر » وبيع سندات الخزينة الاسرائيلية) ، نأمل أن تؤدي تلك العوامل الى تمكيننا من جلب الاموال الضرورية لبناء المؤسسات الصناعية الجديدة وتوسيع المؤسسات القائمة »[٦] .

وتضيف مجلة « الصناعة والتجارة الاسرائيلية »[٧] : « ان شركات ذات سمعة عالمية تعمل في مجـال البحث العلمـي والصناعات الطليعية بدأت تبدي اهتماما واستعدادا متزايدا للمشاركة والمساهمة في شركات اسرائيلية قائمـة ، خاصة في مجال الصناعات المعتمدة مباشرة على العلم وفي مجال انتاج أنواع معينة من السلع الالكترونية ....

فهناك العديد من تلك السلع التي تحتاج اليها الشركات الالكترونية العالمية الضخمة وترى من الملائم انتاجها في اسرائيل بسبب الانخفاض النسبي لكلفة الانتاج فيها ، ولان تلك السلع لا تنتج بكميات كبيرة ، ولأن هنا وفرة من المهندسين والفنيين في اسرائيل » .

دور الرأسمال الاجنبي في فرع الالكترونيات :

ان أغابية الصناعات الالكترونية في اسرائيل متمركزة في المدن الصناعية الصغيرة التي أنشئت حول الجامعات وحـول معهد وايزمن ـ وأغلب تلك الصناعات حديثة العهد لايعود انشاؤها الا لبضعة سنوات خلت يتراوح عدد العاملين فيهـا بين الخمسين والمئة شخص ـ بعض تلك الشركات أسسها أساتذة أو مهندسون ، تتلقى جميعها مساعدات مـن الدول للقيام بابحاث . هناك حوالي أربعين شركة تعمل الآن في فرع الالكترونيات ولكن لابد أن يتضاءل هذا العدد وتحدث حركة

تمركز وذوبان ــ وما يمكن ملاحظته منذ الآن هو أن السوق الاسرائيلي لايستطيع بمفرده أن يبقي تلك الصناعات على قيد الحياة فهي بحاجة ماسة الى الاسواق الخارجية رغم أنها تبيع جزءا هاما من انتاجها لوزارة الدفاع .

القانون العام الذي حكم تلك الشركات هو التالي : من الصعب أن تنمو شركة الكترونية ما وتبقى اسرائيلية ــ فبمجرد أن تصل الى درجة معينة من التطور والحجم ، تبيع جزءا من رأسمالها لشركة امريكية كبيرة فتصبح فرعا لها وتفتح لها الاخيرة أسواقا واسعة في الغرب أو العالم الثالث ــ وتستفيد الشركة الاسرائيلية التابعة من تكنولوجيا وأموال الشركة الامريكية فتتابع نموها وتصبح احدى القواعد الاساسية للشركة الامريكية في العالم الخارجي(٨) .

اذا أردنا أن نتثبت بالوقائع من صحة ذلك النموذج يمكننا أن نستعرض بسرعة أهم الشركات الالكترونية الاسرائيلية والاحتكارات الامريكية التي تسيطر عليها :

١ ــ تمثل شركة تاديران (Tadiran) احدى كبريات الشركات الالكترونية في اسرائيل .

وقد أسستها في بداية الستينات مجموعة « كور » الصناعية التابعة للهستدروت . وعلى أثر حرب حزيران ونمو حجم الشركة باعت « كور » ٥٠٪ من أسهمها

لشركة ـ جنرال تليفون اند ايليكترونكس ـ ج٠تي٠اي ٠
(General Telephone and Electronics G. T. E.)
الامريكية الضخمة وقد ارتفع عدد العاملين في تاديران (Tadiran) من ١١٠٠ شخص عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ الى ٣٥٠٠ شخص عام ١٩٧٢ ، بينهم ١٨٠ مهندسا الكترونيا[٩] ٠

يقول الدكتور ابراهيم هاريل رئيس فرع البحث والتنمية في الشركة : « أصبحت اليوم شركتنا احدى المؤسسات الرئيسية في العالم التي تصنع سلعا وأنظمة مواصلات ، وهي تزاحم بنجاح كبريات الشركات الامريكية على اكتساب الاسواق العالمية استنادا الى خبرتها المكتسبة في صنع وتسويق العديد من التجهيزات العسكرية الحديثة وببراءات من الشركات الامريكية الكبرى تستعد تاديران (Tadiran) للولوج ببرامج تنمية تكنولوجية خاصة بها ».٠ ويتناسى الدكتور هاريل في هذا التصريح أن تاديران (Tadiran) لم تعد سوى فرع من مؤسسة امريكية ضخمة ويريد أن يوحي أن الشركة « الاسرائيلية » تزاحم كبريات الشركات الامريكية ، لكن ج٠تي٠اي٠ (G.T.E.) قد حددت لفرعها الاسرائيلي دوره ضمن استراتيجيتها العالمية وهي تنظر لتوسع تاديران (Tadiran) على أنه نمو لأسواقها وليس نموا لشركة اسرائيلية مستقلة : « لقد تم تدريب عدد من الفنيين الاسرائيليين في بارليش آلسكا ، في محطة تابعة لشركة ج٠تي٠أي٠ (G.T.E.) ٠٠٠

وسوف تقدم تلك الخدمات الفنيـــة لدول أخرى على أساس مشاريع سيقوم بها الفرع الاسرائيلي . ان مجال نشاطات الفرع الاسرائيلي تاديران (Tadiran) يشمل قبرص واليونان وتركيا وايران وأجزاء من افريقيا .. »[١٠] .

• وبالفعل باشرت الشركة الامريكيـــة بمشاريعها التوسعية انطلاقا من القاعدة الاسرائيلية . فقد أعلن في أواسط ١٩٧٣ أن شركة تاديران (Tadiran) تقوم ببناء مصانع لانتاج أجهزة مواصلات عسكرية في خمسة بلدان (لم يذكر اسمها) وتتعاون الشركة في بلدين مع الحكومة ، أما في البلدان الثلاثة الاخرى فتتعاون مع مؤسسات خاصة . وقد باشر مصنعان من أصل الخمسة بالانتاج فعلا . وقد صرح السيد الكاناكسبي مدير عام الشركة أن تاديران (Tadiran) سوف تبيع هذه المصانع معدات بقيمة ٣٠ مليون دولار[١١] .

من أجل التذكير بموازين القوى ، لا بأس أن نذكر أن شركة : جنرال تليفون اند ايليكترونكس (General Telephone and Electronics) تعتبر المؤسسة الاقتصادية رقم ٢٣ في الولايات المتحدة ، وقد بلغت موجوداتها عام ١٩٧١ « ٨ر٦١٩ » مليون دولار أي أكثر من ١٢٠٪ من مجمل الناتج القومي الاسرائيلي في نفس العام[١٢] .

٢ ــ شركة موتورولا اسرائيل (Motorola Israel)

التي تمتلكها حاليا شركة موتورولا Motorola الامريكيـــة الكبيرة • والشركة المعنية تنتج آلات وأجهزة عسكرية مختلفة خاصة تلك التي تحتاجها الجيوش الحديثة في حقل أنظمـــة المواصلات واللاسلكي ـ وتنتج الشركة أيضا أجهزة لشبكات المواصلات المدنية •

يبلغ حاليا عدد العاملين في موتورولا (Motorola) حوالي ٩٠٠ شخص • وقد ارتفعت صادراتها من ٦ر٠ مليون دولار عام ١٩٦٨ الى مليون دولار عام ١٩٧٠ ثم الى ١٧ مليون دولار عام ١٩٧٨[١٣] •

٣ ـ شركة الرون (Elron) • أنشئت شركة الرون بدعم مالـــي مـــن البنك الامريكي ديسكاونت بنـــك انفستمنت كوربوريشن (Discount Bank Investment Corporation) ومن ممولين أمريكيين آخرين عام ١٩٦٢ •

وقد قامت شركة الرون (Elron) خلال السنوات الاربع الاولى من انشائها بتسويق معدات طبية ومخبرية وذرية فـــي اسرائيل والخارج •

وفي عام ١٩٦٦ أسست الرون (Elron) بالاشتراك مع الحكومـــة الاســـرائيلية شـــركة البيت (Elbit) للحاسبات الالكترونيـــة •

وقامت شركة كونترول داتا كوربوريشن (Control Data Corporation) ١٩٧٠ بشراء حصة الحكومة الاسرائيلية في شركة البيت (Elbit) وجزء من حصة شركة الرون (Elron) ، بحيث أصبحت شركة كونترول داتا (Control Data) الامريكية تملك أغلب أسهم شركة البيت (Elbit) (٥١٪ من الاسهم ، بينما تملك الرون (Elron) الباقي) .

وقد تحولت شركة الرون (Elron) مؤخرا الى شركة مالكة للاسهم : (Holding Company) بينما تقوم بالانتاج الفعلي مجموعة من الشركات الاخرى أو فروع لها ، منها :

ب - شركة مونسيل (Monsel) وهي في الوقت نفسه فرع لشركة مونسانتو (Monsanto) الامريكية .

وتشارك شركة الرون (Elron) الشركة الامريكية الكبرى مونسانتو (Monsanto) في ملكية مؤسسة مونسيل (Monsel) لصناعة أدوات المختبرات . كما تشارك الشركة الامريكية سياتنيفيك داتا سيستيم (Scientific Data System) في ملكية مؤسسة اس. دي. سي. اسرائيل S. D. S. Israel لصناعة « ذاكرات » الكومبيوترز[١٤] .

٤ - نذكر أخيرا ان الشركة الامريكية الكبيرة كونترول داتا (Control Data) تملك مؤسستين في اسرائيل:

مؤسسة كونتابال (Contabal) لصنع الكومبيوترز التي تقدم الخدمات الفنية والاستشارية في حقل الصناعة الالكترونية وشركة البيت (Elbit) التي تصنع آلات حاسبة الكترو (وتنتج صناعات رئيسية لجيش الدفاع الاسرائيلي ويعمل أكثر من ١٣٠٠ شخص) ٠ ومن الجدير بالذكر ان شر كونترول داتا (Control Data) هي من كبريات الشركات المنتجة للكومبيوترز في العالم[١٥] ٠

٥ ـ هناك العديد من الشركات الالكترونية من الحجم المتوسط والصغير والتي تمتلكها الشركات الاجنبية ٠ وسوف نكتفي فيما يلي باستعراضها بسرعة[١٦] :

ـ شركة اليكترونيك كوربوريشن اوف اسرائيل (Electronic Corporation of Israel) تملكها شركة الاستثمار كلال (Clal) التي يهيمن عليها المليونير البريطاني سير اسحاق ولفسون (Sir Isaak Wolfson) الشركة تنتج تجهيزات عسكرية وتوزع منتجات وستنغهاوس (Westinghouse) و بل انـد هويل (Bell and Howell)

ـ شركةسيا تتيفيك تكنولوجي (Scientific Technology) تملكها شركة ايتيك (Itek) الامريكية (لديها موجودات بقيمة ٩٦ مليون دولار) وتمتلك ايتيك (Itek) مجموعة لورانس روكفلر (Laurence Rokfeller).

ـ شركة الجيم (Eljim) أسست في عام ١٩٧٠ وتعمل في مجال صناعة الكومبيوترز والكترونيات الموجات الصغيرة تملكها شركة أمريكية صغيرة نسبيا هي ك. م. س انكوربوريشن (K. M. S. Incorporation) .

ـ شركة م. ج. اليكترونكس (M. G. Electronics) التي تصنع معدات الكترونية خاصة بالاستعمالات الطبية تملكها شركة مينن غريت باك اليكترونكس (Menen Great Back Electronics) الامريكية احدى كبريات الشركات التي تعمل في مجال الالكترونيات الطبية[١٧].

ـ شركة اي. إي. ل. اسرائيل (A.E.L. Israel) التي تملكها مؤسسة أميريكان اليكترونيك لابوراتوريز (American Electronic Laboratories of Colmor) ويعمل فيها أكثر من ٧٥٠ شخصا[١٨] .

ـ شركة تلكو (Telco) لانتاج معدات اللاسلكي والتي يتقاسم ملكيتها كل من « كور » (المجموعة الصناعية التابعة للهستدروت) ومجموعة ج.ف.اس.راسكو G. V. S. Rassco البريطانية ومن ورائها المليونير البريطاني الصهيوني اسحاق ولفسون (Isaac Wolfson) [١٩] .

ـ شركة اليسرا (Elisra) وهي فرع للمؤسسة الامريكية ايلكو كوربوريشن (Elco Corporation)

التي تصنع « وصـــلات » للشبكات الالكترونيـــة المدنيـــة والعسكرية[٢٠] .

* في خلاصة هذا الاستعراض لابأس من اعطاء فكـــرة اجمالية عن حجم الشركات الالكترونية الامريكية الخمس التي تسيطر على الصناعة الالكترونية في اسرائيل[٢١] :

اسم الشركة	الموجودات	الدخول السنوي	الارباح الصافية
جنرال تليفون اند الكترونكس General Telephone and Electronics	٨ر٦١٩	٣ر٨٣٦	١ر٢٦٣
مونسانتو Monsanto	٢ر١٥٣	٢ر٠٨٧	٩٣ر٧
كزيروكس Xerox (S.D.S.)	٢ر١٥٦	١ر٩٦١	٢١٢ر٦
كونترول داتا Control Data	٤ر٤٨٢	١ر٠٤٤	٣٥ر٧
موتورولا Motorola	٦٤٦	٩٢٣	٣١ر٧
المجموع	**١٨ر٠٥٦**	**٩ر٨٥١**	**٦٣٦ر٨**

نرى من هذا الجدول أن الموجودات الاجمالية للشركات الامريكية الخمس في عام ١٩٧١ والبالغ ١٨ مليار دولار يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج القومي الاسرائيلي البالغ في نفس العام ٦ر٥ مليار دولار (!!) مع العلم أن تلك الشركات لا تتعامل

سوى مع فرع واحد من الصناعة الاسرائيلية • ونلاحظ أيضا أن مدخول الشركات الخمس من جراء مبيعاتها السنوية والبالغ ٩ر٨ مليار دولار يمثل أكثر من أربعة أضعاف ميزانية الدولة الاسرائيلية والبالغة ٣ر٢ مليار دولار عام ١٩٧١ •

نلاحظ أيضا من الاستعراض السابق للشركات الالكترونية الاسرائيلية ، أن أكبر مجموعتين اقتصاديتين في اسرائيل وهما مجموعة « كور » (وتضم مجمل القطاع الصناعي للهستدروت) ومجموعة « ديسكونت » (أكبر مجموعة خاصة في اسرائيل) لم تتمكنا من جعل الشركات الالكترونية التابعة لها بمنأى عن هيمنة الاحتكارات الامريكية والبريطانية • فشركة تاديران (Tadiran) والرون (Elron) التابعتان لمجموعتي « كور » و « ديسكونت » أصبحتا بعد ١٩٦٧ تحت السيطرة الفعلية للمصالح الامريكية •

دور الراسمال الاجنبي في فرع الصناعة الكهربائية

تسيطر ثلاث مؤسسات على صناعة المعدات الكهربائية والادوات المنزلية الكهربائية في اسرائيل ـ وتلك المؤسسات تابعة بدورها كليا أو جزئيا لشركات ضخمة تعمل في حقل الآلات والمعدات الكهربائية :

١ ـ المؤسسة الاولى وتدعى ايليكترا اسرائيل (Electra Israel) وتعمل المؤسسة في مجال صناعة السلالم

والمصاعد الكهربائية ــ كما تنتج آلات لتكييف الهواء في المنازل والمؤسسات وأجهزة تلفزيون وغيرها ــ وقد بلغ رقم أعمالها لعام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ = ٥٣ مليون ليرة ــ ومن الطريف ان رئيس مجلس ادارة الشركة كان الجنرال حاييم هرتسوغ ممثل اسرائيل في الامم المتحدة بين ١٩٧٥ ــ ١٩٧٨ ٠ كما يرأسها حاليا رئيس الاركان السابق زفي تسور (Zvi Zur) .

ــ تملك شركة الاستثمار ومجموعة ولفسون ، كلور ، ماير (Wolfson, Clore, Mayer) ٥٦ ٪ من أسهم الكترا (Electra) أي ان أغلبية أسهم الشركة هي ملك للمليونيرين الصهيونيين البريطانيين اسحاق ولفسون (Isaac Wolfson) وشارل كلور (Charles Clore) اللذين ورد ذكرهما فيما سبق ٠

وتملك ٣٩٪ من أسهم الكترا (Electra) مجموعة (GHRD) التي تضم الى جانب بعض الرأسماليين الاسرائيليين شركة بالستين أوتوموبيل كووبوريشن (Palestine Automobile Corporation) (الفرع الاسرائيلي لشركة فورد (Ford) لصناعة السيارات) ٠

واذا كانت الكترا (Electra) مرتبطة بالمجموعات الانغلو ــ أمريكية المذكورة أعلاه من ناحية ملكية الاسهم ، فهي

مرتبطة بشركتي ويستنغهاوس (Westinghouse) (للمعدات المنزلية الكهربائية) وأوتيس (Otis) (للمصاعدالكهربائية) من ناحية البراءات والتكنولوجيا. والقطع والاجزاء المستوردة والتي تدخل في البرادات والتلفزيونات والمصاعد والتي تركبها الكترا (Electra) [٣٢] .

بامكاننا اذا أن نعتبر أن الكترا (Electra) هي فرع مشترك لشركتي أوتيس (Otis) (مبيعاتها لعام ١٩٧١ = ٧٢٩ مليون دولار) وويستينغهاوس (Westinghouse) (مبيعاتها لعام ١٩٧١ = ٤ر٦٣٠ مليون دولار ـ الشركة رقم ١٨ في الولايات المتحدة من حيث حجم المبيعات) .

ويساهم في ملكية هذا الفرع كبار الرأسماليين الصهاينة في انكلترا [٣٣] .

٢ ـ المؤسسة الثانية تدعى آمبا (Ampa. LTD) وهي بالفعل مجموعة من الشركات التي أنشأها الرأسمالي الاسرائيلي الكبير أوديد غروديكي (Oded Grodecki)

وتضم المجموعة الشركات التالية [٢٤] :

ـ امكور ليميتد Amcor Limited لصناعة البرادات •

ـ آمكور آمرون Amcor Amron لصناعـة الراديوات والتلفزيونات •

ـ آمـور Ammur للصناعـة الكهربائيـة : الغسالات والطباخات الكهربائية •

ـ ميني موتور Mini Motor لصناعة المنبهات الكهربائية•

ـ آمكور بليـز Amcor Pleese لصناعـة عصارات الفاكهة وسخانات القهوة اكسبرس (Expresse)

ـ ردموند آمكور Redmond Amcor لصناعة الموتورات الكهربائية •

وترتبط مجموعة امبا (Ampa) من حيث البراءات والقطع المستوردة بثلاث شركات امريكية لصناعة الآلات الكهربائية هـي :

ـ فيلكو انترناشيونال Philco International Co

ـ كونتينانتال موتور Continantal Motor Co

ـ بروكواي موتور Brockway Motor Co

٣ ـ المؤسسة الثالثة تدعى زينيت اوفرسيز راديو كوربوريشن Zenith Overseas Radio Corporation

وهي فرع لشركة زينيت (Zenith) الامريكية لصناعة الراديوات والتلفزيونات (بلغت مبيعات زينيت الامريكية سنة ١٩٧١ : ٦١٣ مليون دولار . وتملك الشركة الامريكية ٢٦٪ من أسهم الفرع الاسرائيلي بينما يملك الرأسمالي الصهيوني السويسري ويليام روبنسون (William Robenson) ٧٤٪ من الاسهم ـ ويملك هذا الرأسمالي بنك روبنسون (Bank Robenson) في بازل (سويسرا) كما يملك جزءا هاما من أسهم شركة موفادو (Movado) احدى كبريات الشركات السويسرية لصناعة الساعات[٢٥] .

الى جانب هذه المجموعات الثلاث التي يسيطر عليها الرأسمال الصهيوني والانغلو ـ امريكي بشكل واضح ، يوجد العديد من المؤسسات الصغيرة التي تنشط في حقل الصناعة الكهربائية ـ بعض هذه المؤسسات هي أيضا ، شبه فروع لشركات أجنبية . ونذكر على سبيل المثال :

ـ مؤسسة اشدود الكترو ـ مدراميكال
(Ashdod Electro-Medramical Co)
وتهيمن عليها الشركة البريطانية جيمس سكوت الكتريكال هولدينغ (James Scott « Electrical Holding ») وهي احدى أكبر شركات الهندسة الكهربائية في اوروبا[٢٦] .

ـ مؤسسة اسرائيل الكترو اوبتيكال اندستري
(The Israel Electro-Optical Industry)

التي تصنع معدات طبية وأجهزة للرؤية الليلية ، وأجهزة لأ رر (Lasers) ـ تملك الحكومة ٥٠٪ من أسهم المؤسسة وتملك الـ ٥٠٪ الاخرى شركة اوبتيك اندستزيز دي اوندي دلفت (Optische Industries de Onde Delft) الهولندية[٢٧] •

قطاع الصناعات الكيميائية

بخلاف الصناعات الاخرى ، يعتمد هـذا القطاع بنسبة كبيرة على تصنيع مواد أولية محلية (بوتاس ـ فوسفات ـ ملح ••••) مستخرجة من النقب ومنطقة البحر الميت •

وبعد عام ١٩٦٧ ، اعتمد هذا القطاع جزئيا على كميات من النفط المستخرج من صحراء سيناء المحتلة •

يساهم قطاع الصناعات الكيميائية بـ ٢ر٧٪ مـن ناتج اسرائيل الصناعي لعام ١٩٧٢/١٩٧٣ وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع حصة هذا القطاع من الناتج الصناعي في الدول الرأسمالية الغربيـــة •

وقد تطور الانتاج الاجمالي لهذا القطاع في اسرائيل على الشكل التالي[٢٨] :

السنة	مليون ليـرة اسرائيلية
١٩٦٥	٦ر٣٥١
١٩٧٠	٧١٤
١٩٧٤	٢٦٩٦
١٩٧٥	٣٨٣٢
١٩٧٦	٥٠٨٩

وقـد كان الفرع يشغل حـوالي ٨ آلاف شخص ضمن ٢٠٣ مؤسسات في عام ١٩٦٥ وتطور وأصبح في عام ١٩٧٦ يشغل ١٤ الف شخص ضمن ٢٨٢ مؤسسة .

كما أن الاموال المستثمرة في هذا القطاع قد ازدادت مـن ٢٥٠ مليون ليرة اسرائيلية كمعدل سنوي متوسط خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤ ووصلت الى ٥٩٣ر٢ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٥[٢٩] .

وقد تطورت صادرات القطاع على الشكل التالي[٣٠] :

١٩٦٥ = ٢٤ر٧ مليون دولار
١٩٦٦ = ٢٤ر٩ مليون دولار
١٩٦٧ = ٣٦ر٠ مليون دولار
١٩٦٨ = ٤٢ر٨ مليون دولار
١٩٦٩ = ٤٧ر٧ مليون دولار
١٩٧٠ = ٥٨ر٣ مليون دولار
١٩٧١ = ٥٣ر٩ مليون دولار
١٩٧٢ = ٦٢ر٤ مليون دولار
١٩٧٣ = ٨١ر٦ مليون دولار
١٩٧٤ = ٢١٨ر٤ مليون دولار
١٩٧٥ = ١٨٦ مليون دولار
١٩٧٦ = ٢١٩ مليون دولار

وكانت الصادرات تشكل ٩ر٧٪ من اجمالي انتاج القطاع في عام ١٩٦٥ وارتفعت الى نسبة ٩٪ في عام ١٩٧٠ ، ووصلت الى نسبة ٣ر١١٪ في عام ١٩٧٦[٣١] •

قبل حرب حزيران كان تطور الصناعات الكيميائية منوطا بالاستثمارات المحلية وخاصة الحكومية والهستدروتية • وكانت هناك شركتان أجنبيتان فقط تنشطان في هذا المجال •

أما بعد عام ١٩٦٧ فقد أبدت عـدة شركات عالمية كبيرة اهتماما متزايدا باسرائيل كبلد صالح لاقامـة فروع ومصانع تابعة لها • وقد باشرت عدة شركات امريكية باقامة فروع لها في اسرائيل •

ويوضح الدكتور مندلبوم رئيس قسم الصناعات الغذائية والكيمائية في وزارة التجارة والصناعـة الاسرائيلية أسباب دخول الشركات الاجنبية الى هذا القطاع[٣٢] : « ان اهتمام الشركات الاجنبية يعود جزئيا للجو الملائم للاستثمارات الاجنبية الذي وجد بعد حرب حزيران ــ وخاصة بعد المؤتمر الاقتصادي في نيسان ١٩٦٨ (يعني مؤتمر المليونيريين الصهاينة •••) لكن يبدو أن السبب الرئيسي لهذا الاهتمام هو أن اليـد العاملة العلمية مكلفة نسبيا في الولايات المتحدة حيث يوجد أيضا نقص بالنسبة للمهندسين الكيمائيين ــ وتقـدم اسرائيل بالمقـابل

احتياطيا من اليد العاملة العلمية للصناعة الكيمائية بكلفه منخفضة نسبيا . وبما أن كلفة اليد العاملة تلعب دورا هاما في الصناعة الكيمائية سواء في مجال البحث العلمي أو الانتاج ، فان الشركات الامريكية مهتمة بولوج هذين المجالين في اسرائيل .. » .

ويلقي الدكتور مندلبوم نفسه ، بعد ثلاث سنوات من كتابة المقال المذكور أعلاه ، أي في عام ١٩٧١ ، مزيدا من الضوء على دوافع الشركات الغربية الكبرى التي تغزو قطاع الصناعات الكيميائية الاسرائيلي[٣٣] « لقد تقدمت أخيرا شركات دولية بمشروعين لاقامة معهد صيدلي مركزي يدفع ويطور انتاج الكيماويات الطبية في اسرائيل ــ وقد زار اسرائيل وقد اقترح جعل البلاد مركزا للابحاث العلمية التي تقوم بها شركتهم على أن تصنع الاكتشافات الجديدة في اسرائيل نفسها ... وعندما اكتشف الوفد انجازات اسرائيل في مجال انتاج وتسويق الكيماويات للزراعة ، اقتنع بأن اسرائيل قادرة على أن تصبح أيضا احدى المراكز الهامة لانتاج وتسويق الكيماويات الزراعية في اسواق العالم الثالث .. » .

وهكذا تستعد الاحتكارات الدولية لصنع الكيماويات لتجعل من اسرائيل قاعدة لها ، تستغل موادها الاولية ووفرة اليد العاملة المؤهلة والعلماء والفنيين فيها وموقعها الجغرافي الملائم لغزو أسواق العالم الثالث وتثبيت سيطرتها عليها .

وسوف نحاول فيما يلي أن نعطي فكرة عن تغلغل الشركات الدولية (وخاصة الامريكية) واستيلائها التدريجي على صناعة الكيماويات في اسرائيل •

في عام ١٩٦٨ قالت مجلة « اسرائيل ايكونوميست » : « ان رقم أعمال الشركات الامريكية التي تنوي اقامة فروع لها في اسرائيل يبلغ خمسة أضعاف رقم الاعمال الاجمالي للصناعات الكيماوية في اسرائيل • وهناك شركتان من أصل المجموعة تضاهي ارقام اعمالها رقم الاعمال الاجمالي للقطاع الكيماوي الاسرائيلي » • وتستعرض المجلة بعض تلك المشاريع :

ـ شركة باكستر لابوراتوريز (Baxter Laboratories)

التي يبلغ رقم اعمالها السنوي (١٠٠ مليون دولار) تنوي بناء مصنع يكلف مليوني ليرة اسرائيلية سوف يؤمن تسويق منتجات الشركة في آسيا وافريقيا !

ـ الصهيوني الامريكي سام رايدر (Sam Ridder) الذي اشترك في مؤتمر المليونيريين ينوي بناء مصنع يكلف مليون ليرة في رحوفوت •

ـ شركة فوتكو (Votco) الامريكية التي تملك مصالح في معمل قديما (Kadima) قرب حيفا تنوي اقامة فرع تابع لها يروج منتجاتها الكيماوية •

ـ شركة ويتكو (Witco) الامريكية الضخمة اشترت من الحكومة ٦٠٪ من أسهم مؤسسة كلين (Kleen) للصناعة •

في عام ١٩٦٩ باشرت شركة حيفا شيميكالس (Haifa Chemicals) انتاجها وتنتج تلك الشركة سنويا ٢٢٠٫٠٠٠ طن من نيترات البوتاسيوم و ٢٨٠٠٠ طن من حمض الفوسفور تصدر بمجملها بقيمة ٤٥ مليون دولار • تعود ملكيتها لشركة مصافي الزيت المحدودة (Oil Refineries L.T.D)[٣٤] •

ـ في عام ١٩٧٠ باشرت شركة آراد شيميكال اندستريز (Arad Chemicals Industries) أعمالها • وتنتج الشركة في مرحلة أولى ١٦٦٫٠٠٠ طن من حامض الفوسفور سنويا وتبلغ قيمة انتاجها السنوي ٢٠ مليون دولار • وتملك شركة اليد شيميكالز[٣٥] (Allied Chemicals) الكيميائية الامريكية ٥٠٪ من أسهم آراد شيميكالز (Arad Chemicals) وقد بلغت مبيعات الشركة الامريكية لعام ١٩٧٢ (١٫٥٠٠) مليون دولار ! ومن الجدير بالذكر ان منشآت الشركة الاسرائيلية قد كلفت ١٤٠ مليون ليرة •

ـ في عام ١٩٧١ باعت الحكومة الاسرائيلية اسهمها في مؤسسة روغوس اندستريز (Rogos Industries) في أشدود والبالغة ٧٨٪ من مجمل أسهم المؤسسة للرأسمالي الصهيوني

الامريكي ايروين ملتزر (Irwin Meltzer) وقد بلغ سعر البيع ٢٨ مليون ليرة[٣٦] •

هناك شركات أجنبية عملت في هذا القطاع قبل عام ١٩٦٧ • وقد وسعت نشاطاتها وزادت تغلغلها في السنوات الاخيرة •

ـ شركة ميلز لابوراتوريز (Miles Laboratories) الامريكية تعد من الشركات الكبيرة في مجال الكيماويات (وقد بلغت مبيعاتها السنوية عام ١٩٦٨ = ٢٢٧ مليون دولار) وقد أقامت هذه الشركة مصنعا لحامض السيتريك في حيفا عام ١٩٦١ وتبلغ الصادرات السنوية لهذا المعمل حاليا أكثر من مليون دولار ، وفي عام ١٩٦٨ أقامت مؤسسة ميلس يدا (Miles Yeda) بالاشتراك مع مركز البحث العلمي التابع لمعهد وايزمن ـ وتنتج ميلس يدا (Miles Yeda) كيماويات متطورة لحاجات معاهد الابحاث في مختلف أنحاء العالم ـ وعام ١٩٦٩ أقامت الشركة الامريكية مؤسسة آمس يسوم (Ames Yissum) بالاشتراك مع مركز البحث العلمي التابع للجامعة العبرية ـ وتنتج آمس يسوم (Ames Yissum) أدوات للمختبرات الكيميائية تسوقها شركة ميلس لابوراتوريز (Miles Laboratories) في عدة أقطار • وقد بلغت مبيعاتها ٧٠٠،٠٠٠ دولار عام ١٩٧٦[٣٧] •

ـ شركة بلاسكون (Plascon) الجنوب افريقية تملك أغلبية أسهم شركة تامبور بينتس (Tambour Paints L.T.D)

وبلاســـكون (Plascon) هي أكبر شركة لانتاج الدهان في جنوب افريقيـــا ، تامبـــور بينتس (Tambour Paints) تؤمن من ٤٠ الى ٥٠٪ من حاجات اسرائيل من مختلف أنواع الدهان ــ وقد بلغ رقم أعمال الفرع الاسرائيلي ٣٢٥ مليون ليرة عـــام ١٩٧٧[٣٨] ، كما بلغت صادراتها ٣٨ مليون لـــيرة للعام نفسه •

ــ شـــركة عســـكر (Askar L.T.D) هي ملك لمجموعة « كور » (القطاع الصناعي للهستدروت) وتؤمن عســـكر (Askar) ٨٠٪ من استهلاك الزفت و ٣٥٪ من استهلاك الدهان في اسرائيل ــ وقد بلغ رقم أعمالها لعام ١٩٧١ = ٢٥ مليون ليرة ــ والمهم ان شركة عسكر (Askar) الهستدروتية مرتبطة عمليـــا (باتفاقيـــات فنيـــة وماليـــة) بشركة مولاين (Molyn) الهولنـــدية وخاصـــة بشـــركة غوديـــير (Goodyear) الامريكية الضخمة (وهي من كبريات الشركات العالميـــة المنتجة لاطـــارات السيارات وقـــد بلغ مدخولهـــا عام ١٩٧١ = ٣٫٦٠٠ مليون دولار) وقد اتحدت شركة عسكر (Askar) مـــع شـــركة تامبـــور (Tambour) **السابقة** عـــام ١٩٧٥[٣٩] •

ــ شـــركـــة بـــلانتكـــس شـــيميكال اندســـــتري (Plantex Chemical Industry) يملكها الرأسمالي الصهيوني الفرنسي الكبـــير البارون أدمون دي روتشيلد ــ وقد بلغت

صادراتها عام ١٩٧٠ = ٥ر٢ مليون دولار ــ وتنتج بلاتكس (Plantex) المواد الاولية للادوية وتعتبر أكبر منتج في العالم لكل من الستريخين والبوسين والكينين[٤٠] .

ــ شركة أزهار أويل (Izhar Oil) تؤمن جزءا هاما من حاجات اسرائيل من الزيوت النباتية والصابون والكحول والمنظفات . وقد بلغت مبيعاتها لعام ١٩٧٠ = ٤٠ مليون ليرة وتملك أزهار أويل (Izhar Oil) مجموعة من الرأسماليين الصهاينة من جنوب أمريكا .

ــ شركة الكترو شيميكال اندستريز فروتاروم (Electro Chemical Industries Frutarom L. T. D) التي تنتج أنواعا متطورة من الكيماويات والصموغ والزيوت وقد بلغت مبيعاتها عام ١٩٧٥ = ١٥٤ مليون ليرة وعدد عمالها ٤٥٠ عاملا وتملك شركة الاستثمار اسرائيلي انفستورز (Investors Israeli) التي يسيطر عليها كبار الرأسماليين الصهاينة في أمريكا (سام روتبرغ وابراهام فينبرغ (Sam Rothberg - Abraham Feinberg) ٤٠٪ من أسهم الشركة[٤١] .

قطاع إنتاج وسائط النقل

يمثل انتاج مختلف وسائط النقل (من سيارات خاصة وباصات وشاحنات ودراجات وطائرات وسفن وغيرها) أحد

القطاعات التي نمت بسرعة هائلة في الصناعة الاسرائيلية فقد تطور الانتاج في هذا القطاع على الشكل التالي[٤٢] :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٢٧٤ر٩
١٩٧٠	٦٠٧
١٩٧٣	١٢٦٩
١٩٧٤	٢١٩٥
١٩٧٥	٣٥٩٤
١٩٧٦	٥٣٩٤

ولاشك ان ذلك يعود الى تطور صناعة الزوارق الحربية والطائرات،وقد تطور تصدير هذا القطاع على النحو التالي[٤٣]:

التصدير سنة	مليون دولار
١٩٧٠	١ر٩
١٩٧١	١٨ر٤
١٩٧٢	١٤ر٣
١٩٧٣	٣٠ر٦
١٩٧٤	٤٠ر٣
١٩٧٥	٣٩ر٧
١٩٧٦	٩٢

وفي عام١٩٦٥ كان قطاع انتاج وسائط النقل يشغل ١١ ألف شخص ، ارتفع هذا الرقم الى ١٧ ألف شخص في عام ١٩٧٠ بينما وصل في عام ١٩٧٦ الى ٢٤ ألف شخص[٤٤] .

وتسيطر الشركات الانغلو ــ أمريكية سيطرة شبه كاملة على صناعة وسائط النقل في اسرائيل ما عدا فرع بناء الطائرات الذي تحتكره شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية (Israel Air Craft Industry) التي تملكها الحكومة .

وتأسست هذه الشركة عام ١٩٥٣ وهي تعمل في صناعة الطائرات والمعدات الحربية وتنتج حاليا الطائرة العسكرية كفير (Kfir) وطائرة النقل (Arava) وطائرة الاعمال وست ويند (West Wind) وكذلك تنتج صاروخ Gabriel بحر ــ بحر وزورق دورية دبور(Dabur) والمركبةالعسكرية آر.ب.واي (R.B.Y) وفي عام ١٩٧٦ بلغ عدد العاملين في شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية ١٨٥٠٠ شخص وتصدر الشركة بعض أنواع منتجاتها وخاصة المنتجات ذات الاستعمال العسكري[٤٥] .

وبالاضافة الى ذلك ، هناك أربع مؤسسات رئيسية تعمل في هذا القطاع :

آ ــ مؤسسة أوتوموتيف اندستريز نازاريت (Auto motive Industries Nazareth) تنتج المؤسسة

شاحنات جليت (Jllit) وسيارات للركاب وقاطرات وغيرها وقد بلغ اتتاجها لعام ١٩٧٢ = ٥٠٠٠ عربة من ١٥ نوعا من شاحنة الستة عشر طنا الى السيارة الخاصة .

كان يعمل في المؤسسة عام ١٩٧١ أكثر من ٥٠٠ عامل . وقدرت نسبة ما ينتج في اسرائيل من مستلزمات العربات التي تركبها المؤسسة ٤٠٪ .

تملك شركة الاستثمار كلال (Klal) نسبة لا يستهان بها من أسهم المؤسسة ونذكر ان المليونير الصهيوني البريطاني اسحاق ولفسون (Isaac Wolfson) هو من كبار المساهمين في شركة كلال (Klal) .

وتملك أيضا حصة من الاسهم مجموعة ج.س.بوكسرباوم (J. C. Boxer Baum) وترتبط أوتوموتيف اندستريز (Auto Motive Industries) أساسا على الصعيد المالي والفني بشركتين أمريكيتين من كبريات الشركات المنتجة للسيارات وهما شركتي كريزلر وفورد (Chrysler & Frod) ويمكن أن نعتبر المؤسسة الاسرائيلية فرعا مشتركا لهما من حيث أن معظم العربات التي تركبها هي موديلات معدلة للشركتين المذكورتين.

وكانت شركة فورد (Ford) الشركة الصناعية الرابعة في الولايات المتحدة من حيث مدخولها السنوي الذي بلغ عام ١٩٧١ = ١٦٫٤٣٣ مليون دولار أما شركة كريزلر (Chrysler) فقد كانت في العام نفسه الشركة الصناعية الامريكية العاشرة

مـــن حيث مدخولهـــا السنوي الذي بلـــغ ٨٠٠٠ مليـــون دولار[٤٦] .

بـــ مؤسسة بالستين أوتوموبيل (Palestine Automobile Crop)
هذه المؤسسة هي عمليا فرع لشركة فورد (Ford) الامريكية وقد بدأت منـــذ عام ١٩٤٨ تركيب سيارات فورد (Ford) من موديل اسكورت (Escort) .

ومـــــن الجـــدير بالذكـــر أن بالســـتين أوتوموبيـــــل (Palestine Automobile) تملك أســـهما في شـــركة الكترا (Electra) لصنع الادوات والاجهزة الكهربائية (والتي ذكرناها ســـابقا) ، كمـــا تملك أســـهما في شـــركة حلافيم حكلاييم (Halafim Haklaim) التي تنتـــج قطـــع غيـــار للتراكتورات والعربات المستعملة في الزراعة[٤٧] .

ج ــ مؤسسة أوتوكارز (Autocars) تنتج هذه المؤسسة الباصات وسيارات نقل الركاب من مختلف الاحجام ــ وتملك ثلاثة مصانع في ايلين وتيرات هكرمل واشدود[٤٨] .

تسيطر الشركة البريطانية لصنع السيارات بريتيش ليلندز (British Leylands) على ٥٠٪ من أسهم أوتوكارز (Autocars) ومن الجدير بالذكر ان بريتيش ليلنـــدز (British Leylands) هي الشركة الاولى في بريطانيا والرابعة في أوروبا في حقل انتاج السيارات وقد بلغت مبيعاتها لعـــام ١٩٧١ = ٣٫٨٣٦ مليون دولار[٤٩] .

د ــ مؤسسة هاغارز (Haagarz L.T.D) • تنتج هــذه المؤسسة باصــات للنقل العــام ولنقــل السواح الى جانب مستلزمات المكاتب ومفروشات ومنجورات للبناء وجرادل ، ويعمل في المؤسسة أكثر من ١٠٠٠ عامل وقد ارتفع حجم أعمالها السنوي من ٣٠ مليون ليرة عام ١٩٦٩ الى ٤٠ مليون ليرة عام ١٩٧١ ، وبلغ عام ١٩٧٨ مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة اسرائيلية •

تملك مجموعــة « كور » التابعــة للهستدروت أغلبيــة أسهم المؤسسة لكن مجموعة أمكور (Amcor) **التي مررنا على** ذكرها سابقا والتي تقف وراءها عدة شركات أمريكية تملك مساهمة لايستهان بها في مؤسسة هاغارز (Haagars) (٥٠) •

قطاع الصناعات المطاطية والبلاستيكية

تطور الانتاج الاجمالي لهــذا القطاع بشكل سريع وكان تطور الانتاج على الشكل التالي (٥١) :

ســنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٢٠٥
١٩٧٠	٤٧٩
١٩٧٣	٩٣٦
١٩٧٤	١٤٨٨
١٩٧٥	١٨٣١
١٩٧٦	٢٤٧٩

وقد انعكس هذا النمو السريع في ارتفاع كمية التصدير اذ تطور تصدير القطاع على الشكل التالي :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	٩
١٩٧٠	٥ر٢٣
١٩٧٣	٢٦
١٩٧٤	٣٦
١٩٧٥	٤٥
١٩٧٦	٥٤

وقد كانت نسبة التصدير من اجمالي انتاج القطاع تبلغ ٢٠٪ في عام ١٩٧٤ وارتفعت الى نسبة ٢٨٪ من أجمالي الانتاج في عام ١٩٧٦ .

كما ان عدد العاملين في هذا القطاع ارتفع مع نموه وتطوره، فقد كان عدد العاملين في الصناعات المطاطية والبلاستيكية يبلغ ٥٨٠٢ عامل في عام ١٩٦٥ وارتفع هذا العدد الى ٨٠٣٧ عاملا عام ١٩٧٠ ووصل الى الى ١١ ألف عامل عام ١٩٧٦ .

كما ان عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع ارتفع مع تطوره من ٢١٠ مؤسسات عام ١٩٦٥ الى ٣٧٦ مؤسسة عام ١٩٧٦[٥٢] .

يشكل انتاج اطارات السيارات والآليات الفرع الاساسي لهذا القطاع الصناعي • ويكاد انتاج الاطارات يكون حكرا على شركتين كبيرتين تعملان منذ بداية الخمسينات :

أ ـ شركة سامسون فايراند رابر

(Samson Fire and Rubber Co)

تأسست عام ١٩٥٠ وتنتج جميع أنواع واحجام الاطارات ، من اطارات الدراجات الى اطارات الباصات والماكينات الزراعية• وبلغت مبيعات الشركة للعام المالي ١٩٧٠/١٩٧١ مبلغ ٣٦ مليون ليرة اسرائيلية • وفي عام ١٩٧١ اشترت شركة اليانس تايراندرابر (Alliance Tire and Rubber) جميع اسهم شركة سامسون[٥٣] • وتوجه الجزء الاساسي من انتاجها نحو التصدير • فقد بلغت صادراتها لعام ١٩٧٤ ، ٢٢ مليون دولار ، ٦٠٪ منها الى الولايات المتحدة (أي ١٥ مليون دولار) ـ ترتبط شركة اليانس تايراند رابر (Alliance Tire and Rubber) بشركة الاطارات الامريكية دايتون رابر Dayton Rubber Co المتواجدة في اوهايو (Ohio) وتستفيد الشركة الامريكية من الرخص النسبي لليد العاملة ووفرة الفنيين في اسرائيل فتعيد تصدير منتجات الفرع الاسرائيلي الى الولايات المتحدة بأسعار منافسة ، وتحقق الشركة أرباحا سنوية مرتفعة جدا تمثل ٢٠٠٪ من الرأسمال الموظف •

في بداية عام١٩٧٢ وضمن خطة التصدير الى امريكا اشترت شركة اليانس تاير اند رابر (Alliance Tire and Rubber) ١٥٪ من أسهم شركة داديز (Duddys) الامريكية وهي أكبر شركة مستقلة لتوزيع الاطارات (أي أكبر شركة توزيع غير مرتبطة بشركة انتاج) وتعاقدت شركة داديز (Duddys) مع الشركة الاسرائيلية على شراء ٤٠ مليون دولار من الاطارات واستيرادها الى امريكا في السنوات الخمس المقبلة • أما مجموعة شركة اليانس فقد بلغت مبيعاتها عام ١٩٧٧ مبلغ ٨٦٠ مليون ليرة اسرائيلية وصادراتها ٤١ مليون دولار[٥٤] •

في مجال المنتجات البلاستيكية تسيطر الرساميل الامريكية على شركتين أساسيتين :

أ ـ شركة روتوبلاس (Rotoplas L.T.D) يشارك في ملكيتها الرأسمالي الاسرائيلي الكسندر رفائيلي رئيس مجلس ادارة شركة جيروزاليم بنسلز (Jerusalem Pencils) وتملك جزءا من اسهم المجموعة الامريكية فورمان اسوسياتس Forman Associates لكن الحصة الرئيسية هي لشركة ستندرد اويل اوف اوهيو (Standard Oil of Ohio) احدى شركة النفط الامريكية (وقد بلغت مبيعاتها عام ١٩٧١ = ١٫٣٩٣ مليون دولار) ويمثلها في مجلس ادارة روتوبلاس (Rotoplas) الرأسمالي الصهيوني

الامريكي لويس بارنت (Louis Barnett) المقيم في ولاية تكساس[٥٥] .

ب ــ شركة سو ــ كيت(Su - Keet L.T.D)تتقاسم ملكيتها الشركة البريطانية سكوت بادر (Scott Bader Co)والشركة الامريكية اونس ــ كورننغ ــ فيبرغلاس (Owens-Corning Fiberglas)وقد بلغت مبيعات الشركة الامريكية لعام ١٩٧١ = ٥٣٩ مليون دولار)[٥٦] .

قطاع الورق ومشتقاته وتوابعه

ان تطور انتاج قطاع الورق ومشتقاته يظهر لنا من الجدول التالي[٥٧] :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	١٢٥
١٩٧٠	٢٦٥
١٩٧٣	٤٧٩
١٩٧٤	٨٢٨
١٩٧٥	١٣٠٩
١٩٧٦	١٨٩٧

ويصدر هذا القطاع قسما من انتاجه الى الخارج ، وبلغت نسبة التصدير من الانتاج الاجمالي ٥٪ في عام ١٩٧٦ ، أما تطور هذا التصدير فكان على الشكل التالي[٥٨] :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	٢ر٣
١٩٧٠	٣ر٢
١٩٧٣	٢ر٣
١٩٧٤	٣ر٨
١٩٧٥	٢ر٨
١٩٧٦	٤

ومن ذلك نرى أن التصدير لم يزد مع تطور ونمو هـذا القطاع بل ان نسبة التصدير بقيت بحدود ٥ر٢ ـ ٤ مليون دولار سنويا مما يدل على ازدياد الاستهلاك المحلي لانتـاج هذا القطاع .

وقد استثمر في هذا القطاع مبلغ ١ر٩١ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٥ في المؤسسات التي تضم اكثر من ٢٠ عاملا .

وكان هذا القطاع يشغل ٣١٣٥ عاملا في عام ١٩٦٥ يعملون في ١٢٤ مؤسسة وارتفع العدد في عام ١٩٧٠ الى ٤٠٠٠ عامل في ١١٦ مؤسسة وبلغ عدد العمال حوالي ٦٠٠٠ عامل يعملون في ١٣٦ مؤسسة عام ١٩٧٦ .

لقد سيطر الرأسمال الاجنبي على هذا القطاع منذ انشاء دولة اسرائيل • ففي ١٩٥١/٢/٢٠ تأسست أكبر شركة لانتاج الورق ومشتقاته في اسرائيل والشـرق الاوسط وهي شركـة اميركان اسرائيلي بيبر ميلز

(American Israeli Paper Mills L.T.D)

وتنتج الشركة أنواعا عديدة من الورق لاغراض الطباعة والنشر والاستعمالات المنزلية ولتوضيب الفاكهة وغيرها • وقد تطوز انتاج الشركة الاجمالي على الشـكل التالي :

١٩٥٣ = ١٤٠٠٠ طن

١٩٦٠ = ٥٨٠٠٠ طن

١٩٦٧ = ٧٣٠٠٠ طن

ورفعت الشركة انتاجها الى ١٢٠٠٠٠ طن بعد عام ١٩٧٦ • من ناحية أخرى ارتفع عدد العاملين في الشركة من ٨١٠ عمال عام ١٩٦٧ الى ١٢٠٠ عامل عام ١٩٧٢ ، يمثلون ٣٠٪ من جميع العاملين في قطاع الورق في اسرائيل •

يبلغ رأسمال الشركة حاليا ٢٨ر٧ مليون ليرة ، وقد حققت ربحا صافيا بلغ ١٠ر٥ مليون ليرة عام ١٩٦٩ و ١١ر٥ مليون ليرة عام ١٩٧٠ أي ما يمثل ٤٠٪ من الرأسمال سنويا •

وبالفعـل تعتبـر اميريـكان اسرائيـلي بيبـر ميلـز (American Israeli Paper Miles) احدى الشركات الخمس التي تحقق أكبر قدر من الربح الصافي في اسرائيل[٥٩].

لا تكتفي الشركة بتأمين أغلبية حاجات السوق الاسرائيلية والتمتع بوضع شبه احتكاري فيها بل تصدر منتجاتها الى كل من تركيا وقبرص وافريقيا الشرقية والغربية ، وتنوي التوسع في صادراتها في السنوات المقبلة .

يشارك عدد من رجال الاعمال الاسرائيليين في ملكية اسهم شركة اميريكان اسرائيلي بيبر ميلز (American Israeli Paper Miles) ويترأس مجلس ادارتها جوزيف مازر (Joseph Mazer) الا أن الهيمنة الفعلية (مالية وفنيا واداريا) هي للشركة الامريكية الكبـرى انترناشيونال بيبـر (International Paper) التي تعتبر الشركة الاسرائيلية فرعهـا وقاعدتهـا الاساسية في الشرق الاوسط وافريقيا ــ وشركة انترناشيونال بايـير (International Paper) هي أكبر مؤسسة لانتـاج الورق ومشتقاته في الولايات المتحدة والعالم وقـد بلغت مبيعاتهـا لعام ١٩٧١ = ١٫٩٨٧ مليون دولار (أي ما يعادل ٣٥٪ من الناتج القومي الاسرائيلي)[٦٠] .

ــ في عـام ١٩٧٠ أسست شركـة مونتانال اسرائيـل (Montanal Israel) وهي فـرع لشركة نمسوية يملكهـا

الرأسمالي الصهيوني كارل كاهانا (Carl Kahana)ومن الجدير بالذكر أن تلك الشركة النسوية المتخصصة بالانواع الجيدة من المنتجات الورقية لها فروع أخرى في كل من ايطاليا وايران وكولومبيا • وقد بنى الفرع الاسرائيلي مصنعه في مدينة نهاريا وكلف بناؤه أكثر من ٢ر٥ مليون ليرة اسرائيلية [٦١] •

ـ في مجال انتاج الحبر ومستلزمات الطباعة ، تؤمن شركة اريول ليميتد (Ariol Limited)أغاب حاجات السوق الاسرائيلية ، كما أنها تصدر جزءا هاما من انتاجها • شركةاريول (Ariol) هي فرع للشركة الامريكية سينكلر اند فالنتين (Sinclair and Valantine Co) المتواجدة في نيويورك[٦٢] •

ـ في مجال انتاج الاقلام تؤمن شركة جيروزاليم بنسلز (Jerusalem Pencils L.T.D) أغلب الحاجات المحلية وتصدر ٨٥٪ من انتاجها الى أوروبا وجنوب افريقيا والارجنتين وغيرها• وتعتبر أكبر شركة لانتاج الاقلام في الشرق الاوسط •

أسس الشركة الرأسمالي الاسرائيلي الدكتور الكسندر رفائيلي ولازال يملك جزءا من أسهمها بالاشتراك مع شركة ذي امبير بينسل (The Empire Pencil Co) الامريكيــة التي يملكها الاخــوة هاسنفلد (Hassen-Feld)وهم من رجــال الاعمال في ولاية تنّسي (Tennessee) [٦٣] •

قطاع النسيج والملبوسات

يشكل قطاع النسيج والملبوسات أحد أقدم قطاعات الصناعة الاسرائيلية (القطاع الثاني هو قطاع الصناعات الغذائية) وقد تطور انتاج هذا القطاع بشكل جيد رغم ان نسبة الرأسمال الثابت في قطاع النسيج والملبوسات الى الرأسمال الثابت في الصناعة الاسرائيلية بقيت ثابتة خلال السنوات العشر الاخيرة بحدود ١٦٪ • فقد كانت نسبة الرأسمال الثابت في هذا القطاع تبلغ ١٦٪ في عام ١٩٦٥ من اجمالي رأس المال الثابت في الصناعة وبقيت كما هي في عام ١٩٧٠ وكذلك في عام ١٩٧٦ أي ١٦٪[٦٤] •

أما الانتاج في هذا القطاع فقد تطور على الشكل التالي :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٨٤٥
١٩٧٠	١٥٢٥
١٩٧٣	٦٨١٩
١٩٧٤	٣٨٣٨
١٩٧٥	٤٨٧٧
١٩٧٦	٦٩٤٧

أما نسبة التصدير في هذا القطاع من اجمالي الانتاج فقد بلغت ٢٥٪ خلال السنوات ١٩٧٤ — ١٩٧٥ وارتفعت الى ٢٨٪ من اجمالي انتاج القطاع في عام ١٩٧٦ . وكان التصدير على الشكل التالي :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	٤٠ر٥
١٩٧٠	٩٨
١٩٧٣	١٤٧ر٨
١٩٧٤	١٦٠ر٢
١٩٧٥	١٥٦ر٤
١٩٧٦	١٨٦

وقد بلغت الاستثمارات في هذا القطاع عام ١٩٧٤ مبلغ ٢٧٤ مليون ليرة اسرائيلية كما استثمر مبلغ ٣٦٠ مليون ليرة اسرائيلية في هذا القطاع عام ١٩٧٥ .

وبلغ عدد العاملين فيه حوالي ٣٣ ألف عامل عام ١٩٦٥ عملوا في ١٠٨٧ مؤسسة وارتفع هذا العدد الى ٥١ ألف عامل عام ١٩٧٦ يعملون في ٢٠٧٨ مؤسسة[٦٥] .

ان قطاع النسيج والملبوسات هو المعقل التقليدي للبورجوازية الاسرائيلية وأحد المصادر الاولية لتراكم رساميلها ولنموها . لكن ، بعد حرب حزيران ، بدأ هو أيضا يتعرض لغزو الشركات والرساميل الاجنبية التي نجحت حتى الآن في الحصول على مواطىء قدم فيه • وسنعطي بعض الامثلة على ذلك :

ـ تأسست عام ١٩٦٧ شركة غيبور تكستيل انتربريز (Gibor textile entreprises) برأسمال بلغ ٣٥ مليون ليرة ورفع فيما بعد الى ٧٠ مليون ليرة وقد ساهم في تأسيس الشركة بعض رجال الاعمال الاسرائيليين والفرنسيين • وقد كان الجزء الاساسي من الاسهم ملك لشركة بغي انتربريز (Begi Entreprises) الفرنسية التي يملكها الصهيوني الفرنسي ب• غيبرستين (B. Giberstein) والتي تعتبر من أكبر الشركات المنتجة للملبوسات الداخلية في فرنسا ، وقد تخصصت شركة غيبور تكستيل (Gibor textile) في انتاج الملابس الداخلية النسائية وبلغ انتاجها الشهري عام ١٩٧٦ = ٨ر٠ مليون دزينة • وتملك الشركة حاليا ١٥ مصنعا في مختلف أنحاء اسرائيل يعمل فيها أكثر من ٢٠٠٠ عامل • وقد نمت صادرات الشركة بسرعة فائقة :

١٩٦٧	=	١	مليون دولار
١٩٦٨	=	٦	مليون دولار
١٩٦٩	=	١١	مليون دولار
١٩٧٠	=	٢٠	مليون دولار
١٩٧١	=	٢٤	مليون دولار
١٩٧٢	=	١٩	مليون دولار
١٩٧٣	=	١٨	مليون دولار
١٩٧٤	=	٢١	مليون دولار
١٩٧٥	=	١٩	مليون دولار
١٩٧٦	=	١٨	مليون دولار
١٩٧٧	=	١٨ر٤	مليون دولار

ومن ناحية أخرى تمثل صادرات هذه المؤسسة ٣٦٪ من مجمل صادرات الملبوسات في اسرائيل ويعمل فيها حوالي ١٥٪ من مجمل عمال صناعة الملبوسات[٦٦] • وتصدر مؤسسة غيبور (Gibor) الى أوستراليا والى أوروبا وأمريكا وجنوب افريقيا • وخلاصة القول ان الرساميل الصهيونية الفرنسية تملكها أكبر مؤسسة لصناعة الملبوسات في اسرائيل •

ـ المثل الثاني الذي يدل على حجم التغلغل الاجنبي في قطاع النسيج هو شركة بيت شان نازاريت تكستيل ووركس (Beit Shaan Nazarith Textile Works) تنتج الشركة

مختلف أنــواع المنسوجات القطنية والتي تعتمد على مــادة البوليســتر (Polyester) بلغت مبيعات الشركة عام (١٩٦٨ /١٩٦٩) ٣٠ مليون ليرة وصادراتها للعام نفسه حوالي أربعة ملايين دولار • ويعمل في مصانع الشركة ١٣٥٠ عاملا •

فتلك الشركة هي اذا حجما ونشاطا احدى أهم المؤسسات العاملة في قطاع النسيج وتملك ٦٦٪ مــن أسهم بيت شان (Beit Shaan) مجموعــة كلال (Clal) التي تضم رأسماليين صهاينة من أمريكا اللاتينية وانكلترا وأمريكا ومنهــم رجل الاعمال الارجنتيني غلاش هورويتز (Glash - Horowitz).

وفي عــام ١٩٧٥ اندمجت الشركة مــع شــركة كيتــان (Kitan L.T.D) وأصبحت تعرف باسم شركة كيتان (Kitan L.T.D) وتضم ثلاثــة معامل : معمــل ديمونا (The Dimona Plant) ومعمــل الناصرة (The Nazareth Plant) ومعمل بيت شان (The Beit Shaan Plant) وبذلك أصبحت أكبــر منتج في اسرائيل وتستخدم حوالي ٤٠٠٠ عامل ، وبلغت مبيعاتها في عام ١٩٧٥ حوالي ٣٢٠ مليون لــيرة اسرائيلية بما فيها ٩ مليون دولار تصدير(٦٧) •

ولا يتسع بنا المجال لاعطاء أمثلة أخرى فنكتفي باستعراض لأهم المشاريــع التي أقامهــا رأسماليون أجانب بــين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧١ :

المؤسسة أو الراسمالي	الهوية	نوع المشروع
دامنومور Damnomor Co	امريكية	مصنع ملبوسات للاولاد
مكروي Mc Croy Corp	امريكية	مصنع للكنزات الرجالية
لويس منتز Louis Mintz	امريكية	مصنع كبابيت
آرون ميل Aron Mill	امريكية	مصنع للكنزات النسائية
غلينوا Glenoit	امريكية	مصنع للكنزات النسائية
انتربريز جاكار Entreprises Jacquard	فرنسية	مصنع للثياب الجاهزة
موريس كالران Maurice Kalran	فرنسية	مصنع للملبوسات الولادية
باتولد سبيتز Bathold Spitz	المانيا الغربية	مصنع للفساتين النسائية
غريت اونيفرسال ستورز Great Universal Stores G.U.S.	بريطانيا	مصنع للحياكة

ويزداد عدد المشاريع التي تنشئها الشركات الاجنبية في مجال النسيج والملبوسات سنة بعد سنة : ففي عام ١٩٦٩ أقامت تلك الشركات خمسة مشاريع جديدة وفي عام ١٩٧٠ أقامت ٢٥ مشروعا جديدا[٦٨] .

قطاع المنتجات الجلدية والأحذية

تطور الناتج الاجمـالي لقطاع المنتجات الجلدية علـى الشكل التالي :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٧٩ر٤
١٩٧٠	١٠٨
١٩٧٣	٢٠٠
١٩٧٤	٢٦٣
١٩٧٥	٣٣٧
١٩٧٦	٥٠٢٧

أما صادرات القطاع فقد رافقت تطور انتاجه وتضاعفت خلال فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ وكانت نسبة التصدير من اجمالي انتاج القطاع تبلغ ١٢٪ عام ١٩٧٤ وهبطت الى ١٠٪ عام١٩٧٥ وعادت الى مستواها أي ١٢٪ في عام ١٩٧٦ ، وتطور التصدير كان على الشكل التالي(٦٩) :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	٠ر٦
١٩٧٠	٣ر٥
١٩٧٣	٧
١٩٧٤	٧
١٩٧٥	٥ر٤
١٩٧٦	٨

ويشغل هذا القطاع حوالي ٤ آلاف عامل يعملون فـي ٥٠٤ مؤسسات •

وتبلغ نسبة رأس المال الثابت في هذا القطاع من الصناعة الاسرائيلية ١٪ وقد بقيت هذه النسبة ثابتة منذ عام ١٩٦٥[٧٠] •

وسوف نذكر مثلين على تغلغل الرأسمال الاجنبي في هـذا القطاع :

ــ شركة بيغد اور (Beged - Or) وهي أكبر منتج ومصدر للملبوسات الجلدية في اسرائيل •

بلغ عدد العاملين في الشركة ٧٠٠ عامل وبلغت مبيعاتهـا ٢ مليون دولار عام ١٩٦٨ و ٤ ملايين دولار عام ١٩٧٠ (أي حوالي ١٥٪ مـن مجمل مبيعات قطـاع المنتجات الجلدية) وارتفعت الى ٧ مليون دولار عام ١٩٧٥[٧١] • وقـد أسسها لبسلي س • فولوب اليهودي الهنغاري •

ــ في عـام ١٩٧٠ تشكلت شركة انترناشيونال شو اوف اسرائيل (International Shoe Corp of Israel)وقد استولت على شركة المـا (Alma) أحـد أهـم منتجي الاحذية في اسرائيل وقررت رفع انتاجها الى اربعة اضعاف ما هو عليـه عام ١٩٧٠ ــ وتنوي الشركة الجديدة بناء عدة مصانع ، وتقديم رساميل للمؤسسات القائمة وتسويق جزء هام مـن الاحذية

المنتجة في اسرائيل في اسواق أوروبا وامريكا[٧٢] . وتملك مجموعة من كبار العاملين في مجال انتاج الاحذية في العالم :

ـ ماكس ويلينغ (Max Willing) من شركة ايفي فوتوير (Evy Footwear) الامريكية .

ـ آرون شليويش (Aaron Chilewich) صاحب شركة لصناعة الجلود في امريكا .

ـ مونرو جلّر (Monroe Geller) صاحب شركة اندرو جلّر شو كوربوريشن الامريكية في امريكا .
(Anderw Geller Shoe Corporation)

ـ كومبون (J. G. Compen) صناعي هولندي .

ـ فريتز هولندر (Fritz Hollander)رجل اعمال سويدي كبير .

ـ هربرت بوسنر(Herbert Posner) صاحب شركة دكتور بوسنر شوز الامريكية (Dr. Posner Shoés)

ـ ارتور هيونغرت(Arthur Haewengart) صاحبشركة هيونغرت الامريكية (Hoewengart & Co)

ـ سول شيف (Saul Schiff) مدير سابق لشركة أ . س . بيكو (A. S. Beckco) احدى أهم شبكات مبيع الاحذية في امريكا .

ــ ارنولد زيف (Arnold Ziff) رئيس مجلس ادارةشبكة المبيع البريطانية : ذي ستايل شوز(The Style Shoes L.T.D)

وتشكل المجموعة نوعا من أممية مصغرة لمنتجي الاحذيــة الصهاينة في أوروبا وامريكا • واخيرا نذكر ثلاث مجموعات أقامت في السنوات الاخيرة مشاريع جديدة في اسرائيل :

* مجموعة شليويش انــد غروز (Chilweich & Grosz) التي أقامت مصنعا لانتاج الجزادين بقيمة مليون دولار وهي امريكيــة •

* مجموعــة ذي بارونيت كــوربــوريشن الامريكيــة التي أقــامت مصنعــا لانتــاج السلــع الجلديــة الصغــيرة (The Baronet Corporation) •

* مجموعة م• ســينك (M. Seink) الكندية التي اقامت مصنعا لانتاج الاحــذية الرجالية ينتج ١٠٠٠ر١ جــوز يوميــا ، ومــن الجــدير بالذكــر أن ميلتاند ستينكوبف (Miltand B. Steinkopf) عضو مجلس النواب الكندي ، هو من كبار منتجي الاحذية في شمال امريكا ويرأس العديد مــن الشركات الصناعية والتجارية الكندية ومنها :

ــ دايتــون شــو مانوفــا كتورينــغ كوربــوريشن
Dayton Shoe Manufacturing Corporation

ـ كنـديان وست شـو مانوفا كتورينـغ كوربوريشن
Canadian West Shoe Manufacturing Co

ـ مونارش لايف اسورانس Monarch Life Assurance Co

ـ تيب توب تايلورز Tip Top Taylors

ـ ج • ليكي J. Leckie Co

ـ باكارد Packard Eco

ـ ر• س• روبنسون R. S. Robinson's son

القطاعات الصناعية الأخرى

لقد استعرضنا فيما سبق تغلغل وهيمنة الرساميل الاجنبية امريكية أو غير امريكية صهيونية أو غير صهيونية على خمسة من قطاعات الصناعة الاسرائيلية (الصناعة الكهربائية والالكترونية ـ الصناعة الكيماوية ـ انتاج وسائط النقل ، الصناعة المطاطية والبلاستيكية ـ صناعة الورق ومشتقاته) وفيما يلي سوف نلقي نظرة سريعة على دور الرأسمال الاجنبي في قطاعات صناعية أخرى حيث يسيطر على بعض المؤسسات الكبيرة والهامة دون أن يهيمن على مجمل القطاع كما هي حال القطاعات التي سبق وان استعرضناها ، وسوف نلاحظ أن دخول الرأسمال الاجنبي الى هذه القطاعات قد تم خاصة بعد حرب حزيران وعلى أثـر المؤتمرين اللذين ضما المليونيريين الصهاينة في تموز ١٩٦٧ وايار ١٩٦٨ واللذين سهلا وشجعا

استيلاء الرساميل الاجنبية على المؤسسات الاسرائيلية • ورغم أن الرأسمال المحلي لا يزال يملك اكثرية مؤسسات القطاعات التي نحن بصددها فان نمط وسرعة تغلغل الرساميل الاجنبية فيها يحملنا على تصنيف القطاعات الصناعية في اسرائيل الى نوعين : القطاعات التي يهيمن عليها الرأسمال الاجنبي (وهي القطاعات الخمس التي ذكرناها) والقطاعات حيث الرأسمال الاجنبي في طريقه الى الهيمنة (وهي القطاعات التي سنستعرضها فيما يلي :

قطاع الصناعات المعدنية :

ندرج ضمن هذا القطاع ثلاثة فروع من الصناعة سنبين كل منها على حدة وعلى النحو التالي :

١ ـ فرع المعادن الاساسية :

(الصناعة الاساسية للحديد والصلب ، افران صهر الحديد والصلب ، الصناعة المعدنية غير الحديدية والانابيب المعدنية) •

تطور الانتاج في فرع الحديد والصلب على الشكل التالي(٧٣) :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	١٧٩ر٧
١٩٧٠	٣٦٥
١٩٧٣	٧٠٤
١٩٧٤	١١٤٦
١٩٧٥	١٥٥٣
١٩٧٦	١٩٠٠

ويشكل التصدير نسبة معدل وسطي سنوي بلغ ١٤٪ من اجمالي انتاج هذا القطاع في الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ وقد كان تطور التصدير على الشكل التالي[٧٤] :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	٦
١٩٧٠	١٠
١٩٧٣	١٣ر٧
١٩٧٤	٢٣
١٩٧٥	٢٥
١٩٧٦	١٩

وبلغت نسبة رأس المال الثابت في هذا الفرع من رأس المال الثابت للصناعة الاسرائيلية ٥٪ عام ١٩٦٥ وبقيت ثابتة اذ أنها كانت ٥٪ في عام ١٩٧٠ و ٤٪ في عام ١٩٧٦ .

وارتفع عدد العمال في هذا الفرع من حوالي ٤ آلاف عامل يعملون في ٧٥ مؤسسة عام ١٩٦٥ الى ٦ آلاف يعملون في ١٠١ مؤسسة عام ١٩٧٦ .

٢ ــ فرع المنتجات المعدنية :

كان تطور الانتاج في فرع المواد والمنتجات المعدنية على الشكل التالي[٧٥] :

سنة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٦٧٣
١٩٧٠	١٠٠٠ر٨
١٩٧٣	١٨٥٧
١٩٧٤	٣٠٢١
١٩٧٥	٤١٥٠
١٩٧٦	٥٤٣٠

وقد تطورت نسبة التصدير من منتجات هذا الفرع بشكل سريع فقد ارتفعت من ١٣٪ من اجمالي انتاج الفرع عام ١٩٧٤ الى ١٨٪ عام ١٩٧٥ ووصلت الى نسبة ٣٢٪ من اجمالي الانتاج عام ١٩٧٦ • وكان تطور التصدير على الشكل التالي :

سنة	مليون دولار
١٩٦٥	١٢ر٥
١٩٧٠	٢٨ر٥
١٩٧٣	٤٦ر٠
١٩٧٤	٦٤ر٧
١٩٧٥	١٠٣ر٢
١٩٧٦	١٨٧ر٨

وبلغت نسبة رأس المال الثابت في هذا الفرع من رأس المال الثابت في الصناعة الاسرائيلية ٥٪ عام ١٩٦٥ وارتفعت الى نسبة ٧٪ في عام ١٩٧٦ •

وارتفع عدد العاملين من حوالي ٢٠ الف عامل عام ١٩٦٥ يعملون في ٨٢٠ مؤسسة الى حوالي ٣٢ الف عامل يعملون في ٢١٥٥ مؤسسة وذلك عام ١٩٧٦ ٠

٣ ـ فرع الالات :

تطور الاتتــاج في فرع الآلات والمحركات على الشكل التالي[٧٦] :

سنــة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٤٣٠
١٩٧٠	٤٩٧
١٩٧٣	٨٣٢
١٩٧٤	١٣٠١
١٩٧٥	١٩٤٤
١٩٧٦	٢٣٧٦

وقد شكل التصدير نسبة ٨٪ من اجمالي اتتــاج الفرع عام ١٩٧٤ وارتفعت هذه النسبة الى ١١٪ في عام ١٩٧٦ ، وكان تطور التصدير على الشكل التالى[٧٧] :

سنــة	مليون دولار
١٩٦٥	٤ر٢
١٩٧٠	٥ر١٠
١٩٧٣	٢ر١٧
١٩٧٤	٦ر٢٦
١٩٧٥	٨ر٣٠
١٩٧٦	٦ر٤١

وقد ارتفعت نسبة رأس المال الثابت في هذا الفرع من ٢٪
من اجمالي رأس المال الثابت للصناعة الاسرائيلية الى ٣٪
عام ١٩٧٠ والى ٤٪ عام ١٩٧٦ . كما أن عدد العاملين في هذا
الفرع قد ارتفع من حوالي ١٠ آلاف عامل يعملون في ٢٤٨
مؤسسة عام ١٩٧٠ الى حوالي ١٣ الف عامل يعملون في
٣٨١ مؤسسة عام ١٩٧٦ .

ونستعرض فيما يلي الشركات العاملة في قطاع الصناعات
المعدنية :

ـ تعتبر شركة اسرائيل ستيل ميلز (Israel Steel Mills)
الشركة الاساسية لانتاج الحديد والصلب في اسرائيل وتقع
مصانعها قرب مدينة عكا وقد تم تجهيز هذه المصانع بآلات
ومعدات استوردت من خلال اتفاقية « التعويضات الالمانية » .

حتى عام ١٩٧١ ، كانت مجموعة « كور » (القطاع
الصناعي للهستدروت) تملك مجمل أسهم الشركة وكان
انتاجها السنوي يبلغ ٢٣٢ ألف طن من المنتجات المعدنية .

وفي بداية عام ١٩٧٢ ، اشترت مجموعة من شركات الصلب
الاوروبية والامريكية ٥٠٪ من اسهم اسرائيل ستيل ميلز
(Israel Steel Mills) وقدحصلت على جزء هام من الاسهم شركة
كورف اندستري اند هاندل (Korff Industry and Handel)

وهي من الشركات الرئيسية للحديد والصلب في المانيا الغربية ورفعت الطاقـة الانتاجية للشركة الى ٢٥٠ ـ ٣٥٠ الف طن سنويا[٧٨] .

ـ شركة كرمل فورج (Carmel-Forge) هـي احـدى الشركات الاساسية لمنجور الحديد والالمنيوم في اسرائيـل ـ وهي أول مؤسسة تنتج منجور المنيوم للطائرات في آسيا وافريقيا ، وقد بلغ حجم أعمالها لعام ١٩٧١ = ٣ مليون دولار وعدد عمالهـا ٢٨٠ عاملا ، وترتبط شركة كرمل (Carmel) من الناحية الفنية والعلمية وعبر شراء البراءات واستيراد الآلات بالشركات الغربية التالية[٧٩] :

ـ شركةوايمن ـ غورغون الامريكية Wyman - Gorgon Co

ـ شركة شمبربورغ الامريكية Chamberburg

ـ شركة فيلدنغ اند بلات البريطانية Fielding and Platt

ـ شركة ايتوهلز البريطانية Etohells

ـ شركة ويل لابراتور البريطانية Wheel Laborator

ـ شركة هاسن كايفر الالمانيـة Hasen Clever

ـ شركة شميد الالمانيـة Schmid

ـ شركة غوكو الالمانيـة Goeko

ـ شركةبيتشمش انجينيز (Beth Shemesh Engines L.T.D) تأسست في أيار ١٩٦٨ .

وهي تنتج قطع غيار لمحركات الطائرات ونفاثات الطائرات والطوافات ، وتربينات غاز للاستعمالات المختلفة ، وبلغ عدد العاملين في الشركة ٨٠٠ عامل عام ١٩٧٨ والشركة الاسرائيلية هي فرع لشركة توربوميكا (Turbomeca) الفرنسية وهي من أهم منتجي محركات الطائرات في أوروبا[٨٠] .

ــ شركة ميسكو بيت شيمش (Misco Beth Shemesh) تأسست عام ١٩٦٩ . وتصب الشركة مختلف انواع القطع المعدنية (من صلب أو من مزيج من المعادن) وتنتج أيضا شفرات لتربينات الطائرات وقطعا معدنيةمكونة للطائرات وقطعا تدخل في صنع المحركات وغيرها ، وتتقاسم ملكية الشركة كل من الحكومة الاسرائيلية وشركة بيت شيمش انجينيز (Beth Shemesh Engines) (التي ذكرناها فيالمقطع السابق). وشركة هومت كوربوريشن (Howmet Corporation) الامريكية وهي أكبر شركة في العالم لانتاج القطع المعدنية المكونة لمحركات وهياكل الطائرات .

وقد بلغت مبيعات هومت (Howmet) لعام١٩٦٨ = ٢٣٠ مليون دولار[٨١] .

ــ في منتصف عام ١٩٧٣ بدأ بناء معمل لمحركات « ونكل » في مدينة كرميال ، وسوف يتم توظيف مبلغ ٢٠ مليون دولار

لبناء المعمل وشراء التجهيزات والمعدات ، يبدأ الانتاج في عام ١٩٧٥ وسيكون عدد العمال في المرحلة الاولى ٥٠٠ عامل • وينتج المعمل محركات للسفن ، ولآلات قص الاعشاب ولآليات تكنيس الثلوج وآليات مختلفة[٨٢] • وسوف تتوزع اسهم الشركة على الشكل التالي :

ـ اميركان اسرائيلي ٣٥٪ American Israeli Paper Mills وتسيطر عليها الشركة الامريكية لانتاج الورق انترناشيونال بيبر (International Paper)

ـ انغلو اسرائيل بنك ٢٥٪ (Anglo - Israel Bank) ويليام ليفيت (William Levitt) أحد كبار المساهمين في شركة I. T. T. الامريكية •

ـ لودفينغ جولسون (Ludwing Juleson) رئيس مجلس ادارة الشركة ٤٠٪ •

ـ انغلهارد مينيرالز الامريكية • Englehard Minerals هرمان مركم (Herman Merkm) صاحب شركة امريكية لبيع الاسهم •

مصادر البحث

1 — Industry and Crafts Survey 1970, P 6f, 14.
Statistical Abstract of Israel 1965, P 414 - 1968 P 372 - 1971 P 368 - 1974 P 416 - 1975 P 408 - 1976 P 394.
Israel Industry and Commerce, May 1948, P 2.
Bank of Israel Annual Report 1971 P 233 - 1975 P 289 - 1976 P 305.

2 — Statistical Abstract of Israel 1974 - 1976.

3 — Bank of Israel Annual Report 1975 - 1976.

4 — Bank of Israel Annual Report 1976.

5 — Shlomo Sitton.

6 — M. Sandberg « Industry Role in the growth of the Economy 1971 - 1975 ». In Israel Industry Commerce - February 1971 Vol 22 No 1.

7 — Israel Industry and Commerce - April - May 1971 Vol 22 No 2.

8 — D. Vergveze « Israel, Terre denure des scientifiques ». Le Monde 16 - 18 Juillet 1971.

9 — Israel Economist. October 1968 P 369 - 372.
Le Monde 16 - 18 July 1971.
Who's Who in Israel 1972.

10 — Harry Hockwood « Israel's Expanding arms Industry ». Journal of Palestine Studies Vol 1 No 4 P 81 - 82.

11 — Israel Economist, April - May 1973 P 136.

12 — Forbes, 15 May 1972 P 178.
13 — Who's Who in Israel 1978, P 529.
14 — Who's Who in Israel 1972, P 532.
15 — Le Monde 16-18 July 1971.
Israel Economist May 1971, P 165.
Who's Who in Israel 1976, P 498.
16 — Harry Hockwood - arrticle Cit, P 84 - 85.
17 — Who's Who in Israel 1969, P 487.
18 — Who's Who in Israel 1972, P 533, 1978 P 525.
19 — Israel Industry and Commerce Vol 20 No 2 January 1969.
20 — Who's Who in Israel 1969, P 487.
21 — Forbes - 15 May 1972.
22 — Who's Who in Israel 1972 P 527; 1976 P 489.
23 — Forbes, 15 May 1972 P 190.
24 — Who's Who in Israel 1972, P 529.
25 — Who's Who in Israel 1972, P 530.
Forbes, 15 May 1972, P 200.
26 — Israel Economist January 1972, P 21.
27 — Who's Who in Israel 1978, P 512.
28 — Statistical Abstract of Israel 1974 - 1976.
Quarterly Economic Review, Annual Supplement 1977 - 1978.
29 — Statistical Abstract of Israel, 1974 - 1976.
30 — Bank of Israel Annual Report 1971, 1975 - 1976.
Statistical Abstract, 1970 - 1976.
31 — Bank of Israel Annual Report 1970, P 242, 1976, P 314.
32 — Israel Economist - November 1968, P 415.

33 — Israel Industry and Commerce - December 1971, Vol 22, No 5.

34 — Who's Who in Israel 1976.

35 — Who's Who in Israel 1972, P 555.

36 — Israel Industry and Commerce 1971 Vol 22 No 3, 1972 Vol 23 No 1.

37 — Who's Who in Israel 1972, P 545 - 1976, P 497.

38 — Who's Who in Israel 1976, P 514, 1978 P 554 f.

39 — Who's Who in Israel 1972, P 570, 1976, P 506.

40 — Israel Economist January 1972, P 21.

41 — Who's Who in Israel 1972, P 509.

42 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 396.
Quarterly Economic Review, Annual Supplement 1978, P 12.

43 — Bank of Israel Annual Report 1971, P 248.
Statistical Abstract 1976, P 201.

44 — Quarterly Economic Review, Annual Supplement 1978, P 12.
Industry Census, C. B. S. 1965, P 3.
Industry and Crafts Survey 1970, P 63.

45 — Who's Who in Israel 1976.

46 — Who's Who in Israel 1972, P 515.

47 — Who's Who in Israel 1972, P 516.

48 — Israel Economist May 1971, P 137.

49 — Fortune, August 1972, P 153.

50 — Who's Who in Israel 1972, P 514, 1978, P 514.

51 — Statistical Abstract of Israel 1974 - 1975.

52 — Bank of Israel Annual Report 1976, P 314.
Statistical Abstract 1970, P 215.
Industry and Crafts Survey 1970, Jerusalem 1973, P 15 ff.

53 — Who's Who in Israel 1972, P 515.
54 — Who's Who in Israel 1976, P 485, 1978, P 516.
Israel Industry and Commerce - February 1972 Vol 22 No 1, P 7.
55 — Israel Economist - December 1970, P 273.
Forbes, 15 May 1972, P 196.
56 — Who's Who in Israel 1976, P 488.
Forbes, 15 May 1972, P 190.
57 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 396.
Quarterly Economic Review, Annual Supplement 1978, P 11, 1977, P 12.
58 — Bank of Israel Annual Report 1976, P 314.
Industry and Crafts Survey 1970, P 6.
59 — Israel Economist, May 1968, P 217, January 1969, P 23, September 1970, P 125.
Who's Who in Israel 1972, P 523, 1978, P 520.
60 — Forbes, May 15, 1972, P 182.
61 — Israel Economist, January 1969.
62 — Who's Who in Israel 1972, P 570.
63 — Who's Who in Israel 1972, P 523.
64 — Bank of Israel Annual Report 1976, P 316.
65 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 398,
Industry and Crafts Survey 1970, P 14.
Bank of Israel Annual Report 1976, P 314.
66 — Who's Who in Israel 1976, P 531, 1978, P 567.
67 — Who's Who in Israel 1976, P 533.
68 — Israel Industry and Commerce, February 1971, Vol 22, No 1,
69 — Israel Economist, February - March 1970.
70 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 396, 399, 1967, P 215.

Bank of Israel Annual Report 1976, P 314.
71 — Who's Who in Israel 1976, P 526.
72 — Israel Industry and Commerce Vol 20, No 5, November 1969.
73 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 396.
Industry and Crafts Survey 1970, P 6, 14.
Q.E.R. Annual Supplement 1977, P12, 1978, P 11.
74 — Bank of Israel Annual Report 1974 - 1976.
Statistical Abstract of Israel 1967, P 217, 1976, P 314, P 201.
75. — Statistical Abstract of Israel 1974 - 1975 - 1976, P 314, P 201.
Industry and Crafts Survey 1970, P 6, 14.
76 — Statistical Abstract of Israel 1976, P 396.
Q.E.R. Annual Supplement 1977, P 12, 1978, P 11.
77 — Bank of Israel Annual Report 1976, P 314, 1971, P 248.
Industry and Crafts Survey 1970, P 6 f, 14.
78 — Who's Who in Israel 1972, P 511, 1976, P 483, 1978, P 515.
79 — Who's Who in Israel 1972, P 508.
80 — Who's Who in Israel 1969, 1978, P 511.
81 — Fortune, 15 May 1969, P 180.
Who's Who in Israel 1972, P 506.
82 — Israel Economist, April - May 1973, P 137.

الفصل الثاني

قطاعات اقتصادية أخرى

الفصل الثاني

قطاعات اقتصادية أخرى

١ ـ قطاع النقل البحري :

يمثل ناتج النقل البحري حوالي ٥ر٧٪ من الناتج القومي الاسرائيلي وقد كان تطور هذا القطاع على الشكل التالي[١] :

تطور الاسطول التجاري الاسرائيلي ، وازدادت السفن العاملة فيه (سفن شحن ـ سفن برادات ـ ناقلات) من ٣٠ سفينة عام ١٩٥٦ الى ١٠٣ سفن في عام ١٩٧٦ ، وتديرها عشر شركات للملاحة والنقل البحري • وكان تطور عدد السفن على الشكل التالي[٢] :

سنة	عدد السفن
١٩٥٦	٣٠
١٩٦٥	١٠٣
١٩٧٠	١١٠
١٩٧٣	١٠٩
١٩٧٤	١٠٩
١٩٧٥	١٠٨
١٩٧٦	١٠٣

وكانت نوعيات السفن في عام ١٩٧٦ على الشكل التالي[٣]:

سفن شحن	٧٤
سفينة براد	٣
ناقلات	٢٦
المجموع	١٠٣

أما السعة الناقلة (Dead Weight) للاسطول التجاري

الاســرائيلي فقد ارتفعت من ١٧٤٩١٣ طنــا عام ١٩٥٦ الى ٤٧٤٨١٣ طنا عام ١٩٧٥[٤] .

ولقد كان العامل الرئيسي في هذه الزيادة يكمن في مضاعفة حمولة ناقلات النفط المستخدمة عامي ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣ .

أما العائدات السنوية من قطاع النقل البحري فقد تطورت على الشكل التالي[٥] :

سنــة	مليون ليرة اسرائيلية
١٩٦٥	٣٥٣
١٩٧٠	٧٣٥ر٩
١٩٧٣	١٦٣١ر٤
١٩٧٤	٢٨٣١ر٧
١٩٧٥	٤١٣٠ر٥
١٩٧٦	٤٧٣٢ر٤

ويتم سنويا استثمار مبــالغ كبيرة في الاسطول التجاري الاسرائيلي ، وذلك لشراء سفن جديدة وخاصــة الناقلات . وكذلك تحديث السفن القديمة ، ببيع وشراء سفن جديدة بدلا عنها . فقد بلغ الاستثمار الصافي في الاسطول عام ١٩٧٥ مبلغ ٢ مليــون دولار . بينما تم في عــام ١٩٧٦ استثمار مبلــغ ٥٣ مليون دولار في شراء سفن جديدة . وكذلك تم بيع سفن شركــة ماريتيم فروت كاريرز (Martitime Fruit Carrirs)

التي أفلست عام ١٩٧٦ ، بمبلغ ٣٩ مليون دولار ، أي ان الاستثمار الصافي كان ١٤ مليون دولار[٦] .

وتأتي أهمية فرع النقل البحري من اعتماد اسرائيل شبه الكامل عليه في علاقاتها الاقتصادية مع الخارج . فالنقل البري معطل بسبب المقاطعة العربية واغلاق الحدود .

والنقل الجوي اذ يؤمن قسما اساسيا في حركة المسافرين من والى اسرائيل ، لا يستطيع تأمين نقل البضائع بتكاليف معقولة (ما عدا بعض البضائع الخفيفة والثمينة) . لا يبقى اذا سوى النقل البحري لتأمين الصادرات والواردات والتي تمثل على التوالي ٣٦٪ و ٤١٪ من جملة استعمال الموارد الاسرائيلية(*) أي ما مجموعه ٦٧٪ مقابل ١٥٪ في الولايات المتحدة و ٢٤٪ في اليابان و ٣٧٪ في فرنسا . فالنقل البحري اذا هو الشريان الحيوي الذي يربط اسرائيل بالعالم ويسمح لها بالبقاء[٧] .

يوجد هناك حاليا حوالي عشر شركات ملاحة بحرية تعمل في اسرائيل . وتؤمن ثلاث شركات اساسية أكثر من ٨٠٪ من حجم الاعمال الاجمالي لقطاع الملاحة البحرية .

(*) الناتج القومي + مجموع الواردات .

الشركات هي :

زيم اسرائيل نافيغيشن كوربوريشن
(Zim Israel Navigation Corporation L.T.D)

ال يام كارغو شيبس (El Yam Cargo Ships L. T. D.)

ماريتيم فروت كاريرز (Maritime Fruit Carriers L. T. D.)

تأتي شركة زيم (Zim) في المرتبة الاولى سواء من ناحية حجم اسطولها (٨٠ سفينة من أصل الـ ١٠٣ سفن التي يتألف منها الاسطول الاسرائيلي) وسعة نشاطاتها • وتتمتع « زيم » بوضع شبه احتكاري فيما يتعلق بنقل المسافرين على الخطوط التي تربط بين موانىء البحر المتوسط • كما تملك « زيـم » الاغلبية الساحقة من سفن نقل البضائع العامة و ٤٠٪ من سفن النقل بالجملة و ٦٠٪ مـن ناقلات النفط التي يعمل أكثرها بالارتباط مع خط أنابيب ايلات ــ عسقلان •

ويجب أن نذكر أخيرا ان هناك مشاريع طموحة لتوسيع أسطول ونشاطات الشركة في السنوات العشر المقبلة : فقد تقرر توظيف ٣٠٠ مليون دولار خلال السبعينات من أجل شراء ٣٠ سفينة جديدة تضاف الى اسطول « زيم » •

حتى عام ١٩٧٠ كانت « زيـم » بمثابة الشركة الوطنية للملاحة ، تتقاسـم ملكيتها الحكومة ، والوكالة اليهودية ،

والهستدروت . وكانت الدولة تؤمن أغلبية الاستثمارات التي تقوم بها الشركة ، وتغطي العجز الجاري الذي كانت تقع فيه . ولكن منذ عام ١٩٦٧ بدأت شركة « زيم » تحقق سنة بعد سنة أرباحا متصاعدة ، وفي غمرة حملة تشجيع توظيف الرساميل الاجنبية باعت الجهات المعنية في بداية عام ١٩٧٠ « ٥٠٪ » من أسهم « زيم » وأصبح توزيع الاسهم على الشكل التالي :

اسرائيل كوربوريشن	٥٠ ٪	(Israel Corporation)
الحكومة	٣٠ ٪	
الوكالة اليهودية	٣٠ ٪	
الهستدروت	١٠ ٪	

وقد أصبحت اسرائيل كوربوريشن (Israel Corporation) صاحبة الاكثرية من أسهم شركة « زيم » والمتحكمة بمصائرها وأرباحها . وقد ورد ذكر تلك المؤسسة فيما سبق جملة وتفصيلا ، ولابأس ان نذكر انها شركة استثمار دولية أسست عام ١٩٦٨ وتضم عددا من كبار الرأسماليين الصهاينة في أمريكا وكندا وفرنسا وبريطانيه الى جانب مجموعات مالية من المانيا الغربية وجنوب افريقيا .

وهكذا يكون الرأسمال الصهيوني والامبريالي قد استولى على أكبر وأهم شركة ملاحة بحرية في اسرائيل . ولابأس أن نذكر ان شركة « زيم » قد حققت في عام ١٩٧٤ أرباحا صافية

بلغت ٤٧ مليون ليرة اسرائيلية ، وفي عام ١٩٧٥ بلغت ٥ر٧٧ مليون ليرة اسرائيلية ، أما في عام ١٩٧٦ فقد بلغت أرباحها ٣ر٢٩ مليون ليرة اسرائيلية(٨) .

الشركة الثانية التي يسيطر عليها الرأسمال الاجنبي هي شركة ماريتيم فروت كاريرز (Maritime Fruit Carriers) تأسست الشركة عام ١٩٦٤ وتخصصت في السفن المبردة وفي نقل المواد السريعة التلف على مسافات كبيرة . تملك الشركة حاليا حوالي ٢٠ سفينة مبردة وقد أوصت على ٢٠ سفينة أخرى سوف تستلمها في السنوات المقبلة .

وقتذاك تصبح الشركة احدى أكبر الشركات الدولية التي تعمل في هذا الفرع من الملاحة البحرية . وتقوم الشركة حاليا بنقل الحمضيات الاسرائيلية الى آوروبا وأمريكا ، كما تنقل الفاكهة والمواد السريعة التلف من الارجنتين ودول آمريكا الجنوبية الى أوروبا وأمريكا ، والموز من أمريكا الوسطى الى أوروبا ، واللحوم المثلجة والاسماك من قارة الى أخرى .

يشترك في ملكية ماريتيم فروت كاريرز (Maritime Fruit Carriers) كل من عضو الكنيست يعقوب ميريدور (Yacov Meridor) والكابتن ميلا برينر (Mila Brener) لكن الحصة الاساسية من الاسهم هي ملك للمجموعات التالية :

١ ــ الشركة الفرنسية بان ماريتيم (Pan Maritime S.)
التي يرأسها الجنرال بيار كوينغ وهو وزيــر سابق للقوات المسلحة ورئيس جمعية الصداقة الفرنسية الاسرائيلية •

٢ ــ الشركةالفرنسيةسوسيتيهفرانسيزدي ترانسبورتغودرو
(Societe Francaise de Tronsport Goudraud S. A.)
التي يرأسها السيد م• موار (M. Mouart)

٣ ــ مجموعة من التجار وأصحاب شركات النقل الصهاينة في ستة أقطار :

برغــن (Bergen) بــير هيزينغ دابل (Per Hysing Dabl)
مــن النرويج ، مكسيكو (Mexico) جاكوبــو مــودلاك
(Jacobo Moudlak) مــن المكســيك • باريس (Paris)
دوف فورستر (Dov Forster) مــن فرنسا ، بيونس ايريس
(Buenos Aeres) د• جاكوبو مانم (Dr. Jacobo Manmm)
من الارجنتين •

زيوريخ (Zurich) د•ماكس لابيبكم (Dr. Max Le Bebkm)
من سويسرا •

نيويورك (New York) هـ•ل•فدرمان (H. L. Feder man)
من الولايات المتحدة •

شيكاغو (Chicago) وليامفريدمان (William J. Fried man)
من الولايات المتحدة •

نيويورك (New York.) مينيل هالبرن (Menil. H. Halpern) من الولايات المتحدة •

ويعطي توزيع ملكية شركة ماريتيم فروت كاريرز (Maritime Fruit Carriers) صورة مصغرة عن ما يمكن ان نسميه الامية الرأسمالية الصهيونية المنتشرة في مختلف أقطار العالم والتي أخذت تجعل من اسرائيل قاعدة أساسية من قواعد نشاطاتها الصناعية والتجارية والمالية •

وقد واجهت شركة ماريتيم فروت كاريرز (Maritime Fruit Carriers) صعوبات مالية كبيرة منذ عام ١٩٧٤ واستمرت هذه الصعوبات خلال عام ١٩٧٥ وأدت الى افلاس الشركة في عام ١٩٧٦ وحلها • وقد نشأت هذه الصعوبات عن التزامات مالية أخذتها الشركة على عاتقها في عام ١٩٧٢ لتمويل بناء ناقلات نفط جديدة ولكن توقعات الربح لم تتحقق بسبب الأزمة الخانقة التي نجمت بسبب حرب تشرين التحريرية في نقل النفط ووقف ضخه ، الامر الذي أدى الى افلاس الشركة(٩) •

ـ المؤسسة الثالثة التي يملكها رأس مال أجنبي تدعى غادوت شيميكال تانكرز اند ترمينالز
(Gadot Chemical Tankers & Terminals L.T.D.)
وتتخصص غادوت (Gadot) بنقل الكيماويات الى مسافات

طويلة وتستعمل لهذا الغرض ست سفن تتراوح حمولتها مابين ٥٠٠٠ و ٢٥٫٠٠٠ طن ، كما تملك ٩٠ خزانا في مرفأ حيفا تبلغ طاقتها الاجمالية على التخزين ٤٢٫٠٠٠ طن من المنتجات الكيماوية ، وتنقل المنتجات الكيماوية من البحر المتوسط الى غرب أوروبا ومن غرب أوروبا الى البحر الاسود ومن الولايات المتحدة الى البحر المتوسط ، وقد بلغ حجم أعمال الشركة عام ١٩٧١ = ٨٫٦ مليون دولار .

وشركة غادوت (Gadot) هي احدى المؤسسات التي تملكها عائلة جوهانانوف (Johananoff) الصهيونية الهولندية وهي :

— شركة فلويدكس (Fluidiks. N. V.) في هولندا .

— شركة أوروشم شيبنغس (Eurchom Shippings. N. V.) في هولندا .

— شركة فلومول كيميكا (Flumol Quimica. S. A.) في اسبانيا .

— شركة كيميكا غرانل سارل (Quimica Granel SARL)

— شركة كزيما (Xhymma SA) في اليونان .

— شركة ستانال شيميكال (Stanal Chemical Inc.) في اسرائيل .

ـ شركة نير ايست شيميكال اندستري

في اسرائيل • (Near East Chemicals Industry)

وتتعاطى جوهانانوف تجـارة ونقـل وتخزين المنتجات الكيماوية والمواد الاولية وقد بلغ حجم أعمالها لعام ١٩٧٢ = ٤٣ مليون دولار •

وهكـذا نستطيع أن نلخص حصـة الرأسمال الاجنبي (وأغلبه صهيوني) من حجم أعمـال قطاع النقل البحري في اسرائيل على الشكل التالي :

الشـركة	حصة الشركة في حجم أعمال فرع النقل البحري	حصة الرأسمال الاجنبي
زيـم (Zim)	٥٠٪	٢٥٪
ماريتيم فروت كاريرز (Maritime Fruit Carriers)	١٠٪	٨٪
غادوت (Gadot)	٥٪	٥٪
شركات اخرى	٥٪	٢٪
		٤٠٪

فيكون الرأسمال الاجنبي مسيطرا على ٤٠٪ من حجم أعمال قطاع النقل البحري في اسرائيل •

ومـن الجدير بالذكر ان مجوعة « بنـك ديسكونت »

(أكبر مجموعة اقتصادية خاصة في اسرائيل) تسيطر على ال يام (El Yam) وعلى ٣٠٪ من حجم أعمال القطاع المعني •

وتتحكم شركة « ال يام » بـ ٤٠٪ من مجموع السعة الناقلة التي تملكها اسرائيل ، مشكلة بذلك حجم استثمارات بلغ ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٨[١٠] •

٢ ــ قطاع النفط ومشتقاته (استيراد ــ تسويق ــ تصنيع):

ليست اسرائيل بالطبع من البلدان المنتجة للنفط • وفي عام ١٩٦٦ كان انتاج آبار اسرائيل لا يغطي سوى ٦٪ من استهلاكها السنوي للنفط والبالغ ثلاثة ملايين طن• وكانت هناك مصفاة واحدة للنفط ، في حيفا ، تبلغ طاقتها القصوى على التكرير ستة ملايين طن سنويا • وفي عام ١٩٥٩ تم بناء خط أنابيب ايلات ــ حيفا كخط بديل لشحن النفط الايراني الى أوروبا (وجاء بناؤه بعد أزمة السويس في عام ١٩٥٦ ، التي تقلصت خلالها ، بسبب اغلاق القناة المؤقت احتياطات أوروبا من النفط) • وقد بلغت قدرة هذا الخط السنوية حوالي ستة ملايين طن من النفط •

أما أسطول ناقلات النفط الاسرائيلي فقد كان متواضعا • بعد حرب حزيران ، استولت اسرائيل على آبار النفط في سيناء وباشرت في استثمارها • وقد بلغت الكمية المستخرجة

عام ١٩٧٢ = ٣ر٥ مليون طن من النفط (أي ما يساوي ٨٠ مليون دولار سنويا) •

وبما ان استهلاك اسرائيل من النفط كان عام ١٩٧٢ = ٦ر٧ مليون طن (بزيادة ١٤٪ عن عام ١٩٧١) فيكون انتاج حقول سيناء يغطي ٨٠٪ من حاجات السوق الداخلية الاسرائيلية • ومن الجدير بالذكر ان انتاج الآبار الواقعة داخل حدود اسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ لا يمثل سوى ١٦٠ر٠٠٠ طن سنويا أي ٢٪ من استهلاك اسرائيل من النفط[١١] •

وقد تطور انتاج النفط على الشكل التالي[١٢] :

مليون ليتر	سنة
١٤٨	١٩٦٠
٢٣٤	١٩٦٥
٨٨	١٩٧٠
٥٤	١٩٧٢
٤٤	١٩٧٣
٤٥	١٩٧٤
٤٠	١٩٧٥
٤١	١٩٧٦

ومن الجدير بالذكر ان أغلب انتاج النفط يتم من الآبار الموجودة أو المكتشفة في الاراضي العربية المحتلة ، وخاصة في خليج السويس ، وفي الطور وفي العريش ، وشمالي سيناء .

وقد قامت الشركة الامريكية نبتون أويل (Neptone Oil) بالتنقيب عن البترول في الطور ، واستثمرت حوالي ٢٧ مليون دولار في ذلك ، ويتم استخراج حوالي ١٠ آلاف طن يوميا ، وحوالي ٣ر٥ مليون طن سنويا من هذه الآبار ، أي ما يعادل تقريبا نصف استهلاك اسرائيل .

كما نقبت شركة سيتي دريلينغ أوف لندن (City Drilling of London) عن النفط في العريش شمالي سيناء واستثمرت في ذلك ١١٠ مليون دولار[١٣] . هذا عدا عن كميات النفط التي كانت تستخرجها اسرائيل من حقول أبو رديس ، التي أعادتها الى مصر بموجب اتفاقية فصل القوات .

ومن ناحية أخرى ، أنهت اسرائيل بناء مصفاة ثانية للنفط في عسقلان (الى جانب مصفاة حيفا) بطاقة تكرير قدرها ثلاثة ملايين طن سنويا .وبذلك تصبح القدرة الاجمالية على تكرير النفط في اسرائيل أكثر من عشرة ملايين طن ، مما يؤمن فائضا من النفط المكرر للتصدير الى الاسواق الخارجية[١٤] .

وقد صدرت اسرائيل في عام ١٩٧٤ ما قيمته ٤٠ مليون دولار من النفط والمنتجات النفطية[١٥] . وقد وضعت شركة الاستثمار الدولية اسرائيل كوربوريشن(Israel Corporation) التي تملك مصفاة عسقلان ، مشروعا لرفع طاقة التكرير السنوية الى ١٣ مليون طن بتوظيف مبلغ ١٥٠ مليون دولار ، وبذلك ترتفع طاقة التكرير الاجمالية الاسرائيلية من ١٠ الى ٢٠ مليون طن سنويا[١٦] .

والهدف من سياسة التوسع هذه هو :

١ ـ يجب أن تؤمن المصافي المحلية كل حاجات اسرائيل من جميع أنواع المنتوجات النفطية .

٢ ـ يجب أن يبقى فائض من الطاقة التكريرية يبلغ ١٥ الى ٢٠٪ من الاستهلاك ويستعمل في حالات الطوارىء .

وهكذا ، رغم ان اسرائيل ليست اطلاقا من دول الشرق الاوسط المنتجة للنفط ، الا انها سوف تصبح في السنوات المقبلة ، وبدفع من الرساميل الاجنبية ، المركز الاساسي لتكرير وتصنيع النفط في المنطقة .

ـ في مجال نقل النفط ، تم بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠ بناء خط أنابيب جديد بين ايلات وعسقلان ، تبلغ قدرته الانطلاقية

٢٠ مليون طن سنويا ويمكن ان ترفع الى ٦٠ مليون طن سنويا باضافة عدد من الخزانات ومحطات الضخ • واستعمال خط ايلات ــ عسقلان بكامل قدرته ، يؤمن لاسرائيل من حقوق المرور ٢٠ مليون دولار سنويا كحد أدنى • ويجعل الخط من اسرائيل حلقة وصل أساسية بين النفط الايراني والاسواق الاوروبية • ومن الجدير بالذكر انه في عام ١٩٧١ تم نقل ٣٠ مليون طن من النفط عبر خطي الانابيب الاسرائيليين[١٧] •

وأخيرا ، فيما يتعلق باسطول الناقلات الاسرائيلية يجب ان نذكر أنه يتوسع بصورة مطردة منذ عام ١٩٦٧ • فاسرائيل تطمح لأن تصبح من كبار ناقلي النفط في البحر المتوسط : فقد استلمت مثلا شركة « زيم » للملاحة ناقلتي نفط ضخمتين سنة ١٩٧٢ (تبلغ حمولة الواحدة ٢٣٠ر٠٠٠ طن) وناقلتين في عامي ١٩٧٣ و ١٩٤٧ (تبلغ حمولة الواحدة ٢٥٠ر٠٠٠ طن) وتكون شركة « زيم » قد حصلت على ٤ ناقلات تبلغ حمولتها مليون طن في أقل من ثلاث سنوات •

كما استأجرت شركة « زيم » وشركتا ال يام (El Yam) وماريتيم فروت كاريرز (Maritime Fruit Carriers) ثلاث ناقلات تبلغ حمولتها ١٨٠ر٠٠٠ طن وفي عام ١٩٧٥ بلغت الحمولة الاجمالية لاسطول ناقلات النفط الاسرائيلي

١٥٢١٢٩٧ طن سوف ترتفع بنسبة ١٥٠٪ خـلال السنتين المقبلتين . كما بلغ عـدد الناقلات في الاسطول التجـاري الاسرائيلي ٢٧ ناقلة[١٨] .

وهكذا نرى ان التطورات التي تلت حرب حزيران قـد جعلت من اسرائيل بلدا ذا شأن فيما يتعلق بنقل وتكرير وتصنيع وتصدير النفط . وقد أصبح قطاع النفط من القطاعات الهامة في الاقتصاد الاسرائيلي : فاسرائيل لاتزال تعتمد أساسا على « الفيول اويل » لتوليد الطاقة الكهربائية ، وقد تطورت الصناعة البتروكيميائية بسرعة في السنوات الاخيرة منتجة الشحم والزفت وزيوت التشحيم والادوية الزراعية والاسمدة ومشتقات الايتلين وغيرها .

ويتطلب نمو عدد الآليات والعربات ونمو الاستهلاك المنزلي والمؤسساتي المزيد من البنزين والغاز وشبكة واسعة لتوزيعها في مختلف أنحاء البلاد . وأخيرا أصبحت اسرائيل تجني ملايين الدولارات سنويا من جراء عائدات مرور النفط في خطوط الانابيب ومن خلال نشاط أسطول الناقلات الاسرائيلي .

دور الراسمال الاجنبي

وننتقل الآن الى تحديد دور الرأسمال الاجنبي وهيمنته على هذا القطاع الهام من الاقتصاد الاسرائيلي :

سوف نذكر أولا المجموعات الكبرى الثلاث التي تتقاسم حصة الاسد في نشاطات قطاع النفط ومشتقاته ، ومن ثم نلقي بعض الاضواء على دخول المجموعات الرأسمالية الاجنبية الجديدة على فروع نامية من ذلك القطاع •

تسيطر على القطاع في اسرائيل ثلاث مجموعات كبرى تنشط سوية في التنقيب عن النفط واستيراد النفط والغاز ونقل النفط عبر الانابيب وتوزيع الغاز ، وتكرير النفط والصناعات البتروكيميائية •

المجموعة الاولى وتدعى باز أويل (Paz Oil Co.) ويسيطر على ثلث أسهما المليونير الصهيوني البريطاني اسحاق ولفسون (Isaac Wolfson) وعلى ثلث آخر رجل المال والاعمال الصهيوني الامريكي ماكس فيشر (Max Fisher) ويعتبر صاحب ثاني مجموعة مالية وصناعية في « ديترويت » بعد هنري فورد، و « ماكس فيشر » يعمل أساسا في حقل النفط والغاز فهو رئيس مجلس ادارة شركة آمارا غازولين (Amara Gasoline Co.) وعضو مجلس ادارة شركة اميريكان بتروليوم انترناشيونال (American Petroleum International)

وقد عمل أيضا لفترة طويلة رئيسا « للنداء اليهودي الموحد » في الولايات المتحدة الامريكية •

المجموعة الثانية تدعى « سونول » (Sonol) وقد أسسها عام ١٩٤٨ المول الصهيوني الامريكي راندولف سونبورن (Randolph Sonneborn) رئيس مجلس ادارة بتروليوم ترانسبورت اند ترادينغ .Petroleum Transport & Trading Co وسونبورن شيميكالز اند ريفيننغ (.Sonneborn Chemicals & Refining Co) وهما شركتان تعملان في حقل نقل وتكرير النفط وفي مجال البتروكيميائيات•
و « سونبورن » هو أيضا أحد مدراء ويتكوشيميكالز (Witco Chemicals) وهي من كبريات الشركات الكيميائية في الولايات المتحدة ، وفي عام ١٩٧٩ اشترت شركة بلكو بتروليوم (Belco Petroleum) مجموعة سونول (Sonol) في « سنبورن »
ومن الجدير بالذكر ان شركة بلكو (Belco) تقوم بالتنقيب عن النفط في صحراء سيناء وهي شركة أمريكية من الحجم المتوسط بلغ دخلها الصافي عام ١٩٧١ = ٤٠٠ مليون دولار وبلغت مبيعاتها ٧٢٠ مليون دولار وهي أرقام ضخمة بالنسبة لاسرائيل (١٩) •

أما المجموعة الثالثة والاهم فهي مجموعة ديليك (Delek)
وقد كانت الى فترة قصيرة تتقاسم ملكيتها كل من الحكومة
وبنك العمال (التابع للهستدروت) وبنك ليومي (التابع
للوكالة اليهودية) وبنك ديسكونت (التابع لعائلة ريكاناتي
صاحبة أكبر مجموعة اقتصادية خاصة في اسرائيل) أما حصة
الرأسمال الاجنبي في ديليك (Delek) فقد تمثلت أساسا في
الاسهم التي تملكها شركة الاستثمار الامريكية امبال أمريكان
اسرائيل كوربوريشن (Ampal-Americon-Israel Corporation)
التي تملك موجودات بقيمة ١٢٠ مليون دولار والتي يساهم
فيها كبار الرأسماليين الصهاينة في أمريكا من أمثال فكتور كارتر
(Victor Carter) زعيم الجالية اليهودية في لوس انجلوس
ورئيس مجلس ادارة كل من يونايتد كاليفورنيا بنك
(United Califorina Bank) (٥٠٠٠ر مليون دولار من
الموجودات) وشركة التأمين بنفسيال ستندرد اينشورنس
(Benificial Standard Insurance) (أكثر من ١٠٠٠ر مليون
دولار من الموجودات)[٢٠] ، وفي عام ١٩٦٩ زادت حصة
الرأسمال الاجنبي في ديليك (Delk) اذ باعت الحكومة
الاسرائيلية جزءا من أسهمها الى شركة الاستثمار الدولية
اسرائيلي كوربوريشن (Israeli Corporation) وخاصة الى
المليونير الصهيوني البريطاني شارل كلور (Charles Clore)
رئيس مجلس ادارة بريتيش شو كوربوريشن

(British Shoe Corporation) وهي من كبريـات الشركات العالمية لصنع الاحذية وسـيرز هولدينغ (Sears Holding) (من كبريات شركات المقاولة والبناء في بريطانيا) وهكذا يمكننا أن نلخص دور وحصة الرأسمال الاجنبي في المجموعات الثلاث على الشكل التالي :

ـ مجموعة سونول (Sonol) تملكها شركة بلكوبتروليوم (Belco Petroleum) الامريكية بنسبة ١٠٠٪ .

ـ مجموعة بازأويل (Paz Oil) ويملك اسحاق ولفسون (Issac Wolfson) المليونـير البريطانـي الصهيـوني ٣٣٪ وماكس فيشر (Max Fisher) المليونير الامريكي الصهيوني ٣٣٪ .

وبذلك تبلغ مجموع حصة الرأسمال الاجنبي ٦٦٪ .

ـ مجموعة ديليـك (Delek) تملك شـركة الاستثمار اسرائيلي كوربوريشن (Israeli Corporation) ومن ورائهـا المليونير البريطاني الصهيوني شارل كلور (Charles Clore) ١٥ الى ٢٠٪ .

وفيما يلي المجموعات الثلاث والشركات التي تسيطر عليها أو تشارك في السيطرة عليها[٢١] :

Jerusalem Terminal جيروزاليم تيرمينال

شال واكسز اند باي برودكتس
Shaal Waxes and By Products L.T.D

Chen - Ami L.T.D. شين آمي

Texma Chemicals L.T.D. تكسما شيميكالز

Delek ديليك

ديليك اجينسز اند سيرفيسز
Delek Agenices and Services L.T.D.

Delek Overseas Inc. ديليك اوفرسيز

بيتوم بتروشيميكال اندستريز
Bitum Petrochemical Industres L.T.D.

Israel Fuel Lines L.T.D. اسرائيل فول لاينز

بتروليوم ساينس اند بوبليكيشن
Petroleum Science and Publications L.T.D.

بتروليوم تراد اورغانيزيشن
Petroleum Trade Organization L.T.D.

ذي ديليك فونديشن فور ساينس ايديوكيشن آند كلشر
The Delek Fondation
For Science Education and Culture L.T.D.

اميسراغاس ، أمريكان ، اسرائيلي غاز كوربوريشن
Amisragas, American - Israel Gas Corporation L.T.D.

Fuel Oil Trading Co. - L.T.D. فيول اويل ترادينغ

Gliloth Terminal L.T.D. غليلوت تيرمينال

Haifa Basic Oils L.T.D. حيفا بازيك أويلز

ايسراتوم ، ذي اسرائيل نوكليور انجينيرينغ كومباني
Isratom, The Israel Nucleor Engineering Company L.T.D.

Lod Metal Works L.T.D. لود ميتال ووركس

ماغال اسرائيل غاز انتروبريز
Magal Israel Gas Entreprises L.T.D.

نافتا اسرائيل بتروليوم كوربوريشن
Naphta Israel Petroleum Corporation L.T.D.

بريشر لوبريكانتس ، اسرائيل
Pressure Lubricants, Israel L.T.D.

Tanker Services L.T.D. تانكر سيرفيسز

يونايتد بتروليوم اكسبورت
United Petroleum Export L.T.D.

Paz باز

اينفستمنت اند ديفيلوبمنت اوف باز
Investment and Development of Paz L.T.D.

Paz Industries. باز اندستريز

The Gliloth Entreprises L.T.D. ذي غليلوت انتروبريسز

Eilat Pipeline Co. - L.T.D. ايلات بيبلاين

Tri - Continental Pipelines L.T.D تري كونتيناتال بيبلينز

اسرائيل بتروشيميكال انتروبريسز
Israel Petrochemical Entrprises L.T.D.

Gliloth Terminal L.T.D. غليلوت تيرمينال

ذي فيول اويل ترادينغ The Fuel Oil Trading Co.

ذي يونايتد بتروليوم اكسبورت
The United Petroleum Export Co.

تانكر سيرفيسز Tanker Services L.T.D.

باز غاز ماركيتينغ Paz Gas Marketing Co. L.T.D.

حيفا بازيك أويل Haifa Basic Oil L.T.D.

افييشن سيرفيسز Aviation Services L.T..D

سونول SONOL

غليلوت ترمينال Gliloth Terminal Co.

اشدود ترمينال Ashdod Terminal Co.

بيرشيفا ترمينال Beersheva Terminal Co.

ماغال غاز بيبلاين Magal Gas Pipeline Co.

فيول اويل ترادينغ Fuel Oil Trading Co.

تانكر سيرفيسز Tanker Services L.T.D.

يونايتد بتروليوم اكسبورت United Petroleum Export Co.

شيفا حيفا بازيك أويل
Shevah Haifa Basic Oils L.T.D. (Luboil Refineries).

افييشن سيرفيسز Aviation Services L.T.D.

ذي الليد اويلز اند شيميكالز
The Allied Oils and Chemicals Co. L.T.D.

سوبر غاز ، اسرائيل غاز ديستريبيوشن
Supergas, Israel Gas Distribution Co. L.T.D.

وأخيرا نعطي في الجدول التالي فكرة تقريبية عن تقاسم قطاع النفط ومشتقاته بين المجموعات الثلاث المذكورة :

	فرع الاستيراد (نفط وغاز)	فرع التكرير	بيع المنتوجات البترولية	عدد محطات البنزين
باز Paz	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	١٣٠
ديليك Delek	٢٥٪	٣٠٪	٤٠٪	حوالي ١٠٠
سونول Sonol	٢٥٪	٢٠٪	١٠٪	أكثر من ١٠٠

وهناك مؤشر أخيرا لتقدير الحجم النسبي لكل مجموعة ألا وهو الحجم السنوي للمبيعات ، وقد بلغ عام ١٩٧٠ /١٩٧١ = ٣٧٠ مليون ليرة لشركة ديليك (Delek) وحوالي ٢٥٠ مليون ليرة لشركة باز (Paz) ومبلغ ١٥٥ مليون ليرة اسرائيلية لشركة سونول (Sonol) .

الى جانب المجموعات الثلاث التي تهيمن على قطاع النفط في اسرائيل ، يوجد رساميل أجنبية أخرى تسيطر على بعض فروع هذا القطاع :

— فشركة تريكوتينيناتال بيبلاينز (Tri-Continental Pipelines L.T.D.) التي بنت خط أنابيب ايلات — حيفا عام ١٩٥٩ والتي حصلت على امتياز للاستثمار لمدة ٤٩ سنة تتقاسم ملكيتها الاحتكارات الرأسمالية التالية[٣٢] :

ــ مــاجــلان بترولـيــوم كوربــوريشن (Magellàn Petroleum Corporation) التي تملكها عائلة باكلي الامريكية •

ــ الفرع الفرنسي لعائلة روتشيلد (Rotschild).

ــ شركة الاستثمار الامريكية امبال (Ampal).

ــ شركةالاستثماراسرائيلي اينفستور (Israeli Investor Co.) التي يسيطر عليهــا اثنــان مــن كبــار الرأسماليين الصهاينة في أمريكا •

ــ أما شركة « خط الانابيب ايلات ــ عسقلان » والتي تهدف لأن تكون شركة نقل واتجار بالنفط على نطاق واســع فيتقاسم ملكيتها :

ــ مؤســســة آ• ب• ث• هولــدينغس A.B.C. Holdings الكندية •

ــ والبارون ادمــون دي روتشيلد ، الرأسمالي الكبير وزعيم المنظمة الصهيونية الفرنسية •

وتقول صحيفة « نــاي بريس » (الصهيونيــة الناطقة باليديش)[٢٣] : « ان البارون دي روتشيلد هو الذي مــول خط الانابيب • وهو يجني من هذا المشروع أرباحا بلغت حدا

جعل العديد من المواطنين في اسرائيل يتهمون الحكومة بأنها عقدت مع البارون اتفاقية مغايرة لمصلحة البلاد » •

ـ وفي عام ١٩٧٠ باعت الحكومة الاسرائيلية ٢٦٪ من أسهم شـركة « مصفاة حيفا » (Haifa Refineries) لشركـة الاستثمار الدولية اسرائيل كوربوريشن (Israel Corporation) وهذه الشركة تأسست في حزيران ١٩٦٨ على اثـر مؤتمـر الميلونيريين الذي انعقد في القدس وقد بلغ رأسمالها المدفوع في نهاية ١٩٧١ = ٥٠ مليون دولار ، ومن أهـم المستثمرين فيها ، كبار الرأسماليين الصهاينة في أوروبا وكندا والولايـات المتحـدة :

بارون دي روتشيلد (Baron de Rotschild) سام روتبرغ (Sam Rotberg) ســ• ايزنبــرغ (S. Eisenberg) س• بروفمــان (S. Brofman)

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة باعت أسهم المصفاة بأسعار متدنيـة جـدا وضمنت لشـركة اسـرائيلي كوربوريشـن (Israeli Corporation) حدا أدنى من الربح السنوي يبـلغ ١٠٪ من الرأسمال الموظف •

ورغم ان شركة الاستثمار لم تستثمر سوى ٢٦٪ مـن الاسهم فقد منحت حق الفيتو فيما يتعلق بقرارات التوظيف والتسويق الهامة(٢٤) •

وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ بنت اسرائيــلي كوربوريشن (Israeli Corporation) مصفاة ثانية ضخمة للنفط فيعسقلان بلغت طاقتها على التكرير حوالي ٤ ملايين طن سنويا ٠ وقامت تلك المجموعة بتوسيع قدرة المصفاة على التكرير الى ١٤ مليون طن سنويا بحلول عام ١٩٧٥ مما جعلها في ذلك العام تسيطر مباشرة على ٧٣٪ من القدرة الاجماليةلتكرير النفط في اسرائيل والتي بلغت ٢٠ مليون طن سنويا[٢٥] ٠

مصادر البحث

1 — Shlomo sitton Opcit, P. 129 .

2 — Statistical Abstract of Israel 1976, P. 487.
Annual Report 1976, P. 332 .

3 — Ibid.

4 — Statistical Abstract 1974 - 1976, P. 488.

5 — Bank of Israel Annual Report 1976, P. 330.
Statistical Abstract 1976, P. 488.

6 — Bank of Israel Annual Report 1976, 329 ff.

7 — Shlomo Sitton Opcit, P. 171. International Financial Statistics September 1976.

8 — Shlomo Sitton Opcit, P. 136.
Bank of Israel Annual Report 1976, P. 329 ff.

9 — Who's who in Israel 1972, P. 616.
Bank of Israel Annual Report 1976, P. 331.

10— Israel Economist - December 1972, P. 304.
Who's who in Israel 1972, P. 616, P. 589.

11— Israel Economist, April - May 1973, P. 115.

12— Statistical Abstract of Israel 1976,P.393, 1976,P.403

13— Quarterly Economic Review lst Quarter 1978, P. 9, 2nd Quarter 1978, P. 12.

14 — Elias Shofany - The Sinai Weolge - Journal of Palestine Studies Vol. 18 No. 3, 1972.

15 — Bank of Israel Annual Report 1976.

16 — Israel Economist, April - May 1973, 137.

17 — F. Sickman, « Report From Israel » - Fortune April 1970 .

18 — Petroleum Press Service, May 1972.
Israel Economist , April - May. 1973, P. 115.
Statistical Abstract of Israel 1976, P. 487.

19 — Israel Economist, April 1969, P. 118.
Fortune, June 1972, P. 138.
Who's who in Israel 1972.

20 — Jerusalem Post, Special Supplement - January 5 , 1972.
Israel Economist - January 1972, P. 30.

21 — Who's who in Israel 1972, P. 567.
Who's who in Israel 1976, P. 511 - 512.

22 — G. Nikitina, Opcit, P. 290 - 292.
Larry Hockwood, Imperialism and the Israeli Economy 1971, P. 20.

23 — Petroleum Press Service, Ppril 1970 .
La Presse Nouvelle, Avril 1968 .

24 — Information Bulletin, Communist Party of Israel, Issue for the 17th Congress 1973, P. 81 .
Israel Economist - July 1970 , P. 158 .

25 — Israel Economist, April - May 1973, P. 137 .

الفهرس

صدر عن مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية الكتب التالية

الكتـاب	الكاتب	السعر ل.س
١ ـ بأم عيني	فيلتسيا لانغر	١٢
٢ ـ العسكريون والسياسة في اسرائيل (مترجم)	عاموس بيرلموتر	٨
٣ ـ الصحافة والمجتمع في اسرائيل	حبيب قهوجي	١٠
٤ ـ عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ (انتماء وصمود)	حبيب قهوجي	٧
٥ ـ المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية	نزيه قوره	١٠
٦ ـ استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة	باشراف حبيب قهوجي	١٧
٧ ـ مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة وحتى صفقة كامب ديفيد	باشراف حبيب قهوجي	١٧
٨ ـ اسرائيل خنجر أمريكا	باشراف حبيب قهوجي	١٧
٩ ـ جيش العدوان الاسرائيلي	بسام العسلي	٢٥
١٠ ـ الصهيونية والعنصرية بين الفكر والممارسة	باشراف حبيب قهوجي	١٦
١١ ـ متخذو القرارات في الكيان الصهيوني	باشراف حبيب قهوجي	١٤

وتصـــدر المؤسســـة :

١ ـ مجلة الارض :

مجلة تحليلية نصف شهرية ، تتابع مايتعلق بالشعب العربي الفلسطيني وقضيته التي هي قضية الامـة العربية الأولى .

الاشتراك السنوي (بما فيه اجور البريد)

الأفراد في سوريا ولبنان والاردن	٣١٥ ل.س
المؤسسـات العامة والدوائر الرسمية في سوريا ولبنان والأردن	٤١٥ ل.س
الأفراد في باقي الدول العربية	٣٦٠ ل.س
المؤسسـات العامة والدوائر الرسمية في باقي الدول العربية	٤٦٠ ل.س
في البلدان الاوروبية وافريقيا	١٢٠ دولاراً
فيالأمريكيتين واستراليا والشرق الأقصى	١٥٠ دولاراً

٢ ـ النشرة اليومية عن الصحافة الاسرائيلية :

هي نشرة يوميـة تلخص اهم ما ورد من اخبـار وافتتاحيات في صحف العدو الصهيوني .

الاشتراك السنوي (بما فيه اجور البريد)

في سوريا ولبنان والأردن	١٠٩٠ ل.س
في باقي انحاء الوطن العربي	١٥٠٠ ل.س
في أوروبـا	١٨٠٠ ل.س
في الأمريكيتين وبقية انحاء العالم	٢٤٠٠ ل.س

